الفصل الثاني

الأدبيات والدراسات السابقة

٢،١ التمهيد:

مع نمو مخاطر الوجود الصهيوني وترسيخ مظاهر الكيان اليهودي في فلسطين، انتهت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى القناعة بأن عليها أن تخوض المجابهة مستقلة عن مؤسسات الحركة العربية القومية التي تشتت. وبالفعل أفرز الواقع الفلسطيني وعياً أدى إلى تشكيل تنظيمات وأحزاب مختلفة لمواجهة الدولة الاستيطانية.

مارس الشعب الفلسطيني التعددية السياسية والحزبية في وقت مبكر من القرن الماضي، وعبْر مراحل سياسية متتالية، إلا أن هذه التعددية كانت في ظل النضال الوطني ضد الاستعمار والاحتلال من ناحية، وفي غياب سيادة وطنية وسلطة سياسية فلسطينية من ناحية ثانية، أما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فقد بدأت مرحلة سياسية تختلف عن المراحل السابقة، حيث نشأت سلطة سياسية فلسطينية معينة، وإن لم تكن ذات سيادة كاملة، وأصبح المجلس التشريعي الفلسطيني صاحب صلاحية سنّ التشريعات الوطنية.

كانت مقاومة الاحتلال من المهام الرئيسة التي قامت بها الحركة الطلابية الفلسطينية، منذ السبعينات من القرن الماضي وحتى اليوم، وأن هذه الفترة شهدت ميلاد العديد من الجامعات الفلسطينية التي ساهمت في تنمية الأراضي الفلسطينية، وتثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه، والمحافظة على هويته الوطنية وتراثه القومي، لا سيما أن الاحتلال الإسرائيلي امتاز بالاستيطانية والاحتلال والتهجير القسري للشعب الفلسطيني، وكان هدفها منذ البداية السيطرة على الأرض الفلسطينية بدون السكان الأصليين.

على الرغم من أن حركة فتح تكبر حركة حماس بـ ٢٤ عاماً من ناحية التأسيس، فإن الخلاف بدأ بين الحركتين في مرحلة مبكِّرة من ولادة الثانية، فكانت اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، مربط الفرس في تاريخ اختلاف الرؤى بين الحركتين اللتيْن تؤمنان بتحرير فلسطين لكنهما تختلفان في الفكر والنهج.

يسلط هذا الفصل الضوء على الخلفية التاريخية للأحزاب الفلسطينية بشكل عام، وحركتي فتح وحماس والأطر الطلابية المنبثقة عنهما (الشبيبة والكتلة)، والتي تمثل عينة الدراسة، كما ويتطرق هذا

الفصل إلى نشأة جامعتي النجاح الوطنية وخضوري والتي تمثل عينة الدراسة، للتعرف على نشأة ودور الحركة الطلابية فيهما، وأبرز المعيقات والتحديات التي واجهتها في أبرز المنعطفات التي مرت بها الجامعتين، للوصول إلى الأنماط الاتصالية والتوظيف الإعلامي لدى (حركة الشبيبة والكتلة الإسلامية)، ومعرفة دورها في تغزيز الوعي السياسي بمقاربتها مع مصادر التأثير في الوعي السياسي، مستفيدين من أبرز النظريات التي تفسر تشكيل الوعي الطلابي في المجتمعات، ومستفيدين كذلك من أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

٢،٢ الأحزاب السياسية الفلسطينية:

لا تشكل الأحزاب السياسية ركناً من أركان النظام السياسي فحسْب، وإنما تعتبر أيضاً جزءاً من المنظومة الاجتماعية التي تسهم فيها مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كالمؤسسات الأهلية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية، والقطاعات النسوية والعمالية والطلابية وغيرها. فالأحزاب تتبنى البرامج والمواقف السياسية، وتمارس السياسة بأشكالها المختلفة، وتضم في صفوفها عضوية المواطنين من الشرائح المتنوعة. وهي أيضاً تقوم على هياكل إدارية متعددة وتتشكل من مستويات تنظيمية مختلفة.

يعتبر الحزب السياسي منذ أوائل القرن الماضي أداة نضالية وواجهة اجتماعية للتمثيل السياسي، أي يمكن القول أن الفلسطينيين كانوا من أوائل الشعوب العربية التي رأت في الحزب الأداة الأكثر ملائمة لقيادة الجماهير لنيل الحقوق وحشد الآراء وضبط الاتجاهات، وإن الأحزاب الفلسطينية لم تنشأ لمطالب اجتماعية بالدرجة الأولى بقدر ما كانت نتيجة للاحتلال الأجنبي، ومحاولات شطب الشعب الفلسطيني عن الخارطة، والرد على المخططات التي هدفت لهضم الحقوق الفلسطينية (هلال، د.ت: ٤٥).

ويذكر (غنيم، ١٩٧٤م: ٤٧)، إن كثيراً من الأحزاب الفلسطينية لم تحافظ على أيدولوجيتها، إذ تم تعديل أسسها الفكرية، ومنها ما انقسم على ذاته، ومنا ما اختفى كلياً من المشهد السياسي، وأن عملية ميلاد حزب أو اختفائه مرتبط بأوضاع وتدخلات من خارج المشهد السياسي الفلسطيني، وأن كثيراً من الأحزاب لا تمتلك قاعدة جماهيرية عريضة للبقاء.

وكما ذكر (الأشهب، ٢٠٠٩م: ٢٥)، أن الساحة الفلسطينية شهدت على مدى مائة عام تعددية كبيرة في الأحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتعددت أدوات هذه الأحزاب الفلسطينية في صراعها مع المحتل الإنجليزي والإسرائيلي ما بين مقاومة مسلحة إلى مقاومة سلمية.

يمكن القول أن السمات الحزبية للأحزاب السياسية تعززت بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتواصل هذا حتى دخول الانتفاضة الثانية مرحلة المواجهات العسكرية وانحسار نفوذ السلطة وسيطرتها، فقد باتت الأحزاب السياسية تمارس نشاطات علنية، ولم تعد معظم الأحزاب مثقلة بالتشكيلات العسكرية، كما تعززت السمة الحزبية عبر ترسيخ التعددية واتساعها لتشمل أحزاب إسلامية سياسية (جميل هلال، التنظيمات والأحزاب، ٢٠٠٦: ٦١-٦٢).

ويرى الباحث مما يعزز بدوره انتشار مفاهيم التعددية والديمقراطية، والتسامح السياسي، وتقبل الاخر وغيرها من مفاهيم الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى أعضاء تلك الأحزاب ولدى الجماهير الفلسطينية.

٢،٣ حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح:

إن البداية الفعلية لتأسيس حركة فتح، ظهرت عند عدد من الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر، في إطار ما سمي "برابطة الطلبة الفلسطينيين" بجامعة القاهرة، التي تأسست في العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١م، بعد قبول أول دفعة من طلبة فلسطين بعد حرب عام ١٩٤٨م.

ولما اشتد عود الرابطة أخذ التنافس بين الطلبة الفلسطينيين يزداد قوة لرئاستها، حيث دخل ياسر عرفات المعترك الطلابي وتمكن من رئاسة الرابطة خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٦م، ثم تلاه صلاح خلف في عام ١٩٥٧م (الفرا، ١٩٨٩م: ٤٣٥-٤٣٨)، حيث كانت فكرة الرابطة تتضخم يوماً بعد يوم في عقول أبناء الشعب الفلسطيني، والهادفة إلى إنشاء تجمع فلسطيني يكون ناطقاً باسم الفلسطينيين ولاماً لشملهم وقائداً لكفاحهم المسلح.

وعلى غرار التجارب الثورية الناجحة في كوبا والصين وفيتنام والجزائر، وجد هؤلاء الطلبة في الرابطة ملجأ لتنفيذ ما كانوا يتطلعون إليه (يوسف، ٢٠٠٧م: ٣)، حيث أخذت الرابطة طابعاً وطنياً ومن ذلك دعيت بصفتها رابطة لطلبة فلسطين لحضور مؤتمر للطلاب عقد في براغ بألمانيا الغربية في ١٩٥٦/١٠/٢٩م، وقد ضم الوفد ياسر عرفات وزهير العلمي وصلاح خلف.

جاءت مرحلة التخرج حيث بدأ هؤلاء الشبان الذين تكونوا في رابطة الطلبة الفلسطينيين، يستغلون مواقعهم في العمل، وكانت وجهتهم الخليج العربي، حيث فتح أبوابه من أجل استيعاب أكبر

عدد من الفلسطينيين، فتشتت عرفات ورفاقه في الخليج العربي، لكن سرعان ما التقوا في الكويت (يوسف، ٢٠٠٧م: ١٤).

اعتبر اللقاء السري الذي دعا إليه المؤسسين الأوائل لحركة فتح بالكويت في أيلول ١٩٥٨م، اللقاء التأسيسي للحركة، وقد ضم ياسر عرفات وكمال عدوان وخليل الوزير وصلاح خلف في بيت عادل عبد الكريم، وإذاً فقد ولدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح عام ١٩٥٨م بالكويت سراً في بيت عادل عبد الكريم (عدوان، ١٩٧٤م: ٥٣).

وقد صاغ عرفات ورفاقه وثيقتين تأسيسيتين هما: الحركة وهيكل البناء الثوري "النظام الأساسي لحركة فتح"، واتفقوا على تسمية هذه الحركة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني، وقد بدأوا بالأحرف الأولى لهذه التسمية لتخرج كلمة "حتوف" وهو الاختصار الأول لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، لكنها كانت بلا معنى، وبحذف حرف الواو أصبحت كلمة "حتف" فكان لها مدلول الهزيمة لأنها تعني الموت، وهذا ما رفضه مؤسسي الحركة، فقلبت أحرفها لتصبح "فتح" فاستقر الرأي على تسميتها "فتح" ليصبح لها مدلول النصر (حجازي، ٢٠١٠م: ١٨٢).

بعد قيام السلطة الفلسطينية تولت حركة فتح قيادة السلطة، وبهذا انتقلت من تنظيم يقود حركة تحرر وطني إلى سلطة حكم ذاتي تفاوض من أجل التحول إلى دولة مستقلة، ولقد أدى ذلك إلى إحداث توتر في علاقة التنظيم الداخلية بين العلاقات الأخوية والتي تقوم بين أبناء التنظيم الواحد، وبين فصائل منظمة التحرير بشكل عام، وبين العلاقات البيروقراطية التي باتت تجسدها مؤسسات السلطة (هلال، د.ت: ٦٦).

كما قامت حركة فتح بوصفها الحزب الحاكم المهيمن على السلطة بتهميش دور الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية، بعد أن تغيرت أسباب الحاجة لها إثر قيام سلطة فلسطينية تقود مؤسسات وأجهزة متنوعة، وقد تم استيعاب الجزء الأكبر من قيادات هذه الاتحادات والغالبية الساحقة من حركة فتح في أجهزة السلطة ومؤسساتها (هلال، د.ت: ٦٧)، فقد أصبح هناك نوع من التماهي والتداخل بين الحركة والسلطة، وأصبحت معه مواقف وسياسات كل منها واحدة، الأمر الذي حمّل حركة فتح كل أخطاء السلطة وعملية التسوية وسلبياتهما، مما أدى إلى تراجع الحركة وتراجع تمثيلها للجماهير وخسارتها للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م لصالح حركة حماس.

يمكن القول بأن المشكلة الأساسية التي واجهت حركة فتح قد تمثلت في أن رؤية القيادات السياسية النابعة من استحقاقات التسوية أصبحت تتعارض مع التوجهات التاريخية للحركة، وأصبح هناك

فجوة بين القيادات السياسية والكوادر الميدانية للحركة، وتحولت فتح إلى أزمة أكبر وأخطر تتمثل في البرامج والممارسة، وأصبح هناك تيار يرى أن البرنامج هو جزء من الواجهة أو الديكور، لا يتم الاحتكام إليه. ومع غياب الاحتكام لبرنامج محدد واضح للجميع وملزم لهم، أصبح هناك الكثير من الآراء في داخل الحركة وكذلك التداخل والاختلاط بين ما هو سياسي وما هو نضالي، حيث أصبح هناك حسابات أخرى تحكم سير هذه الحركة (ياسين، وجمعة، ٢٠٠٥م: ٥٤).

وبالتالي يمكن القول أن المأزق الحقيقي لحركة فتح يتمثل في فشل الحركة في تحويل سلطة الحكم الذاتي إلى دولة ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وفشلها في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وكذلك فشلها في قيادة منظمة التحرير والتراجع عن مشروعها الوطني.

٢،٤ حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية:

كانت الأنظمة العربية تشعر بما تموج به الساحة الفلسطينية، من أنشطة سرية وحركات تنظيمية وكان الرئيس المصري عبد الناصر، يرغب ألا يفلت الزمام من يده خاصة في ظروف الخلافات بين الأنظمة العربية، فأصبح هناك اتجاه يريد استيعاب الفلسطينيين في كيان رسمي معتمد، يسهل التحكم فيه، وفي سنة ١٩٥٩م اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً دعا إلى إعادة تنظيم الشعب، لكن ذلك ظل عرضة للتأجيل والتسويف حتى وفاة أحمد حلمي عبد الباقي، ممثل حكومة عموم فلسطين لدى الجامعة العربية في سنة ١٩٦٣م.

وبدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تم اختيار أحمد الشقيري ممثلا لفلسطين مكان عبد الباقي في الجامعة العربية (صالح، ٢٠١٢م: ٨٠)، وقد أرفق بقرار اختياره تكليفه ببحث القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط، وعندما انعقد مؤتمر العربي الأول بالقاهرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤م، أصدر قرار بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير أرضه وتقرير مصيره.

وقام أحمد الشقيري مستفيداً من الدعم المصري، ومن حماس الفلسطينيين لإنشاء كيان خاص بعمل ثلاثين جولة في مناطق التجمعات الفلسطينية (صالح، ٢٠٠٧م: ٨)، وعلق (الشقيري، ١٩٧٢م: ٥٠)، على هذا القرار بقوله: "عزمت أن أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الواقع، فأدعوا إلى مجلس وطني ينظر في الميثاق والنظام الأساسي، ويعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية تشترك بعد

ذلك في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية".

ولقد قام الرئيس المصري عبد الناصر، بالدور الأساسي في نجاح مهمة الشقيري بالإضافة إلى التأييد الجارف الذي أبداه أبناء الشعب الفلسطيني لمساعيه، فتم تأييد إقامة الكيان الفلسطيني في الجامعة العربية.

وأبدى الأردن تحفظات على الكيان وأصر على عدم فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية للأردن، ووافق الشقيري على ذلك وأذاع بياناً بصوته من الإذاعة الأردنية بهذا الخصوص.

فانعقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤/٥/٢٨م في مدينة القدس افتتحه الملك الأردني بالحديث عن موقف بلده من قضية فلسطين، وتمسكه بوحدة الأردن معتبراً انعقاد المؤتمر حدثاً مهماً في تاريخ نضال الفلسطينيين (غازي، ١٩٩٣م: ٧١)، وانتخب الشقيري رئيساً للمنظمة، وأقر الميثاق القومي الفلسطيني الذي تقوم عليه المنظمة، واختتم الشقيري خطابه بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

مع تشكل المؤتمر الفلسطيني الأول الذي انعقد في القدس في ١٩٦٤/٥/٢٨م، معلناً ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، وضعت قيادة حركة فتح برنامجا عنوانه: "الحركة والكيان المقترح" لإحكام سيطرتها على الكيان الناشئ بعد أن أدركت أنه أصبح واقعاً لابد من التسليم به (حمزة، ١٩٨٠م: ٣١٤).

وجاء البرنامج في نشرة سرية موجهة إلى الأمير فهد الصباح وهاني القدومي وعبد المحسن القطان، والمستويات الخاصة وقادة المناطق، وقادة الأجنحة وكان ذلك البرنامج قابلاً للنقاش الداخلي خلال أسبوع من تبليغه للأعضاء، وتضمن ست نقاط هي: (حمزة، ١٩٨٠م: ٣١٥).

١. السعي بكل طريق للسيطرة على المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية عددية، كمدخل لإحكام السيطرة على الكيان (منظمة التحرير الفلسطينية)، من جميع النواحي.
٢. مفاوضة أحمد الشقيري لضمان أغلبية لحركة فتح في العمل الثوري للكيان.
٣. الوقوف دون انفراد الكيان الناشئ بالعمل الفلسطيني، بإيجاد اتحادات للحركة مع نقابات مهنية، وعقد اتفاقات ثنائية مع التجمعات الفلسطينية الأخرى.

٤. تكثيف أنشطة حركة فتح في المناطق المجاورة للأرض المحتلة، متسترة بالكيان.

٥. تعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما يتلاءم مع مبادئ حركة فتح، لضمان استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية عن الأنظمة العربية.

٦. استمرار المحاولات لكسب احدى الدول العربية المجاورة للأرض المحتلة لدعم حركة فتح ومساندتها.

كما عرضت حركة فتح على أحمد الشقيري التعاون السري مع منظمته، فيما يشبه التنسيق بين الوكالة اليهودية والعصابات اليهودية، على أن تتكون قيادة سرية مشتركة تسيطر على النشاطات السياسية والعسكرية، بحيث تكون حركة فتح الجناح العسكري السري لها لضرب المصالح اليهودية في اسرائيل، ولكنه رفض (عدوان، ٢٠٠٥م: ٢٢٦-٢٢٧).

وهذا ما أكده (صلاح خلف، ١٩٩٦م: ٤٠)، بقوله: "حاولنا أن نفسر له (لأحمد الشقيري)، لماذا نعتقد أن المنظمة تتشكل من فوق (بيد الأنظمة العربية)، ستكون منظمة غير فعالة، إذا لم تتمتع بدعم "القاعدة الشعبية" الفعالة، وعرضنا عليه التنسيق السري بين نشاطاته العلنية، وبين عمل نخوضه بصورة سرية، وبهذا تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ضرباً من الوكالة اليهودية، ونوعاً من المواجهة الشرعية للكفاح المسلح، الذي يقوم به مناضلونا، وعلى أن يتم تأمين الاتصال بيننا وبين منظمة التحرير، وذكر (نخبة من المتخصصين، ٢٠٠٠م: ٤٢٨)، "إلا أن الشقيري رفض ذلك وكانت حجته أن وظائفه وعلاقاته مع الأنظمة العربية، وواجبه في عدم الإضرار باستراتيجية الجامعة العربية، التي تمنعه من عقد مثل هذا التحالف معنا".

وهذا ما عبر عنه الشقيري في مذكراته بقوله: "قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير، وفي عنقي ثلاثة عشر حبلا، يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً" (غازي، ١٩٩٣م: ١١٩).

بعد رفض أحمد الشقيري لاقتراحات قادة حركة فتح، ولتدارك الأمر قبل فواته وضعت الحركة خطة تدريجية للتغلغل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، والسيطرة عليها وتحويلها من منظمة قومية بميثاقها القومي، إلى منظمة وطنية ثورية، فبدأت حركة فتح بإعلانها بانطلاقة الكفاح المسلح في ١٩٦٥/١/١م، وكان ذلك حتى قبل استكمال استعداداتها لذلك، من أجل الحفاظ على أعضائها من ناحية، ولكسب تأييد الشارع الفلسطيني قبل منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية ثانية.

وقد كان نهج العمل الفدائي الذي اختطته حركة فتح في الساحة الفلسطينية، قد أخذ يشكل مع استمرار عملياتها العسكرية، وتصاعدها عامل ضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، وبهدف التخفيف من حدة هذا الضغط، لم يكن أمام قيادة المنظمة سوى طريق التأكيد على أهمية الجانب العسكري من جوانب نشاطها، والسعي إلى توسيع حجم وحدات جيش التحرير الفلسطيني، وفرض التجنيد الإجباري على جميع الفلسطينيين في الأردن ولبنان، لكسب القاعدة الشعبية في الساحة الفلسطينية التي بدأت تتوجه نحو حركة فتح (الشريف، ١٩٩٥م: ١٤٠).

وقد أدت معارضة الحكومة الأردنية لهذه المطالب التي رأت فيها، تدخلا يستهدف زعزعة الأوضاع في الأردن وتمزيق شمل الأسرة الواحدة، إلى تفجير الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي كان أول خطوة تخطوها حركة فتح، لبسط سيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان من الطبيعي في تلك الأجواء أن تتصدع مواقف قيادة منظمة التحرير، وأن يُفرض عليها الاقتراب أكثر من منطق العمل الفدائي المستقل عن الأنظمة العربية بقيادة حركة فتح.

وقد أكد (الحوراني، ١٩٨٠م: ١٢٩): "الشعبية المتزايدة بين أوساط الرأي العام الفلسطيني للعمل الفدائي، الذي تقوده حركة فتح، مما لم يعد بمقدور قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تجاهله، وأظهرت مدى تأثير من يمثلون العمل الفدائي (حركة فتح)، على المنظمة.

في حين فشلت قيادة منظمة التحرير في إرساء الحاضنة الشعبية القادرة على حمايتها، لأن مؤسستها العسكرية أو ما يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، لم يباشر بالعمل العسكري، بل كان ينتظر الضوء الأخضر من الأنظمة العربية لدخوله في المواجهة الإسرائيلية التي ترجمت في الهزيمة العربية لحرب حزيران عام ١٩٦٧م.

أُتهم أحمد الشقيري بالفردية والتسلط، واتخاذ مواقف لا تتناسب مع آمال الفلسطينيين في تحرير وطنه. فأصدرت حركة فتح في ١٩٦٧/١٢/١٠م، بياناً تطرقت فيه: "أن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تملك الشخصية المستقلة، لأنها وليدة الواقع العربي وأن التسلط الفردي من قبل رئيس المنظمة، جعل الصراع داخلها أقوى من تحقيق أي إنجاز عملي يخدم النضال الفلسطيني، وأن انعدام المخطط السياسي، والعسكري والإعلامي لدى أجهزة المنظمة جعلها تفقد قدرتها على العمل الفلسطيني، وتفشل في تحقيق الوحدة الوطنية وتتحول إلى جهاز مكتبي وظائفي مشلول".

وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٤م رفع سبعة أعضاء في اللجنة التنفيذية للمنظمة، مذكرة إلى الشقيري طالبوه فيها بالتنحية عن رئاسة المنظمة بسبب الأساليب التي يمارسها في عمل المنظمة، وجاء في المذكرة

ما يلي: "نعتقد مخلصين بأن تنحيتكم عن رئاسة اللجنة التنفيذية، يُعتبر خدمة وطنية ويهيئ جوا صالحا للعمل". واستجاب أحمد الشقيري للنداءات المتواصلة باستقالته، التي قدمها للشعب الفلسطيني في ١٩٦٧/١٢/٢٤م، وقبلت اللجنة التنفيذية الاستقالة (غازي، ١٩٩٣م: ١٢٠).

وتولى يحي حمودة رئاسة المنظمة بالوكالة، إلا أن عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة ١٩٦٩/٢/١م، وانتخب ياسر عرفات (أبو عمار)، رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى انتخابه رئيسا للجنة التنفيذية الجديدة، وحسمت بالتالي سيطرة حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية، حيث علق (صلاح خلف، ١٩٩٦م: ٦٤)، على ذلك بقوله: "لم تقبض حركة فتح على زمام منظمة التحرير الفلسطينية، إلا في شباط ١٩٦٩م، خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة، بعد أن كانت أمنت لنفسها خلال ذلك الأغلبية المطلقة في المقاعد، ثم عينت اللجنة التنفيذية الجديدة كرئيس لها ياسر عرفات".

وفي بيان أصدرته حركة فتح في ١٩٦٩/٢/٥م تحدثت فيه عن نظرتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، بأنها قبلت الدخول إلى المجلس الوطني باعتباره أرضاً مشتركة على ذلك يكون مقبولا بشرطين: الأول، أن تضل حركة فتح، محافظة على شخصيتها الاستقلالية وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية. والثاني، ألا يعني دخول حركة فتح إلى المنظمة قبولها بالطريقة التي أخرجت فيها، عن طريق قرارات مؤتمر القمة العربي، لأن ذلك يجعلها فوقية مرتبطة، بالواقع العربي الرسمي الذي يعكس تناقضاته عليها (عدوان، ٢٠٠٥م: ٢٤٥-٢٤٦).

فعبر الصعود الجديد لحركة فتح، عن ذاته داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بإزاحته قيادة الشقيري وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، حيث وأعلن تغيير اسم الميثاق القومي الفلسطيني، وجرت تعديلات على عدة مواد من نصه السابق تناولت إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، وإعطاءها دوراً طليعيا في النضال.

فأبرز الميثاق الوطني الفلسطيني، المنحى الجديد للفكر السياسي الفلسطيني، كما طرحته حركة فتح، وأكد على ما سماه بالشرعية الثورية، وتمثيل المنظمة لقوة الثورة الفلسطينية، مؤكداً على استقلاليتها ومؤكدا بوضوح لا لُبس فيه على رفض كل مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، وعلى هدف التحرر الكامل (نافع، ١٩٩٩م: ١٥١).

سعت حركة فتح منذ نشأتها إلى إبراز الشخصية الفلسطينية المستقلة، والتخلص من الوصاية والتبعية للأنظمة العربية التي طالما حملتها المسؤولية التاريخية للنكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨م، وهذا ما

جعلها تتبنى في أسسها ومبادئها "المادة ٢" التي تنص على: "أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق الطبيعي والشرعي في فلسطين، وهو ذو شخصية مستقلة، ويملك وحده حق تقرير مصيره، واستلام زمام قضيته، دون وصاية أو تبعية، وله السيادة المطلقة على جميع أرضه" (فرسون، ٢٠٠٣م: ٣٦٢-٣٦٣).

ولكن فكر الشخصية المستقلة كان يسير عكس التيار في الجانب العربي والدولي، حيث في ١٩٧٢/٣/١٣م أرسل الملك حسين رسالة إلى الرئيس المصري أنور السادات، عرض فيها مشروعاً للوحدة بين الأردن، ويضم الضفة الشرقية لنهر الأردن، وفلسطين وتضم الضفة الغربية لنهر الأردن. بالإضافة إلى وحدة أية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب سكانها للانضمام للمملكة الأردنية (الهور، ١٩٨٦م: ١٢٩).

وقرر الملك حسين أن هذا المشروع ليس مطروحاً للمناقشة، وأنه سيشرع في التنفيذ فوراً، وأوضح أنه سيتم إنشاء قنصلية دولية في القدس، وسيرفع علم الدولة الجديد على الأماكن الإسلامية المقدسة، بينما يرفع علم الفاتيكان على الأماكن المسيحية المقدسة، ولم يذكر ما إذا كان سيرفع علم إسرائيل على الأماكن اليهودية المزعومة في القدس أم لا. لكنه اخيراً رفع.

لذا فقد كان أول موقف يصدر عن حركة فتح في ١٩٧٢/٣/١٤م على لسان محمد النجار بقوله: "إن المشروع عملية إجهاض لحركة المقاومة الفلسطينية، هو ضربة لتطلعات الشعب الفلسطيني، الذي يرى أن استعادة كامل حقوقه، لا تتم إلا من خلال عودته إلى أرضه، واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وصدر الموقف الثاني لحركة فتح في اليوم نفسه، في نشرة –فتح–اليومية نحو تصفية القضية الفلسطينية، وأن الثورة الفلسطينية وجماهيرها هي التي تمتلك الحق في النضال وممارسة حق تقرير مصير الوطن الفلسطيني" (الحسن، ١٩٧٩م: ٢٤٧-٢٤٩).

وبعد إقرار هذه القرارات سعت حركة فتح، إلى إرسال رسائل إلى المنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية)، وعربية (جامعة الدول العربية)، من أجل الاعتراف بها كممثلة للشعب الفلسطيني على أراضيه المحررة (الضفة الغربية وقطاع غزة).

وبناء على هذه المراسلات أخذت حركة فتح التي تقود منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات تتهيأ لجني ثمار هذه الخطوة السياسية على المستوى العربي والدولي، وهذا ما حصل فقد تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال نضالها العسكري والسياسي من كسب التأييد والاعتراف في المحافل الدولية، بأحقية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وبسط سيادتها على أراضيه المحررة في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

٢،٥ حركة الشبيبة الطلابية:

بدأت احركة الشبيبة الطلابية تعطي ثمارها في الجامعات، فقد فازت في عدد من المواقع بالإضافة إلى جامعتي خضوري والنجاح الوطنية وأوصلت عددا من كوادر الحركة إلى رئاسة مجالس الطلبة أو عضويتها، كان المطلوب هو نقلة نوعية في العمل الجماهيري فتحاوياً، وكانت المهمة صعبة وعسيرة في مواجهة نشاط لجان العمل التطوعي الشيوعية والتي كانت المسيطر الأكبر على الشارع في التجمعات السكانية في المخيمات والقرى والمدن.

وتحدث الباحث باتصال تلفوني مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني (مفيد عبد ربه، ١١/١٠/٢٠١٨م)، فأفاد: "حدثت نقاشات كثيرة وموسعة في أوساط الهيئة القيادية لكتلة الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت آنذاك نظراً لورود هذه التعليمات مباشرة إليها هناك واستقر الرأي على إطلاق لجان عمل تطوعية في منافسة اللجان الشيوعية في الشارع الفلسطيني، وكان الاقتراح أن تكون البداية في منطقة طولكرم على اعتبار أنها أضعف حلقات تأثير لجان العمل التطوعي الشيوعية، ووافق مفيد عبد ربه رئيس الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت آنذاك، وهو أيضا من مخيم مدينة طولكرم للقيام بهذه الخطوة، وطلب إسناد من بلدية طولكرم في أول عمل تعاوني يقام وتحديداً من رئيسها حلمي حنون والذي كانت توجهاته مع الشبيبة فضلاً عن وجود إحدى بناته مها حلمي حنون ضمن أعضاء كتلة الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت".

ومن خلال مقابلة مع رئيس مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية (حمدان سعيفان، ١١/١٠/٢٠١٨م)، فقال: "كان اختيار اسم الشبيبة هو خيار من ضمن قائمة طويلة من الأسماء المقترحة والتي شملت لجان العمل التعاوني أو لجان العمل الاجتماعي أو لجان العمل الحركي وأخيرا استقر الأمر على تسمية (لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي)، و هكذا تم تشكيل اللجنة الأولى للشبيبة في مدينة طولكرم والإعلان عن هيئتها الإدارية في جريدة الفجر المقدسية آنذاك، لقد ارتكز النشاط الاجتماعي الأول على وجود عدد من طلبة جامعة بيرزيت من أبناء المدينة وعدد من طلبة جامعة النجاح الوطنية من أبناء المدينة ضمن كتلة الحركة الطلابية".

وذكرت (صحيفة صوت الشبيبة، ١٠/١/١٩٩٥م: ٦-٧)، رغم الاتفاقات السياسية ما بين م. ت. ف والجانب الإسرائيلي، إلا أن النشرات والبيانات الصادرة عن حركة الشبيبة لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري في مدلولات الرسالة التي تحملها للطلبة، فخطابها المعهود والذي يتحدث عن المقاومة وعن تاريخ حركة فتح الكفاحي لم يطرأ عليه تغيير، كما أن خطابها الذي يدعو للكفاح المسلح والمقاومة هو الآخر لم يتراجع، بل أشارت أدبيات الحركة إلى أن الذي دفع حركة فتح والمنظمة للدخول في مفاوضات

مباشرة مع الاحتلال هي المؤامرات التي حاكتها الأنظمة العربية ضد الثورة وإخراجها من بيروت. وهنا تشير حركة الشبيبة إلى حجم المجازر والتصفيات التي تعرضت لها الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأيدي عربية. ورغم ذلك فإن حركة فتح بقيت قوية وواقفة على قدميها، لأن الشبيبة فكرة والفكرة لا تموت، وإنها ضمير الشعب وهو كذلك لا يموت. كما تمت الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية إنجاز وثمرة من ثمار الانتفاضة الأولى، مع اعتراف الشبيبة أنها غير مكتملة وغير ناضجة لترقى لمستوى دولة أو لمستوى الطموحات التي حلم بها الشعب الفلسطيني، إلا أنها تعتبر مقدمة على طريق الدولة.

وفي (صحيفة صوت الشبيبة، ١٠/١/١٩٩٥م: ٨)، اعتبرت الشبيبة أن السلطة الفلسطينية قطرة في أول الغيث، وأنها بداية الدولة والاستقلال، والانعتاق من الاحتلال، ولهذه الاعتبارات طالبت الشبيبة من المعارضة بالكف عن الانتهازية السياسية في معارضتها لمشروع غزة أريحا أولا، والتوجه للمشاركة في بناء السلطة ومؤسساتها الوطنية، لتكون مقدمة لدولة فلسطين. وتستطرد قائلة أن الاتفاق لا يلبي الحد الأدنى من الحق الفلسطيني بإقامة الدولة، وان ذلك لن يتحقق بسهولة، وأن إنجاز الدولة هو مهمة نضالية ووطنية. تستوجب رص الصفوف وجمع كل الطاقات، والعمل على تجاوز كل الخلافات وتذليل العقبات.

وأشارت الشبيبة إلى أن بدايات حركة فتح ومشوارها الطويل في مقاومة الاحتلال، ومواجهة التدخلات الخارجية في الشأن الفلسطيني الداخلي جعلها تدفع فاتورة القرار الفلسطيني المستقل، وكان ذلك عبر سلسلة طويلة من المواجهات والمعارك مع الاحتلال وبعض الأطراف العربية والأجنبية، كونها جاءت في فلسفة جديدة في مقاومة الاحتلال، وذلك بالاعتماد على الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال لا الاعتماد على الآخرين، بل سعت فتح لقيادة الفعل العربي المقاوم للاحتلال طوال الفترات السابقة.

كما أن الشبيبة وفي صحيفتها (صوت الشبيبة، ١٠/١/١٩٩٥م: ٢١)، اعتبرت أن اتفاق أوسلو والتحضيرات التي سبقته في مدريد مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، حيث فرضت القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية على المفاوض العربي والفلسطيني، والتي سعت لاختزال الاتفاقيات في تحقيق الأمن لإسرائيل دون الالتفات للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من العلاقة الجدلية بين حركة فتح والسلطة، فإن فتح ليست السلطة، والسلطة ليست فتح، فحركة فتح، هي حركة تحرر وطني وليس من السهولة أن تتخلى عن مبادئها وقناعاتها. من هنا فإن قبول حركة فتح بالتوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية، لا يعني تخليها عن استراتيجيات المقاومة التي تحكم عمل الحركة، وما تقوم به فتح يؤكد مرونة الحركة في التعاطي مع الاستراتيجيات والتكتيك، وان الاتفاق مع السلطة ينبع من تبني فتح لفكرة منظمة التحرير في عام ١٩٧٤م، وما هو

حاصل اليوم ليس إلا استكمالا لمسيرة الكفاح والنضال الوطني عبر سنوات عمر الثورة الفلسطينية، لاستكمال مراحل بناء السلطة، لا بد من التأكيد على إجراء الانتخابات التشريعية، حتى يختار الشعب من يمثله في المؤسسات الفلسطينية الرسمية، وسوف تخوض حركة فتح الانتخابات التشريعية مدعومة من جماهيرها الواعية لطبيعة المرحلة ولإيمانها بحرص فتح على مصالح الشعب الفلسطيني (صحيفة صوت الشبيبة، ١٠/١/١٩٩٥م: ٨).

واستهجنت الشبيبة بروز الطبقية في المجتمع الفلسطيني بعد قدوم السلطة، بقولها: "قرأنا الواقع محاولين أن نرى نتائج ايجابية، فرأينا الظواهر الطبقية الجديدة، طبقة حاملي البيلفون، وطبقة العقداء، وطبقة المدراء العامين، والطبقة الأخرى التي تعيش على آلام الجوع ومس الكرامة والحنين إلى زنازين الاعتقال وغرف السجن المعتمة"، وتتابع (مجلة المنبر، ١٩٩٥م: ١٦)، استمرت الشبيبة في نقد أداء السلطة من خلال المناداة بأن تكون السلطة وطنية بمعنى الكلمة من خلال وضعها الرجل المناسب في المكان المناسب، وتعمل على وقف حالة التسيب والفساد التي بدأت تغزو مؤسسات السلطة الفلسطينية.

٢،٦ حركة المقاومة الإسلامية – حماس:

عندما احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧م، وأصبحت كل فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، نظر الإخوان المسلمين إلى نتائج الحرب باعتبارها جزاءً من الله بسبب ابتعاد المسلمين عن الدين (دراج، ٢٠٠٠م، ص٣٨٦)، كما اعتبروا هذه الهزيمة انتقاماً من الله لما حدث لجماعة الإخوان المسلمين وتعذيبهم في السجون المصرية، واعتبروا ذلك بعد الدولة عن تطبيق الشرع هو السبب الأول (حنفي، د.ت: ٥٥)، فكان لتأثير هذه الهزيمة وبعد الدول عن الشرع وتعذيب الإخوان المسلمين في السجون على الساحة الفلسطينية إذ قسمتها إلى تيارين: تيار منظمة التحرير التي اختارت الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، والتيار الإسلامي الممثل بالإخوان المسلمين، الذين يرون أن البدء بالكفاح المسلح سيعيد أخطاء الماضي، فكانوا يرون أنه لا بد من إحياء الإسلام في نفوس الأمة، وبعد ذلك تكون الانطلاقة نحو التحرير (دراج، ٢٠٠٠م: ٣٨٦).

وبعد مغادرة الفصائل الفلسطينية الأردن إلى سوريا ولبنان، إثر أحداث أيلول عام ١٩٧٠م، تراجع وضع الإخوان في فلسطين، مفرزاً ذلك واقعاً جديداً أمتد من عام ١٩٦٧م وحتى تأسيس حركة حماس عام ١٩٨٧م، تعتبر هذه الفترة البناء الفكري لحركة حماس من قبل الإخوان المسلمين (الحمد، ١٩٩٥م: ٥٨٦٥).

ومنذ انطلاق الشرارة الأولى للانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، اجتمع المكتب السياسي للإخوان المسلمين في غزة، وأصدر البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كما اعتبر الحاضرون فيه مؤسسي الحركة وهم الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وصلاح شحادة ومحمد شمعة وعيسى الشنار وعبد الفتاح دخان وإبراهيم اليازوري (بن يوسف، ١٩٨٩م: ٢٨).

تؤكد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في أدبياتها السياسية، وخطابها الفكري في (الفالوجي، ١٩٨٩م: ٩٦)، أنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين". وهي تمثل أبرز الحركات المعبرة عن الخط الأيديولوجي في الساحة الفلسطينية، فالإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، واليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها (الفالوجي، ١٩٨٩م: ٩٦).

وبناءً على ذلك، فقد عرفت حركن حماس نفسها بعد انطلاقتها في ٩ كانون الأول ١٩٨٧م (مركز فلسطين للإعلام، موقع الشبيبة)، بأنها الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، وهي حركة مقاومة تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وخلاصه من الظلم وتحرير أرضه من الاحتلال، وهي حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وجزء من حركة النهضة الإسلامية تؤمن أن المقاومة مدخل فلسطين من النهر إلى البحر.

بمرور الوقت وتحت وطأة ضغوط عمليات القتل والاغتيال التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لقيادات الحركة وكوادرها، وتضييق الخناق على الحركة في الخارج، بدأ واضحاً أنها تسير على طريق عملية تحول واقعي كي تتفاعل مع التطورات والمتغيرات الجارية، كذلك يبدو أن الحركة باعتبارها تنطلق من اعتبارات أيديولوجية دينية، فأنها ستواصل عملية التحول الواقعي دون أن يرافق ذلك تحول فكري رسمي (جاد، ٢٠٠٥م: ٩١-٩٢)، هذا التحول سهّل عملية انخراط حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني تحديداً بعد إجراء تحول فعلي على برنامجها السياسي واقترابه من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، وفوزها بهذه الانتخابات وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، إلا أن مجريات الأحداث منذ الانتخابات أثبتت عجز الحركة عن طرح إستراتيجية مقنعه وبرنامج فعّال لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني وللخروج من الأزمة التي رافقت تشكيل الحكومة، على العكس من ذلك ما زالت الحركة وستبقى تحمل مفردات ومفاهيم سياسية وتنظيمية قابلة لأكثر من تأويل حسب مقتضيات ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي ولرؤية مصالح الحركة نفسها (هلال، د.ت: ٨٢).

٢،٧ حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية:

لعل أحد أبرز المعضلات التي واجهت حركة حماس منذ تاريخ انطلاقتها، هو موضوع العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ظلت تلك العلاقة ذات طابع ضبابي ومتغير، وذلك وفقا للتطورات السياسية في المراحل المختلفة. فمنذ نشأة حركة حماس، ظهرت عدة مؤشرات تؤكد أنها تمثل لونا أيديولوجياً وسياسياً مغايراً للمنظمة. فهي لم ترفض المشاركة في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فحسب، بل وخالفتها أيضاً في دعواتها ومواعيد فعالياتها، ووضعت لنفسها فعاليات ومواعيد خاصة تعبر عن لون خاص بها. وأتبعت تلك الخطوات بإصدار ميثاقها بعد ثمانية أشهر من تأسيسها، وحددت هويتها السلمية حين قالت بأنها "حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين" (الفالوجي، ١٩٨٩م: ٩٧).

ومن المؤكد أن شكل العلاقة بين حركة حماس والمنظمة لم يحدد بعيد تأسيس حركة حماس بشكل مستقل عن الفترة السابقة؛ إذ أنها امتداد للعلاقة مع جماعة الخوان المسلمين. فقد كان للإخوان تجربة طويلة مع المنظمة؛ امتدت لأكثر من عشرين عاما، شهدت خلالها تلك العلاقة مراحل من المد والجزر، والتنافس والصدام، الأمر الذي يبرز ضرورة الإشارة إلى أهم المحطات في تلك العلاقة بشكل موجز. وذلك لمحاولة فهم وقراءة موقف حركة حماس الموروث من جماعة الإخوان إزاء المنظمة وتطوره.

لقد سيطر على شكل العلاقة بين الإخوان المسلمين ومنظمة التحرير منذ عام ١٩٦٧م وحتى اندلا ع الانتفاضة عام ١٩٨٧م، سمة أساسية تمثلت في حالة من الشك والتناقض والاتهامات المتبادلة، كما تخللها العديد من حالات المواجهة والصدام المباشر. ولعل ذلك يعود بشكل رئيس إلى الخلاف الايديولوجي في وجهات النظر، بشأن القضية الفلسطينية وكيفية حلها.

وعليه، فقد ذكرت (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٥٦م: ٦)، أن الإخوان المسلمون عارضوا منظمة التحرير لقناعتهم بأنها من صنع المنظمة العربية، وعارضوها أيضا لأنها تدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، ولأنها تتبنى البرنامج المرحلي القاضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره بالكفاح المسلح أو المفاوضات. كما عارض الإخوان سعي المنظمة للتوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية. ولهذا، فهم يرفضون إجراء مفاوضات أو عقد صلح مع إسرائيل، أو إجراء أي حوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففلسطين، من وجهة نظر الإخوان، هي بلد إسلامي يجب أن تقوم فيها دولة إسلامية. ويلخص الشيخ أحمد ياسين موقف الإخوان من منظمة

التحرير بقوله: "لأن منظمة التحرير الفلسطينية علمانية لا يمكن القبول بها كممثل إلا إذا أصبحت إسلامية" (أبو عمرو، ١٩٨٩م: ٥٧).

ويوضح الكاتب الفلسطيني (النواتي، ٢٠٠٢م: ١٦٧-١٦٨)، طبيعة الخلف بين الإخوان والمنظمة من حيث المنهج والوسيلة، فيقول: "إن الطرفين خضعا في علاقتهما إلى الفلسفة التي انتهجاها وهي فلسفة متباينة ومختلفة في طبيعتها الفكرية والعملية، حيث تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية واتخذت الكفاح المسلح وسيلة لمواجهة الاحتلال، بينما تبنى الإخوان المنهج الإسلامي كفكرة، واعتمدوا التربية والعداد وسيلة".

وبهذا، فقد عارض الإخوان المسلمون الاتجاه الوطني عموما إزاء موقفهم من قضية فلسطين، وكانت علاقتهم بالفصائل اليسارية تحديداً سيئة وسلبية للغاية. وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن علاقتهم بحركة فتح كانت ودية أو إيجابية أو أفضل حال مما كانت عليه العلاقة مع الفصائل اليسارية. وفي هذا الخصوص، يقول (أبو عمرو، ١٩٨٧م: ٨٧): "رغم أن حركة فتح ظلت أقرب الفصائل الوطنية إلى الحركة الإسلامية، إلا أن الخلافات استمرت بينهما، وأخذت في مناسبات عديدة أشكال عنيفة فاقت في حدتها أي مواجهة بين الإخوان وأي فصيل يساري".

وحول رؤية الإخوان لحركة فتح، يقول (أبو عمرو، ١٩٨٧م: ٥٤)، أيضا: "إن الإخوان لا يزالون يشعرون بأسى لخروج مؤسسي حركة فتح عن جماعة الإخوان فهم يرونهم ابنا شرعيا لهم، لكنهم – فتح– ابتعدوا عن أيديولوجيتهم".

إن تلك النظرة التي يقيم بها الإخوان المسلمون المنظمة والتيار الوطني بصفة عامة، لم تختلف حركة حماس عنها كثيراً عند تأسيسها؛ فهي جزء من موروثها الفكري والسياسي. وبالرغم من ذلك، أصبحت حركة حماس منذ انطلاقتها أمام مرحلة سياسية جديدة، تطور فيها الفكر السياسي للإخوان، ولم يعد يوجد أمام حركة حماس سوى خيارات محدودة لصياغة العلاقة مع المنظمة. وقد تحدث الكاتب خالد الحروب حول تلك الخيارات، والتي لا تخرج في جوهرها عن ثلاثة خيارات وهي؛ خيار دخول المنظمة والعمل من داخلها ووراثتها بالتدريج، وخيار العمل خارج المنظمة سعياً للحلول مكانها كبديل محتمل، وخيار استمرار الشد والجذب، وهو يقع بين الخيارين المذكورين، حيث تبقى حركة حماس وفق هذا الخيار خارج المنظمة، وفي الوقت عينه لا تطرح نفسها بديل لها (الحروب، ١٩٩٦م: ٩٩).

وفي ضوء تحليل موقف حركة حماس من المنظمة وتطوره، وكذلك تحليل موقف المنظمة من حركة حماس وتطوره أيضاً عبر المراحل المتلاحقة، فإنه سيتبين الدور والحجم الذي شغله كل خيار من الخيارات

المذكورة في سياسة حركة حماس وتعاملها مع المنظمة. وتجدر الإشارة هنا في إطار تحليل العلاقة بين حركة حماس والمنظمة، إلى أن جزءا كبيرا من ذلك التحليل ينطبق على تحليل العلاقة بين حركة حماس وحركة فتح أيضا، خاصة وأن حركة فتح تشكل العمود الفقري للمنظمة، وتسيطر على كافة مؤسساتها بشكل تام. وبالتالي، فإن جميع مواقف المنظمة التي سيتم التطرق إليها هي حقيقة تعبر عن مواقف حركة فتح بصورة أو بأخرى.

لقد تدرجت نظرة حركة حماس إلى المنظمة من الاعتراف المتحفظ الذي يتضمنه ميثاقها، إلى التحفظ الكامل والتجاهل لموضوع الاعتراف، وذلك مع انعقاد مؤتمر مدريد، ومن ثم الاتهام بالتفريط والتنازل الكلي والإعلان عن أن المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني، بعد توقيع اتفاقات أوسلو والقاهرة. وهنا يقصد بالتمثيل قيادة المنظمة، والتي غالبا ما كان يشار إليها بالقيادة المتنفذة، وليس للمنظمة ككل، حيث كانت حركة حماس تميز بين المنظمة كإطار وطني وبين المنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة (كايد، ١٩٩٧م: ١٧٥).

ففي المرحلة الأولى وبعيد تأسيس حركة حماس، حددت علاقتها بالمنظمة عبر ميثاقها الذي صدر في ١٨ آب ١٩٨٨م، حيث جاء في الميثاق: "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة السلمية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك. وتأثرا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار ولا يزال. تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية، مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف، والتصرفات وتتخذ القرارات. ومن هنا مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه– وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين

الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرط في دينه فقد خسره، ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق العداء، فإلى أن يتم ذلك – ونسأل ألا يكون قريبا– فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والاخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة العداء ويتمنى له الهداية والرشاد" (الفالوجي، ١٩٨٩م: ١١١).

وعلى الرغم من هذا الحديث الايجابي عن المنظمة، إلا أن ميثاق حركة حماس لم يقدم موقفا واضحا حول إقرار الحركة بشرعية ووحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، الامر الذي أثار مخاوف

المنظمة من أن تشكل حركة حماس منافسا حقيقيا لها، أو أن تطرح نفسها مستقبل بديل أيديولوجيا أو سياسياً (الحمد، ١٩٩٥م: ٢٦٥).

وبالتالي، يمكن الاستنتاج من ميثاق حركة حماس حول علاقتها بالمنظمة، في إطار الموقف الرسمي والنظري، أنها تعترف بالمنظمة ولكن بتحفظ. وقد عبرت الحركة بصورة أدق عن ذلك الموقف بعد إصدار ميثاقها، حيث قالت: ينبغي التفريق بين المنظمة كإطار وطني وبين المنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة، فالمنظمة كإطار وطني يستوعب كافة أفراد الشعب الفلسطيني بمختلف اتجاهاته ويقودهم نحو التحرير الكامل لفلسطين، حسب الميثاق الوطني الفلسطيني، فهي موضع احترام الجميع بمن فيهم حركة حماس. أما المنظمة كتوجه سياسي وبما تعلنه صراحة عن استعدادها للاعتراف بإسرائيل؛ مقابل السماح لها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين؛ فهذا موضع رفض من حركة حماس (الحروب، ١٩٩٦م: ١٠١).

وفي تلك المرحلة، تجاهلت قيادة منظمة التحرير حركة حماس، ومن ثم اتهمتها بالعمل خارج أطر الشرعية. وبالتالي، فهي، من وجهة نظر قيادة المنظمة، تخدم الاحتلال بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما لا شك فيه، أن رفض حركة حماس المشاركة في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وإعلانها عن مواعيد فعاليات خاصة بها خارج إطار تلك القيادة، أسهم في تعزيز ذلك الاتهام. إلا أن نجاح حركة حماس في قيادة فعاليات خاصة بها في الانتفاضة، ومقاومتها للاحتلال الاسرائيلي وخاصة في السنة الثانية للانتفاضة، إضافة إلى ازدياد امتداد الحركة الجماهيري، فرض ذلك كله على قيادة المنظمة أن تتعاطى وتتعامل مع الحركة بمنطق آخر. ووفقا لذلك، تبنت المنظمة أسلوبا جديدا في التعامل مع الحركة يقوم على احتوائها. فأثارت بشكل أساسي مسألة تمثيل حركة حماس في المجلس الوطني الفلسطيني.

ونظرا للإلحاح المتكرر من قبل قيادة المنظمة لانضمام حركة حماس لها، فقد وجهت حركة حماس مذكرة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني آنذاك، الشيخ عبد الحميد السائح، وذلك في نيسان ١٩٩٠م، وضعت فيها شروطا لهذا الانضمام، أن يتم فرز أعضاء المجلس على أساس الانتخاب، لا التعيين، وإذا تعذر إجراء الانتخابات؛ فينبغي أن يعكس التشكيل الجديد للمجلس أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة بأعداد تتناسب وأحجامها، ولذلك طالبت بأن يتراوح تمثيلها في المجلس بين ٤٠-٥٠٪ من مجموع أعضائه، وأن تحصل كذلك على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة، وأجهزتها. وبأن يتخلى المجلس عن الاعتراف بإسرائيل، وقبول قرار ٢٤٢، ٣٣٨ (الحمد، ١٩٩٥م: ٢٦٦).

إلا أن قيادة المنظمة رفضت تلك الشروط، مع شعورها بأن هناك تقدما إيجابيا طرأ على موقف حركة حماس السياسي من منظمة التحرير، وذلك بموافقتها على دخول المجلس الوطني وحديثها عن حجم تمثيلها.

ومن هنا، فقد أصبح مفهوم النزاع على النسب داخل المنظمة محور جدل هام بالنسبة لحركة حماس، وكذلك الخلاف حول البرنامج السياسي للمنظمة الذي اعترف بإسرائيل وبالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨. إلا أن حركة حماس هنا تخلت عن مطلب ثابت في ميثاقها وهو الذي يشترط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، بدليل عدم تضمينه في مذكرة الشروط للانضمام إلى منظمة التحرير والمجلس الوطني. وبهذا، تكون حركة حماس قد تجاوزت شرط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، متبنية بذلك تحول سياسيا براغماتياً هاماً. ويبرر الحروب ذلك التحول، قائلاً: "إن التطور اللاحق في فكر الحركة السياسية، وتراكم خبرتها، اتجها إلى التركيز على برنامج المنظمة السياسي واستحقاقاته. وأقرت ضمنا بأن التزام الديمقراطية والتعددية الفكرية الذي أعلنته مراراً، يتطلب عمليا تجاوز شرط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، وهو تجاوز لم يتم صوغه قولاً أو كتابة (الحمد، ١٩٩٦م: ١٠٧).

وإزاء ذلك التحول، يرى آخرون متشددون مثل الشيخ محمود جودة، أمير جماعة المسلمين (التكفير والهجرة)، أن موقف حركة حماس تجاه المشاركة في المنظمة، وتخليها عن شرط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، يعتبر ولاءً للعلمانيين، وهو "الكفر بعينه والعلمانية بذاتها" (البرغوثي، ٢٠٠٠م: ٣٧).

ومع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وقبول قيادة المنظمة المشاركة به، انتقل موقف حركة حماس من الاعتراف المتحفظ إلى إعلان مزيد من التحفظ، بل وإلى تجاهل أكثر لموضوع الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. إن تبني حركة حماس لذلك الموقف المتشدد إزاء المنظمة، لم يأت من فراغ؛ وإنما جاء في ضوء قرار قيادة المنظمة بالمشاركة في مؤتمر مدريد، والذي اتخذ في دورة المجلس الوطني الفلسطيني العشرين، والتي عقدت بالجزائر في أيلول ١٩٩١م. ومن هنا، لم تكتف حركة حماس برفض تلك المشاركة، وتجاهل الاعتراف بالمنظمة؛ وإنما شككت أيضا بشرعية المجلس الوطني الفلسطيني وأهليته لاتخاذ قرارات مصيرية، حيث أصدرت (حركة حماس، بيان رقم ٧٩، ١٩٩١/١٠/٧م)، في هذا الصدد، جاء فيه: "إننا في حركة حماس نعتبر أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية؛ لم يكن مؤهل لاتخاذ قرار مصيري يعبر عن ضمير شعبنا الفلسطيني البطل، في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ قضيتنا، وإن أي وفد يشكل على أساس هذه القرارات هو وفد غير شرعي ولا يمثل الشعب الفلسطيني.

ووفقا لهذه التطورات في العلاقة بين الطرفين، ذكر (الحمد، ١٩٩٥م: ٢٦٨)، أصبحت مسألة دخول حركة حماس في المجلس الوطني والمنظمة أمراً غير مطروح، كما أن حركة حماس تبنت سياسات جديدة أكثر وضوحا في تعاطيها مع المنظمة، بعكس المرحلة السابقة التي لم تعلن فيها موقفاً واضحاً من المنظمة وعليه، أصبحت المنظمة في نظر حركة حماس إطاراً من أطر العمل الوطني الفلسطيني، وهي بهذا ليست كياناً وطنياً فلسطينياً أو وطنا معنوياً للفلسطينيين، كما كان أنصار المنظمة يصفونها، وبالتالي، فقد أصبح هذا الاطار في نظر حركة حماس لا يعد مقدساً، كما أن الخروج عنه ليس خروجاً عن الصف الوطني، ومن ثم أعلنت حركة حماس صراحة أن المنظمة لا تمثل كل الشعب الفلسطيني، وإنما تمثل فئة معينة منه.

وبالرجوع إلى جدول أعمال اللقاءات التي تمت بين حركة حماس والمنظمة بعد مؤتمر مدريد، يتبين أنه كانت تتصدرها مسألة الوحدة الوطنية والتقريب في وجهات النظر والمواقف السياسية بين الطرفين، بعد أن كانت الإشكالية قبل مدريد مسألة تمثيل حركة حماس في المجلس الوطني والاعتراف بالقرارين ٢٤٢،٣٣٨.

بالرغم من ذلك، فقد شكلت حادثة إبعاد ٤١٥ مواطنا فلسطينيا من الأراضي المحتلة إلى مرج الزهور، في كانون الأول ١٩٩١م، ينتمي معظمهم إلى حركة حماس، لحظة اقتراب بين الطرفين، إذ امتنع الوفد الفلسطيني، إثر تلك الحادثة، عن حضور جلسات المفاوضات، وأعلنت المنظمة تعليقها للمشاركة في المفاوضات، ودعت حركة حماس للاجتماع مع قيادتها في تونس إلى أن تلك الاجتماعات فشلت في تحقيق أي تقارب حقيقي بين الطرفين، إذ طالبت حركة حماس المنظمة بالانسحاب الفوري من المفاوضات، واعتماد الكفاح المسلح خياراً وحيداً للمواجهة، والدعوة إلى حوار وطني شامل للقوى الفلسطينية كافة من أجل إنهاء حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية (حيدري، ١٩٩٣م: ١٢٦)، ولكن المنظمة رفضت ذلك، ومن ثم عادت لاستئناف المفاوضات قبل أن تحل مشكلة المبعدين، "مما أثار حنق حركة حماس، الأمر الذي زاد الهوة بين الطرفين" (الحمد، ١٩٩٥م: ٢٦٨).

وفي لقاء عقد بالخرطوم في كانون الثاني عام ١٩٩٣م، جمع بين حركة حماس والمنظمة، برعاية الشيخ حسن الترابي، الأمين العام للمؤتمر الشعبي السوداني آنذاك، وذلك بهدف تقريب وجهة نظر الطرفين، لم يتمكن الطرفان من جسر الهوة بينهما، وبذلك تطور موقف حركة حماس من عدم الاعتراف بشرعية الوفد المفاوض إلى التحفظ على شرعية تمثيل المنظمة ذاتها. وكان ذلك التحفظ من جانب حركة حماس أحد أسباب تفجر اللقاء وفشله (الحروب، ١٩٩٦م: ١٠٢).

وبتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، في ١٣ أيلول ١٩٩٣م، أصدرت (حركة حماس، بيان خاص، ١٩٩٣/٣/٢٥م)، أوضحت فيه انتقال موقفها من المزيد من التحفظ وتجاهل الاعتراف بالمنظمة إلى اتهام قيادة المنظمة بالتفريط الكامل، ونزع الشرعية التمثيلية بصورة شبه كاملة عن المنظمة، وهو ما ترتب عليه نفي مشروعية الاتفاق الذي وقعته قيادة المنظمة مع إسرائيل، بل إن حركة حماس أخذت تدعو لأول مرة، لانتخاب قيادة جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وبهذا تكون نظرة المنظمة إلى حركة حماس قد تدرجت أيضا عبر مواقف متعددة، بدءً من الإهمال الكلي في المرحلة الأولى من انطلاقتها التي رافقت اندلا ع الانتفاضة، إلى الاتهام بأنها تعمل خارج أطر الشرعية، إلى الاعتراف الصريح والمباشر بقوتها، ودعوتها رسمياً إلى الانضمام إلى المنظمة والمجلس الوطني، ثم وصول إلى محاولة احتوائها وإضعافها عن طريق شقها وتوجيه الضربات لها (كايد، ١٩٩٧م: ١٧٦).

وبناءً على هذا التحليل لطبيعة العلاقة بين حركة حماس والمنظمة، واستعراض موقف كل منهما تجاه الآخر، أصبح من الممكن التعرف على كيفية تعامل حركة حماس مع الخيارات الثلاثة؛ لمحاولة صياغة علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، فخيار دخول المنظمة والعمل من داخلها ووراثتها بالتدريج، يقوم على إمكانية تكرار تجربة دخول حركة فتح إلى المنظمة بعد حرب عام ١٩٦٧م، وتغيير وجهتها من منظمة رسمية دبلوماسية إلى منظمة فدائية جماهيرية. إلا أن حركة حماس لم تتمكن من المضي بهذا الخيار، وذلك لوجود عائقين هما: المواقف المبدئية للحركة، والتي تتعارض مع التوجهات السياسية للمنظمة، وكذلك الإمكانيات العملية لدخول المنظمة، فحركة حماس تطالب أن تكون آلية التمثيل في المجلس الوطني عبر الانتخابات، أو أن يكون التشكيل يعبر عن أوزان القوى السياسية بأعداد حقيقية تتناسب وأحجام تلك القوى، في الوقت الذي عرضت فيه المنظمة على حركة حماس عددا من المقاعد يتراوح ما بين ١٧ إلى ٢٥ مقعداً، باعتبارها التنظيم الثاني بعد فتح (الحروب، ١٩٩٦م: ١٠٤).

أما بالنسبة للخيار الثاني، وهو العمل خارج المنظمة سعيا للحلول مكانها كبديل محتمل، فإن حركة حماس لم تستطع أن تحسم موقفها باتجاه الاستبدال الكلي بإعلان نفسها البديل، وإن ظهرت بعض الإشارات المترددة في ثنايا الممارسة والخطاب الذي تتبناه حركة حماس، فقد كان من الواضح أن الاوضاع الدولية والاقليمية، فضلاً عن تعقيدات الوضع الفلسطيني التحالفي، أقنعت حركة حماس أنه ليس من السهل السير في هذا الطريق، ويقول إبراهيم غوشة في ذلك إن "شرعية المنظمة تستمد من الاعتراف الدولي بها، أكثر من استمدادها من الشعب الفلسطيني، وبعد استجابة المنظمة للشروط الامريكية في

التسوية، أصبح وجودها ضرورة دولية تقتضيها موازين القوى والمصالح الدولية" (الحروب، ١٩٩٦م: ١١٥).

وأما بالنسبة للخيار الثالث، الذي يقع بين الخيارين السابقين، والذي يتمثل في استمرار حالة الشد والجذب، فقد تعاملت حركة حماس مع هذا الخيار، بحيث حسمت رأيها في عدم الانضمام إلى المنظمة ولم تحسم رأيها في إعلان نفسها بديل لها، وأمضت حركة حماس السنوات الاولى من عمرها تمارس عملياً خيار المنطقة الوسطى، وكان لهذا الخيار إيجابيات وسلبيات، فمن إيجابياته أنه أبقى للحركة درجة عالية من المرونة والحرية في اتخاذ الموقف السياسي والتعبير عنه. ومن سلبياته، أنه لم يضف لتجربة الحركة السياسية أي خبرة سياسية جديدة. وهكذا كان الوضع أقرب إلى الثبات والجمود، بينما كانت المنظمة تتقدم في برنامج التسوية، محققة على الرض تغييرا جديدا متراكما لصالح برنامجها (الحروب، ١٩٩٦م: ١١٥-١١٧).

٢،٨ الكتلة الإسلامية الطلابية:

لم يكن التيار الإسلامي في الضفة الغربية وغزة في هذه المرحلة متعدداً، بل كان مقتصراً على جماعتين هما: جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، ونتيجة ضم الضفة الغربية للأردن وغزة لمصر، أصبح لا يمكن الحديث عن حركة إسلامية مستقلة موحدة، ففي الضفة الغربية ألحقت حركة الإخوان المسلمين بالحركة في الأردن، أما في غزة بقيت الحركة مستقلة محافظة على طابعها الإسلامي وتاريخها، وقد ظهر التيار الإسلامي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨م، حيث أقامت جماعة الإخوان المسلمين شُعَباً لها في فلسطين عام ١٩٤٣م، وجاء تشكيل الشُعب نتيجة لنشاط الدعاة المصريين، الذين أرسلتهم جماعة الإخوان في مصر إلى فلسطين بحكم مجاورتها لمصر، ولأهميتها الدينية، وكذلك للأحداث السياسية التي شهدتها فلسطين والتي كانت موضع اهتمام عند جميع الحركات السياسية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين.

وقد بقي نشاط الدعاة المصريين فردياً دون أن يحدث صدى جماهيرياً كبيراً، إلى أن تدخل الإخوان المسلمون لمساعدة الفلسطينيين قبيل وأثناء حرب ١٩٤٨م (البرغوثي، ١٩٩٠م: ١١).

كما بقي تنظيم الإخوان المسلمين في فلسطين ضعيفاً في الفترة التي سبقت سقوط غالبية الأراضي الفلسطينية في حرب ١٩٤٨م، وذلك على الرغم من أن كثيراً من فروع الحركة كانت قد تأسست في مختلف المدن الفلسطينية، وعلى أثر النكبة أعلنت فروع الإخوان في المدن والقرى ومخيمات

اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والشرقية أيضاً، ولم يكن في ذلك الوقت أي تعاون من التنسيق والتعاون بين تلك الفروع، إلا بعد عام ١٩٥٣م، عندما أصبح الإخوان المسلمين في الضفة الغربية والشرقية من الأردن وحدة تنظيمية واحدة (البرغوثي، ١٩٩٠م: ١١).

ومع انتشار فكرة جماعة الإخوان المسلمين وازدياد عدد مَنْ التزموا به من فئات الشعب المختلفة، بدأ وجود الإخوان في غزة يأخذ شكلاً محدداً، حيث تشكلت لهم أول شُعبه في غزة، وعندما ضُرب الإخوان في مصر عام ١٩٤٩م، اضطرت شُعبة الإخوان في غزة إغلاق أبوابها، وقامت قيادة التنظيم بتشكيل إطار علني بديل هو "جمعية التوحيد" التي اتخذها الإخوان واجهة لنشاطاتها السرية (أبو عمرو، ١٩٨٧م: ٦٨).

مرت حركة الإخوان المسلمين في عدة مراحل بعد الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧م كانت المرحلة الأولى مرحلة المساجد، وهي مرحلة هدفت إلى بناء المساجد، واستيعاب الجيل، وتعبئته ولم شتاته، وتأطير توجهاته، وتركيز عقيدته وتعميقها لمواجهة الاحتلال الصهيوني (باروت، جمال، ٢٠٠٠: ٣٨٧)، وفي هذه المرحلة اعتلى الخطباء منابر المساجد يوجهون الناس نحو الالتزام بالإسلام، وتحدثوا عن قضايا كالحجاب الإسلامي، والعرس الإسلامي، والوعي الإسلامي لطبيعة المعركة مع الكيان الصهيوني، ورفض الغزو الفكري، وقد علقت جريدة التايمز اللندنية على التحولات التي تجري في الشعب الفلسطيني مبينة أن السبب في زيادة عدد المساجد هو تنامي الحركة الإسلامية، وقد ارتفع عدد المساجد في الضفة والقطاع من عام ١٩٦٧م الى عام ١٩٨٧ حوالي ٦٠٠ مسجد (جبارة، تيسير، ١٩٩٢: ١٨-١٩).

وقد تلتها مرحلة المؤسسات ممثلة في بناء المجمع الإسلامي في غزة في منتصف السبعينات برئاسة الشيخ أحمد ياسين (النواني، مهيب، ٢٠٠٢: ١٣)، نشأ المجمع كمسجد، ثم الحقت به عيادة طبية ونادي رياضي ورياض أطفال، ولجنة زكاة، ومركز نشاط نسائي وتأهيل فتيات، ولجنة إصلاح، وفرق أفراح إسلامية، وهي تعكس الجوانب التي انطلقوا منها إلى كافة شرائح المجتمع وطبقاته (النواني، ٢٠٠٢: ١٤)، عادت في هذه الفترة كوادر إسلامية وتحديداً في منتصف السبعينيات إلى قطاع غزة بعد تخرجها من الجامعات المصرية مثل: الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والدكتور إبراهيم المقادمة، والدكتور محمود الزهار، والدكتور موسى أبو مرزوق، والمهندس إسماعيل أبو شنب، وبدأ مشوار الجامعة الإسلامية في غزة (المركز الفلسطيني للإعلام، مسيرة رجال حركة حماس، ٢٠٠٣)، وقد اعتبرت الجامعة الإسلامية أهم مؤسسة للإخوان المسلمين، بدأ النشاط الإخواني فيها منذ إنشائها عام ١٩٧٩م إدراكاً من قادة الإخوان المسلمين بضرورة أن يكون لهم قدم فيها، فهي أول الجامعات الفلسطينية التي تنشأ في قطاع غزة، ولم يسبقها إلا معهد الأزهر الديني، الذي كان يرأسه الشيخ محمد عواد، وهو صاحب فكرة إنشاء الجامعة

الإسلامية، وقد أصبح للإخوان المسلمين نفوذ واسع في الجامعة، إذ عملوا على توظيف أعداد كبيرة من عناصرهم ومؤيديهم مما مكنهم من السيطرة على الجامعة وإدارتها، في عام ١٩٨٢م تسلم الإخوان رئاسة الجامعة من خلال الدكتور محمد صقر، كان الإخوان يحققون فوزاً في كل انتخابات تجري لمجلس الطلبة في الجامعة (النوناني، مهيب، ٢٠٠٢: ١١٢-١١٧)، وقد كانت الكتلة الإسلامية في الجامعة الإسلامية تسيطر على مجلس اتحاد الطلبة منذ تأسيسها بنسبة ٧٠٪ من الطلاب.

إن ما يميز الإخوان المسلمين في غزة والضفة الغربية، أن دعوتهم تناولت الجانب الديني والدينوي، الأول دعوة دينية ودعوة للالتزام بالإسلام وبالعبادات وكل جوانب الحياة الدينية، والثاني يتعلق بالقضايا السياسية واليومية التي تهم الحكم والناس (البرغوثي، ١٩٩٠م: ٧٥)، ونظر الإخوان المسلمون إلى المعركة مع الصهيونية واليهودية باعتبارها معركة إبادة وإفناء، ورفضوا كل مشاريع التسويات السياسية للصراع القائم على أساس قرارات الأمم المتحدة، والتي كانت ترمي في نظرهم إلى تحويل مشكلة الحق الذي هُضم والوطن الذي سُلب والحرمات التي انتهكت إلى مشكلة بطاقة مؤن وتعويض يدفع ولاجئ يعود إلى دياره في ظل حكم اليهود (الشريف، ١٩٩٦م: ٧٥).

تستند الكتلة الإسلامية في مواقفها وتصوراتها على الإسلام كعقيدة وشريعة ومنهاج حياة، وتؤمن بالدور المميز للشباب في بناء الوطن ورسم مستقبله، وتدعو إلى تفعيل هذا الدور وتوفير إمكانات اللازمة لهم، كما تؤمن بالتعاون مع الآخرين على أساس من قاعدة الاحترام والتقدير لكل الجهود الطلابية المخلصة (موقع الكتل الطلابية).

برزت إلى ساحة العمل الطلابي الكتل الطلابية الإسلامية في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة، وساعدها في شق طريقها تراجع الطروحات اليسارية والقومية، وقيام ثورة في إيران تحت راية إسلامية، وبروز ما عرف بالجهاد الأفغاني (النواني، مهيب، ٢٠٠٢: ٣٨٨)، تشكلت الكتل الإسلامية في جامعات الضفة الغربية، وأخذت تخوض الانتخابات وتحقق نسباً مختلفة، وكمثال على ذلك حصلت الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت عام ١٩٧٨م على ٣٪ من أصوات الطلبة، وفي انتخابات العام التالي ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٤٣٪، أما في جامعة النجاح فقد فازت الكتلة الإسلامية عام ١٩٧٩م بعشرة مقاعد من أصل أحد عشر مقعداً، وفي العام ١٩٨٠م حازت على خمسة مقاعد فقط، وعادت في العام ١٩٨١م للاستئثار بجميع المقاعد الأحد عشر.

وذكر أمير الكتلة الإسلامية (يزيد القب، ٢٠١٨/١٠/١١)، في مقابله معه: "شهدت الكتلة الإسلامية في بدايات تكوينها تحديات جمة، كان أبرزها رفض وجودها كإطار طلابي، الأمر الذي تسبب بالعديد من الصدامات بين الطلاب، وتطور إلى الاشتباك بالأيدي واستخدام الأسلحة البيضاء والحجارة

والزجاجات الفارغة، وكان الصدام الأبرز بين الكتلة الإسلامية والكتل الطلابية يدور حول الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين".

كما ذكر (يزيد القب، ٢٠١٨/١٠/١١م)، في نفس المقابلة: "قامت الكتلة الإسلامية بدور فاعل في قيادة الجماهير الطلابية، حيث دعت للخروج في مسيرات وخاصة في جامعة النجاح الوطنية، فكانت المحرك الرئيسي لجميع الفعاليات المختلفة، وتم الإعلان رسمياً عن تبنيها لنهج حركة حماس".

استقبلت منظمة التحرير الفلسطينية قيام هذه الرابطات باتهامها بالانشقاق، وتحديداً القائمة الإسلامية التي نشأت في الكويت، والسبب في ذلك خوف منظمة التحرير الفلسطينية من منافسة يمكن أن تفرضها القائمة الإسلامية، ردت القائمة الإسلامية بدورها على اتهام المنظمة لها بالانشقاق بتحميل المنظمة مسؤولية ما حصل من انفصال لأنها أي المنظمة جمدت الانتخابات وأغلقت الأبواب في وجه الذين أسسوا القائمة الإسلامية (المركز الإعلامي).

أدت المنافسة بين حركة الإخوان ومنظمة التحرير الفلسطينية على قيادة الشارع الفلسطيني في الجامعات والمدارس الثانوية والمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اتهامات، وصلت إلى حد وصف الإخوان المسلمين من قبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالتخاذل وعدم المشاركة في مواجهة الاحتلال الصهيوني (النواني، مهيب، ٢٠٠٢: ١٧)، ألقت هذه الاتهامات بظلالها على الإخوان المسلمين مما دفع الشباب للضغط على قيادة الحركة لانتهاج الجهاد وسيلة للمواجهة (النواني، مهيب، ٢٠٠٢: ١٨)، في حين أن قيادة الحركة رأت التريث وعدم الانجرار وراء هذه الاتهامات، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على النهج السليم الذي سيؤدي بالحركة إلى تحقيق أهدافها، وقد استمر الجدل بين الإخوان المسلمين وفصائل منظمة التحرير، حيث أصر كل على مواقفه حيال التعامل مع الاحتلال الصهيوني في تلك المرحلة (النواني، مهيب، ٢٠٠٢: ١٨)، وكثيراً ما اعترض أنصار منظمة التحرير الفلسطينية على مبالغة الإخوان المسلمين في دورهم النضالي ضد الاحتلال، وذلك بإشارة الإخوان إلى دور الحركة الإسلامية في لبنان في مقاومة الاحتلال الصهيوني للجنوب اللبناني، واغتيال الرئيس المصري أنور السادات، وبعض العمليات العسكرية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ١٩٨٧م، فالمقاومة في لبنان لحزب الله، والذي اغتال السادات جماعة الجهاد المصرية، أما العمليات العسكرية في فلسطين والمشار إليها فإنها من فعل حركة الجهاد الإسلامي، أما حديث الإخوان المسلمين عن دورهم في حرب عام ١٩٤٨م، فقد وصفه أنصار منظمة التحرير بأنه تشدق مستمر، وتساءلوا عن دور الإخوان في كل السنين التي تلت تلك الفترة (أبو عمرو، زياد، الحركة الإسلامية، ١٩٨٩: ٦٦)، رد الإخوان على هذه الاعتراضات بأنه أياً كانت الأقوال عن انتماءات هؤلاء الإخوة من ناحية تنظيمية، فهم في كل

الأحوال نتاج طبيعي للحركة الإسلامية فكراً وحركة وجهاداً (الحقيقة الغائبة: ٥٢)، وخلاصة القول في كل ما سبق، ورغم كل النقد الموجه للإخوان المسلمين، إلا أنهم شقوا طريقهم من جديد بعد عام ١٩٦٧م على مراحل أولاها: المساجد، وثانيها: المؤسسات، إلى جانب الرحلات والمهرجانات ونشر الكتب الإسلامية (جبارة، تيسير: ١٦).

٢،٩ الجامعات الفلسطينية:

٢،٩،١ جامعة النجاح الوطنية:

بدأت جامعة النجاح مسيرتها باسم مدرسة النجاح في العام ١٩١٨م، وتطورت عبر مراحل مختلفة لتصبح كلية النجاح الوطنية عام ١٩٤١م، ثم معهد النجاح الوطني عام ١٩٦٥م، لتأهيل المعلمين ومنحهم درجة جامعية متوسطة، ثم تحولت إلى جامعة النجاح الوطنية عام ١٩٧٧م لتصبح من أوائل الجامعات الفلسطينية التي تمنح درجة البكالوريوس، حيث افتتحت كليتي العلوم والآداب في نفس العام ١٩٧٧م.

تسعى جامعة النجاح الوطنية إلى تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وهي: توفير التعليم الجامعي للطلبة الفلسطينيين ذكوراً وإناثاً غير المكلف ودون تميز، والمساهمة في الحد من معدلات الهجرة من الطلبة مما يفقد الوطن مجموعة من معاول البناء (السلقان، ٢٠٠٣م: ٣٢٠-٣٢١)، فساهمت في رفد المجتمع الفلسطيني وسوق العمل بأعداد متزايدة من الخريجين في عدد كبير من التخصصات، كما تساهم في تنمية الجانب الاقتصادي والسياسي والتربوي والاجتماعي من خلال مجموعة من الدورات التي تنفذها، وتساهم في تعزيز الصمود ومقاومة الاحتلال من خلال تخريج أعداد من الطلبة الذين يؤمنون بالأفكار الوطنية والقومية والدينية المقاومة للاحتلال وسياسته الرامية لطرد الشعب الفلسطيني عن أرضه، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية على الأهل التي تكبدها الأهل بسبب تعليم أبنائهم من خلال إنشاء صندوق إقراض الطلبة، عدا عن الإعفاءات الجامعية للطلبة المعوزين وأبناء الشهداء والمعتقلين والمتفوقين دراسياً (السلقان، ٢٠٠٣م: ٣٨٩).

سعت سلطات الاحتلال عام ١٩٧٩م للتدخل في شؤون الجامعة الداخلية متذرعة، أنه تم إلقاء حجر على دورية عسكرية أثناء تواجدها بالقرب من الجامعة، جراء ذلك تقدمت عشرات الدوريات العسكرية الإسرائيلية وحاصرت الجامعة، ومنعت الطلبة والعاملين فيها من مغادرة الجامعة، وتجميعهم في مكان محدد في الجامعة والتدقيق في هوياتهم واعتقال عدد منهم، كما تم تفتيش الجامعة، والهدف من

ذلك توصيل رسالة لإدارة الجامعة بأنه لا يوجد حرمة للجامعة وأنهم تحت سيطرة الاحتلال المباشرة (السلقان، ٢٠٠٣م: ٣٥٦).

أدرك الاحتلال الدور المميز للجامعات في حياة المجتمع الفلسطيني عبر تنميتها لقدرات الطلبة، والتي تشكل تحدياً لسياسته، مما جعلها مستهدفة من الاحتلال الذي عمد للتضييق عليها من خلال حرمانها من التوسع، وافتتاح أقسام وكليات جديدة، واستقدام الكفاءات العلمية من الخارج، وعدم تجديد تصاريح الإقامة لبعض المدرسين الذين لا يملكون بطاقات شخصية، ومنعها من إدخال العديد من الأدوات والمعدات، عدا عن إغلاق الجامعة لفترات طويلة استمرت لسنوات، ومحاصرة الجامعة والطرق المؤدية إليها لمنع وصول الطلبة إليها.

مرت العلاقة بين الكتل الطلابية في جامعة النجاح في فترات مد وجزر، فقد شهدت اصطفافاً ملحوظا في الأزمات مع الاحتلال الإسرائيلي، من خلال تنظيم الفعاليات المشتركة ضد المحتل، وبخاصة خلال سنوات انتفاضة الثانية، لكن حالات من الاختلاف وتبادل الاتهامات تخللت تلك العلاقة، كان أعنفها في أعقاب الانقسام الفلسطيني في عام ٢٠٠٦م، وشهدت العلاقات بين أطراف الجسم الطلابي في جامعة النجاح حوادث عديدة من الصدامات والاشكالات، كان من ابرزها احدث عام ١٩٨١م بين أنصار الكتلة الإسلامية وحركة الشبيبة على خلفية اتهام الكتلة الإسلامية لحركة فتح بالتضييق عليها، وحرمانها من العمل بين الطلبة، وأسفرت تلك الأحداث عن إصابات في صفوف الطلبة جراء استخدام الآلات الحادة.

ولا تعد الخلافات بين الكتل الطلابية بالشيء الجديد على صعيد الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية المختلفة، حيث كانت تبقى دائماً تحت السيطرة، ولكن ما جرى في جامعة النجاح عام ٢٠٠٧م، جاء نتيجة لحالة فوضى السلاح التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وفقدان حالة الالتزام بصون المؤسسات التعليمية من التجاذبات الحزبية، رغم تجميد النشاط الطلابي منذ احداث غزة عام ٢٠٠٦م (مؤسسة الحق، ٢٠٠٧)، وأدت تلك الحادثة إلى استشهاد الطالب محمد رداد ووقوع عدد من الجرحى، ومن ثم احتجاز طلبة من المحسوبين على الكتلة الإسلامية، وفصل عشرة منهم مؤقتاً لمدة فصلين، على خلفية اتهامهم بالوقوف خلف الأحداث، وفقاً لرواية الجامعة، الأمر الذي أدى إلى توقف النشاط الطلابي كلياً حتى عام ٢٠٠٨م، فيما أعلنت إدارة الجامعة أنها ستسمح بعودة الأنشطة الطلابية في بداية الفصل الدراسة الأول للعام ٢٠٠٩م واجراء انتخابات مجلس الطلبة (مؤتمر صحفي، جامعة النجاح، ٢٠٠٨).

٢،٩،٢ جامعة فلسطين التقنية (خضوري):

ارتبط تاريخ جامعة فلسطين التقنية – خضوري، وبشكل متلازم مع التطورات التاريخية التي رافقت القضية الفلسطينية، وتأثرت بشكل مباشر بصبغة حاكميها ومحتليها زمن الانتداب البريطاني، والأردن، والاحتلال الإسرائيلي، وصولاً لمشروع إقامة السلطة الفلسطينية، وانتهاء بعضوية فلسطين بالأمم المتحدة، فبعد حالة التجهيل التي كانت سائدة في أواخر العهد العثماني الذي انتهى باحتلال المملكة المتحدة للأرضي الفلسطينية والتي كانت تضم إليها الصحراء الشرقية "الأردن حاليا"، وسعي حكومة الانتداب توطين اليهود في فلسطين وتنفيذ وعد بلفور، أدراك المجتمع الفلسطيني الريفي برمته، حجم الحاجة الماسة لإحداث التغيير النوعي والهام لتعليم أبنائهم، وذلك لعدة ضرورات كان من أهمها الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية في زمن ظهور القوميات واعتبار التعليم حاجة ملحة للتخلص من حالة الجهل والتلبد التي سعى إلى تكريسها قانون المعارف البريطاني بحق أهل فلسطين، وهو ما دفع المجمع الفلسطيني برمته إلى الاندفاع نحو تقديم كافة الإمكانات التي تلبي تطلعاتهم، والتي كان من أبرزها تبرع أهالي طولكرم بما يزيد عن ٦٠٠ دونم من خيرة أراضيهم، بغية إنشاء مدرسة زراعية واستثمار منحة إنشاء المدرسة بقيمة ١٤٠ جنيه فلسطيني بتبرع من الثري "اليس إيلي خضوري" لنشر التعليم في فلسطين وهو ثري يهودي بريطاني عاش في هونغ كونغ، وهو ما نتج عنه إنشاء مدرسة خضوري الزراعية عام ١٩٣٠، بإشراف دائرة الزراعة والغابات في فلسطين بالتعاون مع دائرة المعارف الفلسطينية، تمخض عنه بناء مدرسة من طابقين للتدريس النظري والقسم الداخلي والمطبخ وقاعات الطعام ومكتبة، وقسمت باقي الأراضي إلى أقسام للتدريب العملي، ليتم توسعة المدرسة في العام ١٩٣٤. إلى أن أصبحت جامعة تضم مختلف التخصصات العلمية فقط (الصفحة الرسمية لجامعة الخضوري).

في العام ١٩٦١ تحولت إلى كلية زراعية متوسطة وأصبح اسمها كلية الحسين الزراعية، ومدة الدراسة سنتين. وفي بداية العام ١٩٦٥ تم تأسيس قسم لإعداد معلمي العلوم والرياضيات من حملة شهادة الثانوية العامة الفرع العلمي ومدة الدراسة سنتين وأصبح اسمها " معهد الحسين الزراعي". وفي العام ١٩٦٨ بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية تم تغيير اسمها من كلية الحسين الزراعية إلى المعهد الزراعي/ طولكرم، وفي بداية العام ١٩٨٢ تمت إضافة تخصصات جديدة لإعداد معلمين في التخصصات الأدبية، بحيث أصبحت مدة الدراسة فيها سنتين بعد الثانوية العامة، وقد تم تحويل اسمها من المعهد الزراعي إلى كلية مجتمع طولكرم، واستمرت بتقديم خدماتها بصفتها كلية وبدون تطور في برامجها وخدماتها. في العام ١٩٩٣ تغير اسمها لتصبح "كلية بوليتكنك" (وكالة وفا الاخبارية).

وفي العام ١٩٩٤ انتقلت مسؤولية الكلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وألحقت بوزارة التربية والتعليم العالي، حيث تم إجراء تغييرات جذرية على تخصصاتها وبرامجها وأصبح اسمها "كلية فلسطين التقنية- طولكرم "خضوري"، وفي العام ١٩٩٩ بدأت الكلية بمنح درجة البكالوريوس في تخصصين، هما التربية الرياضية والهندسة الكهربائية، وفي العام ٢٠٠٤ تم إضافة تخصص جديد يمنح درجة البكالوريوس في التربية التكنولوجية. وبتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٨ تم تحويلها إلى جامعة تقنية (جامعة فلسطين التقنية- خضوري)، تمنح درجة البكالوريوس في عدد من التخصصات وهي البكالوريوس التقني -الهندسة الكهربائية-، والتربية الرياضية، والتربية التكنولوجية، وهندسة الأتمتة الصناعية والعلوم المالية والمصرفية المحوسب (وكالة وفا الاخبارية).

وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٦ صدر مرسوم رئاسي للعمل على النهوض بهذا الصرح الأكاديمي العريق والوصول به إلى مصاف أفضل الجامعات المحلية والإقليمية والدولية. ومنذ ذلك التاريخ عملت الإدارة على وضع النظام الأساسي للجامعة، وإنجاز الهيكل التنظيمي والكادر الأكاديمي والإداري والفني، وتم وضع خطة تطويرية على مرحلتين: الأولى خمسية والأخرى عشرية يتم من خلالها بناء كليات جديدة وإفتتاح تخصصات فريدة وتكميلية لباقي التخصصات المتوافرة في باقي الجامعات الفلسطينية لتلبية حاجة سوق العمل الفلسطيني المحلي والإقليمي العربي والدولي أيضاً. وتهدف الخطة التطويرية إلى الرقي بمستوى التعليم العالي التقني والتكنولوجي في الجامعة وجودته من خلال استقطاب الكوادر المؤهلة وذوي الخبرات المميزة وتوفير كافة التجهيزات الحديثة اللازمة لكافة مرافق الجامعة. وفي العام ٢٠٠٩ تم إفتتاح تخصصات جديدة في هندسة الاتصالات، وهندسة الحاسوب، وهندسة الميكاترونكس، والرياضيات التطبيقية والإدارة الصناعية (وكالة وفا الاخبارية).

٢،٩،٣ انطلاقة الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية:

نشأت الحركة الطلابية في الضفة والقطاع بالشكل المنظم، والرافد للحركة الوطنية السياسية، مع بداية تأسيس الكليات والمعاهد والجامعات الفلسطينية، وأول كلية تم افتتاحها في الأراضي الفلسطينية كانت كلية بيرزيت عام ١٩٧٢، وقد تحولت هذه الكلية لاحقاً في عام ١٩٧٦ إلى جامعة تمنح درجة البكالوريوس والماجستير، والجامعة الثانية التي تم افتتاحها في أرض الوطن كانت جامعة بيت عام ١٩٧٣ (سلامة، بلال عوض (٢٠٠٦))، أما جامعة النجاح فقد بدأت كمدرسة في العام ١٩١٨، وتطورت إلى كلية النجاح الوطنية في العام ١٩٤١، تمنح درجة الدبلوم، وإلى كلية تمنح الدرجة الجامعية المتوسطة في العام ١٩٦٥، وانطلقت كجامعة في العام ١٩٧٧ (حول النجاح،٢٠٠٨).

وتنتشر اليوم في الضفة والقطاع أربعة عشر جامعة محلية، تضم نحو الآف من الطلاب الجامعيين في شتى المجالات والتخصصات العلمية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من التخصصات الأخرى تتوزع بين: الدبلوم الجامعي المتوسط والبكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه لبرنامج الكيمياء (حول النجاح، ٢٠٠٨).

ومارست الحركة الطلابية دوراً لافتاً في مسار التاريخ الوطني الفلسطيني، حيث تركت بصمات واضحة في جوانب الحياة المختلفة، وذلك في ظل الحالة الفلسطيني التي أفرزها واقع الاحتلال منذ احتلاله للأرض الفلسطينية. وما تبعه من غياب السلطة والمرجعيات الرسمية، مما حدا بتلك الأطر إلى القيام بأدوار بديلة في ظل تقلب الأحوال والجهات التي سادت ابتداء من سنوات القرن العشرين (خضر، الشبيبة (٢٠٠٨: ٢٤).

وأسهم العمل الطلابي في نقل الطالب من التفكير بقضاياه الذاتية والخاصة إلى قضايا أوسع تصل إلى حدود الهم الوطني والقومي. كما حقق انطلاقة في تفكير الطالب، وترسيخ النظرة البعيدة للواقع، وفهم طبيعة الصراع، والحكم، والعلاقات السياسية، والحزبية، وتمكنه من الوقوف على حقيقية الأحداث وتحليلها، من خلال التعرف على قوى التأثير في صنع القرار، بعيداً عن تأثيرات لا تتوافق مع عقيدة مجتمعه وتراثه (الأنقر، وردة، ٢٠٠٨).

وقد انعقد المؤتمر الأول لتشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في عام ١٩٣٦، في مدرسة المنشية بمدينة يافا الفلسطينية. وتم انتخاب قيادة الاتحاد لمتابعة الأحداث والتنسيق ما بين المدارس الفلسطينية، وبعد النكبة عام ١٩٤٨، شكلت اذرع الاتحاد التربة الخصبة لحركات المقاومة في الدول المجاورة وأماكن تواجد المشتتين الفلسطينيين، أما في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٥٨ فقد تم تشكيل روابط طلابية في معظم الجامعات، حيث لعبت حركة القوميين العرب، التي انخرط في صفوفها جورج حبش وأبو علي مصطفى ونايف حواتمة، دورًا كبيرًا في تأسيس الروابط، هذا إلى جانب الدور الكبير الذي لعبه ياسر عرفات وصلاح خلف في تشكيل روابط للطلبة الفلسطينيين في مصر (سلامة، بلال عوض، (٢٠٠٦)، مما يعطي إشارات بان السياسة والحزبية امتزجت بالعمل الطلابي منذ نشأته الأولى، وكانت احد مفاصل التنافس الحزبي بين التيارات التي تسيطر على الحلبة السياسية في محطات النضال الوطني.

وتعتبر الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٩ امتداداً لمسيرة الاتحاد، رغم أن القوة الفاعلة آنذاك كانت حركة القوميين العرب بتحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي، إضافة إلى حركة فتح الممثلة بشخص أحمد الشقيري كرئيس، وتيسير قبعة كنائب للرئيس، ثم أدخلت تعديلات عام ١٩٦٩، داخل

الاتحاد العام لطلبة فلسطين، بحيث أصبحت القيادة للجبهة الشعبية بمشاركة حركة فتح، الأمر الذي فتح الطريق أمامها لتتنفذ فيه (سلامة، بلال عوض، ٢٠٠٦).

ورغم الجهود التي بذلت لتشكيل أجسام للطلبة الفلسطينيين منذ بدايات القرن العشرين، إلا انه يمكن القول أن انبثاق الاتحاد العام لطلبة فلسطين كان في أعقاب عقد أول مؤتمر طلابي فلسطيني في القاهرة في ذكرى تقسيم فلسطين ١٩٥٩/١١/٢٩ ، وتم وضع دستور الاتحاد ولائحته الداخلية، وتحديد مهمته الأساسية في صقل الإنسان القادر على المشاركة في معركة التحرير، والإعداد للمعركة، وتوعية الشباب الفلسطيني (الاتحاد العام لطلبة فلسطين، موقع الكاتب بكر أبو بكر)، وبرز دور الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، عندما شارك في عام ١٩٥٢ في تأسيس اتحاد طلبة فلسطين في مصر، بينما كان طالبا في كلية الهندسة بجامعة القاهرة.

أما في السبعينيات، وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٠، فقد نظم الاتحاد ندوة تحت عنوان " فلسطين العالمية"، شاركت فيها اتحادات وأحزاب ثورية متنوعة من العالم، انبثق عنه مواقف الرفض لقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، ورفض مشروع روجرز، كما نظم تظاهرات في سبل تحسين ودعم الطلاب في الجامعات، وفي عام ١٩٧٤ اتخذ قرار بتشكيل تنظيم نقابي في فلسطين، كما كان للطلبة مساهمة ظاهرة للعيان بالمقاومة المسلحة في لبنان منذ عام ١٩٧٥ (سلامة، بلال عوض ٢٠٠٦).

وفي أعوام الثمانينات ارتبط العمل الوطني بأشخاص ورموز طلابية، أبرزهم ناصر أبو عزيز وإبراهيم الراعي، وهما من قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومروان البرغوثي والشهيد جاسر أبو رميلة من قيادات حركة فتح، والشهيد جمال منصور الذي تصدر حركة حماس لاحقاً، ثم برز العمل العسكري ومقارعة المحتل في أبجديات النشاط الطلابي، الأمر الذي جعل الطلاب هدفاً للاعتقال والملاحقة.

وشكلت انتفاضة عام ١٩٨٧ مفصلا هاما في الحياة الجامعية الفلسطينية، بسبب ازدياد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية، وأضحت إسرائيل تنظر للجامعات بأنها مراكز النضال الوطني ضد الاحتلال، مما جعلها مستهدفة بشكل مباشر، سواء بمحاصرتها، واعتقال وإبعاد الطلبة والأساتذة، وقمع الحريات الأكاديمية (الرقيب، ١٩٩٩).

وتمكنت الكتل الطلابية من تحقيق اسهامات بارزة في مسيرة العمل الوطني والسياسي، من خلال تنظيم الفعاليات والمهرجانات لمواجهة إجراءات الاحتلال بحق المقدسات، وبخاصة المسجد الأقصى، ومصادرة الأراضي، الأمر الذي جعل العاملين فيها والطلبة عرضة للاعتقال والتضييق.

ومارست الحركة الطلابية دوراً مهما في تحريك الشارع الفلسطيني في المسيرات والتظاهرات قبل اتفاق أوسلو، من خلال إغلاق الطرق بالصخور، وإشعال الإطارات، وترديد الهتافات، ورشق دوريات الاحتلال بالحجارة، والعمل على تعبئة الجماهير ضد سياسات المحتل وأعوانه من روابط قرى وغيرها (اسعيد، جهاد: ٤٣)، وحولت سلطات الاحتلال محيط الجامعات إلى ثكنات عسكرية لمراقبة تحركات الطلابية وفعالياتهم المختلفة، في محاولة لتشديد الخناق على المؤسسة التعليمية التي تسعى للعب دور وطني خارج أسوارها.

وقد تعرضت جامعة النجاح الوطنية للإغلاق، ولمدة ثلاثة أشهر، من تاريخ /١٩٨٣/٦م وحتى ١٩٨٣/٩/١م، وبعدها أغلقت عدة مرات، ففي عام ١٩٨٤ حيث استمر الإغلاق لأربعة شهور، ومنع أي عمل بداخلها بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار، كما تم إبعاد ٢١ محاضراً من الجامعة من أصل ١٢٨ محاضراً تحت مبرر عدم حيازتهم بطاقات إقامة في الضفة الغربية (عدنان ادريس، ١٩٨١)، وأعلنت سلطات الاحتلال عن فرض التوقيع على وثيقة تعهد تتضمن قيوداً لبقاء المحاضرين غير المواطنين في الاراضي الفلسطينية ابتداءً من مطلع العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣، الأمر الذي أثار موجة احتجاج واسعة في صفوف الأساتذة، كان من نتيجتها طرد ثمانية عشر أستاذاً من جامعة النجاح إلى الخارج، وكان من ضمنهم رئيس الجامعة آنذاك، الدكتور منذر صلاح ونائبه وعميدان، وأربعة رؤساء دوائر علمية (أثر الاحتلال على واقع التعليم).

ومارست سلطات الاحتلال التضييق بحق كافة الجامعات الفلسطينية من خلال تعقيد الحصول على الترخيص، واشتراط تجديده سنويا، ومُصادرة الكتب والدوريات، ومنع استيراد مراجع وكتب تحت مبرر تحريضها ضد الدولة العبرية، والاعتقالات دون تهم واضحة وفرض الإقامة الجبرية، ضمن إجراءات شملت المدرسين والطلبة على حد سواء (الرقيب، ١٩٩٩)، وكل ذلك لم يحد من انخراط المؤسسات التعليمية الفلسطينية في مسيرة النضال ومناهضة إجراءات الاحتلال.

أما في التسعينيات، ومع قدوم السلطة الفلسطينية، قد تراجع ضعف العمل العسكري في الساحة الفلسطينية، باستثناء تصدر حركة حماس لهذا العمل، وبرزت قيادات طلابية من جامعة النجاح في هذا الميدان، أمثال عبد الناصر عيسى، الذي صدر حكم بسجنه بالمؤبد مرتين متتاليين، ومحمد صبحة، رئيس طلبة جامعة النجاح في العام ١٩٩٥(محمد الطل، ٢٠٢٠).

وخلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠م تراجع النشاط الطلابي في جامعة النجاح بعد انضمام المئات من أنصار حركة فتح إلى الأجهزة الأمنية، مما انعكس على الساحة الطلابية في ائتلافات جديدة بين الكتلة الإسلامية وجبهة العمل الطلابي، أفرزت تشكيل مجالس الطلبة بصورة مشتركة في أعوام

(٩٥/٩٦، ٩٦/٩٧)، في اطار الاصطفاف في خندق مواجهة اتفاق أوسلو وإفرازاته، ثم انحسر العمل الوطني في جامعة النجاح خلال أعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، رغم انخراط الكثير من طلبة الجامعة في انتفاضة الأقصى بشكل عفوي، بسبب اضطرار القسم الأكبر من الطلبة للتنقل على الحواجز العسكرية المحيطة بمدينة نابلس، وتخوفهم من الاعتقال، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وضعف الثقافة الوطنية عموماً جراء ثورة الإنترنت والاتصال (محمد الطل، ٢٠٢٠).

لقد حقق العمل السياسي الطلابي، الذي تزامن في نشأته ونشاطه مع نشأة الجامعات والمعاهد الفلسطينية، الكثير من الانجازات في فترة الثمانينات والتسعينات، إلى أن بدأ يشهد تراجعاً ملموساً في دوره ومكانته ووظيفته في أعقاب الصراع الفلسطيني الداخلي، الذي كان نتيجته حظر النشاطات الطلابية في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وتمكنت الجامعات الفلسطينية من خلال إداراتها، والأجسام الطلابية والنقابية، من رفع مستوى الوعي السياسي بين جموع الطلبة، بغض النظر عن توجهاتهم ومشاربهم السياسية، من خلال الكتل والأطر الطلابية التي انبثقت من رحم الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، وبرز دعم تلك الكتلة لفصيل أو تيار انطلاقاً من العلاقة العضوية فيما بينهما، وانعكس ذلك أيضاً على العاملين في الجامعات من أكاديميين وإداريين، سواء من خلال تشكيلهم أطراً نقابية أو انخراطهم في العمل الوطني والسياسي (علاونة، كمال، ٢٠٠٨)، وهذا ينطبق على جميع الجامعات الفلسطينية، بغض النظر على توجهات إداراتها، والسمة السياسية الغالبة لطلبتها.

ويرى راصدون للعمل الطلابي الفلسطيني أن التسييس والاستقطاب السياسي قد طغيا على العمل الطلابي، وبخاصة منذ العام ١٩٨٧، حيث تشكلت أطر طلابية، كانت امتداداً نقابياً وسياسياً وجماهيرياً للتنظيمات الموجودة على الساحة الفلسطينية (اسعيد، جهاد، ٢٠٠٣: ٥٥)، ولا يمكن النظر لذلك نظرة سلبية، كون الجامعات ملاذاً لآلاف الشبان الباحثين عن التعبير عن همومهم وتطلعاتهم.

ويعد الشباب الفلسطيني، وبخاصة طلبة الجامعات الفئة التي تعرضت لأضرار جسيمة جراء الظروف التي أعقبت انتفاضة الأقصى، وما ترتب على ذلك من تدمير منهجي لبنى المجتمع الفلسطيني، ومن المتوقع أن تتفاقم أزمة الشباب الفلسطيني في حالة استمرار هذا التراجع، وعدم وضع البدائل لمواجهة التأثيرات المتصاعدة (عثمان زياد، ٢٠٠٣: ٧٦)، فقد فقدت الجامعات المئات من الطلبة الذين استشهدوا أو زجوا في السجون لسنوات طويلة، كما تعرض قسم لا يستهان به للإعاقة الحركية بسبب الإصابات خلال مشاركتهم في فعاليات المقاومة.

ويشكل الطلبة الجامعيون في فلسطين أهم شرائح المجتمع وأكثرها تسييساً ولذا يمكن الافتراض أنهم يعكسون الأوضاع السياسية في المناطق الفلسطينية، من خلال مشاركتهم في النشاط السياسي للجماهير الفلسطينية، وبخاصة في مواجهة الاحتلال، كما نظموا فعاليات وإضرابات واعتصامات احتجاجية في كل مناسبة وطنية (ميماري، محمود، ١٩٩٦: ٢٨٢)، وكان هذا واضحاً في الانتفاضة الأولى، وكذلك في الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠، حيث سجل حضور لافت للجامعات في مختلف تفاصيل العمل الوطني.

ويمكن وصف الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية بأنها صورة طبق الأصل عن التيارات والأحزاب الفلسطينية، الأمر الذي تسبب في ترك العلاقة الخلافية نفسها بين الكتل الطلابية جراء الخلاف الحاصل بين قواها الفصائلية، وقد لعب اتفاق أوسلو دوراً بارزاً في تأزيم العلاقات الطلابية على خلفية المواقف المتضاربة منه، وقد تركت هذه العلاقة المتوترة أجواء عدائية بين التيارات المعارضة وتلك المؤيدة لاتفاق أوسلو الذي أنتج السلطة وحتى انتفاضة الأقصى، ولكن ذلك لم يحل دون بقاء النشاط السياسي والنقابي في الجامعات منصبا على مقارعة المحتل.

وكان قادة الحركة الطلابية في مرحلة ما قبل أوسلو يقفون في طليعة المجتمع الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وكشف مخططاته، مما جعلهم عرضة لممارساته القمعية، فعانت الجامعات منذ كانون أول من سنة ١٩٨٧ وحتى آب من سنة ١٩٩١ من إغلاق جميع مرافقها بأمر عسكري من الاحتلال، مما جعل إدارة الجامعات تتخذ من البيوت والعيادات مكاتب لها. وعملت على إيجاد مراكز مؤقتة للمحاضرات في العديد من المدن لاستكمال العملية التعليمية، وتخريج العديد من الطلبة (موقع جامعة النجاح).

وخلال سنوات انتفاضة الأقصى تعرضت الجامعات الفلسطينية لانتهاكات إسرائيلية مباشرة، شملت محاصرة بعضها، واستهداف العاملين فيها والطلبة على حد سواء، فقد اقتحم جنود الاحتلال جامعة بيت لحم في ٨ كانون الأول ٢٠٠٢م وحاصروها وألقوا قنابل الغاز المسيل للدموع على الطلبة، وعطلوا الدراسة فيها، واقتحمت قوة إسرائيلية حرم جامعة النجاح في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٢م، وقاموا بمحاصرتها، وأجبروا الطلبة والمدرسين على مغادرتها خلال نصف ساعة، ثم قاموا بتعطيل الدراسة فيها لعدة أيام، وأقدم جنود الاحتلال على اقتحام جامعة الخليل في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٣م، وأتلفوا المختبرات وأجهزة الحاسوب، وأغلقوها لمدة ١٤ يوماً، وقد تم تمديدها لمدة ٦ اشهر أخرى، وأقدم جنود الاحتلال على اقتحام جامعة البوليتكنك في الخليل في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٣م، وقاموا بإغلاقها لمدة ١٤ يوماً، ثم تم تمديد الإغلاق لمدة ٣ أشهر أخرى، وتعرضت جامعة القدس المفتوحة في رام الله،

وجامعة الأزهر في غزة، وكلية فلسطين التقنية في طولكرم، وحرم جامعة بيرزيت وجامعة الأقصى إلى اعتداءات مشابهة (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ٢٠٠٨).

كما زاد الانقسام الفلسطيني الداخلي في أعقاب الحسم العسكري في قطاع غزة في توتير العلاقة بين الكتل الطلابية، أما في الضفة الغربية فقد حدثت مشادات وصدامات حادة بين الكتل الطلابية، وخاصة بين أنصار حركة الشبيبة والكتلة الإسلامية، كما حصل في جامعة النجاح، وبيرزيت، وتأجيل إجراءات الانتخابات الطلابية كما حصل في جامعة الخليل.

تعتبر المؤسسات التعليمية الفلسطينية بكافة مراحلها ابتداءً بالمدرسة، مرورا بالمعهد، وانتهاء بالجامعة المكان الملائم لتصدير قيادات وكوادر العمل الوطني من خلال السلوك الذي يتبعونه خلال نشاطهم الوطني، وإنجازهم مهمات وطنية تناسب جيلهم، إلى جانب احتلالهم مواقع قيادية بارزة سواء داخل أطرهم السياسية، أو أجهزة السلطة ومؤسساتها، وما انبثق عنها من هيئات تنفيذية أو تشريعية (ورشة عمل في رام الله، ٢٠٠٧).

وتميزت الحركة الطلابية في فلسطين، بوصفها جزءاً حيوياً من قطاع الشباب بروح المبادرة والانتماء للمسيرة الوطنية واكتساب التجربة والخبرة في العمل النقابي والاجتماعي، واتسمت التجربة الطلابية الفلسطينية، وبخاصة في فترة الثمانينات بطابعها الديمقراطي في ظل إجراء الانتخابات لمجالس الطلبة بشكل دوري وإثراء الحياة الجامعية بالنقاشات السياسية والثقافية (أبو رمضان، محسن، ٢٠٠٨).

وبرزت هذه المشاركة من خلال الكم الكبير نسبياً، في أعداد المسئولين من العاملين في الجامعات الذين انتقلوا للعمل في وزارات السلطة وأجهزتها المختلفة، بما فيها الأجهزة الأمنية، ودوائر التفاوض، ظهر ذلك جلياً بعد قدوم السلطة الفلسطينية، وما تلاها من بناء لأجهزتها، وانخراط عشرات الكوادر التي تخرجت من الجامعات في هياكل ومؤسسات السلطة الأمنية والسيادية، وقد رفدت جامعة النجاح مؤسسات السلطة ودوائرها المختلفة بعدد من الوزراء والمسئولين، وبعد انتخابات عام ٢٠٠٦م، وتصدر حركة حماس الانتخابات التشريعية، حيث فاز العشرات من المحاضرين والخريجين في تلك الانتخابات، تم فرز عدد لا بأس به للوزارات والمجلس التشريعي.

وظلت المقاومة والعمل الوطني عنواناً للحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية، وعلى رأسها جامعة النجاح الوطنية، والشعار الأول الذي ترفعه في خطابها العام، وامتد التنافس بين الكتل إلى الاستهانة بنصيب الأطر الأخرى المتواضع من الشهداء والمعتقلين (أبو بكر، باسل، ٢٠٠٤: ٥٤)،

ولكن أمام هذا الفخر كان هناك تحريض لأدوات الإعلام الإسرائيلية التي سعت إلى إظهار الجامعة على أنها محضناً للجماعات المتطرفة.

إن متابعة محطات الحركة الطلابية تظهر أنها لم تختلف عن تاريخ الأحزاب الفلسطينية، تخللها تحول بعض الأطر والتوجهات الطلابية إلى فصائل وأحزاب على الأرض، وبالذات في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، ويمكن تقسيم الحركة الطلابية الفلسطينية من حيث طبيعة نشأتها إلى قسمين:

الأول: هناك الحركات الطلابية التي تمكنت من إنشاء أحزاب وقوى سياسية على غرار حركة القوميين العرب، والتي كانت الشرارة لانطلاقة الجبهة الشعبية، كذلك شكلت تجمعات اتحاد الطلبة في عدة دول عربية وغربية الأرضية الأولى لتأسيس حركة فتح، وتمكن نشطاء من الحركة الطلابية في ترسيخ الدعوات الجهادية من تحت عباءة جماعة الإخوان المسلمين، والتي توجت بانطلاقة حركة الجهاد الإسلامي، وحركة حماس، واللتين عملتا تحت مسميات الجماعة الإسلامية والكتلة الإسلامية على التوالي.

أما الثاني: فهو المتمثل بالحركات الطلابية التي ولدت من رحم الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، والتي بدأت بالتشكل في مطلع الثمانينات، ولا يمكن إغفال أن دور الحركة الطلابية، على المستويين السياسي والنقابي، قد سجل تراجعاً ملحوظاً، حيث لم تتمكن من فرض أجندتها على الأرض من خلال إيجاد بدائل وبرامج تلائم المراحل المختلفة، سواء كان ذلك اجتماعياً أو ثقافياً، كما عجزت الكتل المحسوبة على فصائل منظمة التحرير في الحفاظ على كينونتها، وشهدت تراجعاً في أنشطتها وتركيبتها، وتوقف إمدادها للساحة بالطاقات والكوادر الجديدة، مما أجبر القادة على التكيف مع الظروف الطارئة والمستحدثة، وسبب ارتباطها بوجود السلطة الفلسطينية (سلامة، بلال، ٢٠٠٦).

وقد حققت الحركة الطلابية نجاحات عدة، لكنها بالمقابل منيت بإخفاقات وإشكالات، وفشلت في نشر ثقافة الديمقراطية، واحترام حرية الناخب، ولجأت إلى نظام الكوتة والحصص، لكن لا يمكن إغفال دورها الطليعي، مما جعلها تتسم بدمج البعدين السياسي والوطني إلى جانب الدور النقابي.

وتعزى أسباب ضعف الحركة الطلابية إلى عدة عوامل، أهمها:

١- في سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، كان التناقض أولا مع الاحتلال، وبالتالي فان كل الطاقات كانت موجّهة لتفعيل الطلبة والجماهير وتعبئتها من أجل الوطن، والخلاص من الاحتلال، ولكن في

السنوات الأخيرة، وبشكل تدريجي وتراكمي، نلاحظ أن تناقضاً رئيسياً بدأ يظهر بقوة في صفوف الحركة الطلابية (النجار، عبد الناصر، ٢٠٠٨)، وقد ترجم ذلك في الكثير من الإشكالات التي شهدتها الجامعات الفلسطينية على مدار سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

٢- أما السبب الثاني لضعف الحركات الطلابية فهي "الخلط بين السياسي والنقابي، وطغيان الأول على الثاني، مع ضحالة واضحة في مفهوم العمل السياسي المستقل.

٣- وأما الثالث فهو التدخلات الخارجية، حيث في السابق، لم تكن هناك حاجة لتدخلات خارجية واضحة في تحديد مسار الحركة الطلابية، أو إملاء مواقفها وأفعالها واتجاهاتها عليها.

٤- أما التمويل هو العنصر الرابع، حيث كان التمويل غير مرتبط، بالمطلق، بالتحزب والانتماء الفئوي، والمساعدات المقدمة كانت مرتبطة فقط بالحاجة، ومن أجل العلم (النجار، عبد الناصر،٢٠٠٨).

ولا تتوقف الحركات الطلابية الفلسطينية عن رفع صوتها في مناسبات عدة من أجل إعادة تصويب مسار الحركة الطلابية ككل، أو الاتحاد العام لطلبة فلسطين كجسم معلن، نظراً لانعكاساته على مسار حياة الآلاف من الطلبة الفلسطينيين في الداخل والشتات، في ظل حالة من التجاذبات والاختلافات في القضايا التي تشغل ساحاتهم.

وخلصت الدراسة الى أن الجامعات الفلسطينية عامة وجامعتي خضوري والنجاح خاصة قامتا بدور وطني مهم من خلال الأطر الطلابية في التوعية بالقضية الفلسطينية. لقد كان اخر هذه الفعاليات مشاركة الجامعتين في نشاطات وفعاليات مناهضة لصفقة القرن.

لقد توحد الشعب الفلسطيني بفصائله في الموقف تجاه صفقة القرن، وكان موقف السلطة والفصائل رافضا لصفقة ترامب، وقد دعمت حركة حماس موقف الرئيس محمود عباس. وهنا يظهر جليا ان الشعب الفلسطيني يقف موحدا تجاه محاولات تصفية القضية الفلسطينية، على الرغم من موقف العديد من الدول العربية الداعم لصفقة ترامب. وكان الموقف الفلسطيني الصلب محرضا للعرب والمسلمين ليكون موقفهم داعما للقضية الفلسطينية.

٢،٩،٤ الحركة الطلابية الفلسطينية في جامعتي النجاح وخضوري:

ينظر إلى العمل السياسي الطلابي، بأنه يسعى إلى بناء الطلبة سياسياً في إطار عملية تنمية شرائح الطلبة تنمية شاملة، وبالتالي يرسخ مفهوم الجامعة بأنها ليست مكاناً للدراسة والبحث العلمي فقط، بل ميدان للتربية وتكوين الشخصية المتكاملة (سكران، ٢٠٠٦م. موقع الكاتب).

والطلبة جزء من الحراك السياسي والاجتماعي للمجتمع، يتأثرون ويؤثرون في محيطهم بدرجة متفاوتة تبعاً لتباين المراحل التي تمر بها، وقد كان للطلبة تأثير في المجتمع الفلسطيني قبل انتفاضة ١٩٨٧م سواء في القضايا الوطنية أم المجتمعية، تراجع هذا الدور بسبب إغلاق الجامعات لفترات تصل إلى أربع سنوات في الانتفاضة الأولى، وبالتالي فقد الطلبة الحاضنة الأساسي لهم وهي الحرم الجامعي، التي شكلت نقطة الالتقاء والتوافق الفصائلي في داخل الإطار الواحد وما بين الأطر الطلابية المختلفة.

بقيت الجامعات رغم التراجع المشار إليه سابقاً تحظى باهتمام القوى السياسية لقناعتها بأهمية الجامعة كمؤشر على فعالية القوى السياسية، ومدى قدرة هذه التنظيمات على تجنيد الطلبة لإحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي الفلسطيني.

أشارت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات في جامعة النجاح أن أثنين من كل ثلاثة طلبة ممن شاركوا في انتخابات جامعتي النجاح وخضوري اختاروا الكتل الطلابية بناءً على برنامجها السياسي وتوجهاتها الحزبية (أسعد، ٢٠٠٠م: ٨١)، بمعنى أن الجانب السياسي للطلبة كان الأكثر حضوراً من الجوانب الأخرى للحركة الطلابية سواء النقابي أو الاجتماعي.

كما أن الخارطة الطلابية في الجامعتين هي انعكاس لخارطة العمل السياسي الفلسطيني، حيث انقسم الطلبة ما بين تيارين متنافسين على قيادة الحركة الطلابية وهما حركة الشبيبة الطلابية، والتي تمثل حزب السلطة (فتح)، وبين الكتلة الإسلامية، المحسوبة على حركة حماس (أسعد، ٢٠٠٠م: ٨١).

إن المحاصصة أثرت في الحركة الطلابية وباتت جزءاً من قوانين توزيع الحصص في الشارع الفلسطيني، فتغيرت طبيعة الدور الذي تقوم به، وأصبح الطلبة وحركتهم رهن الصراعات القائمة في الشارع الفلسطيني.

ولا ننسى الانقسام الحاصل في الوطن الذي أثر سلباً في الحركة الطلابية والوضع السياسي بوجه عام، وما من أحد يمكنه تجاهل هذا الأمر، إذ أصبحت مناظرات الكتل الطلابية تقتصر على تعرية كل إطار الأطر الأخرى وتشويهها، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الطلابية طليعة العمل الجماهيري والثوري، تتغنى بإنجازاتها في مقارعة الاحتلال. أما اليوم فقد بات كل إطار يتلصص إخفاقات الأطر الأخرى ويتباهى بكشفها بهدف تشويهها، وبهذا نرى أن العمل النقابي بين الأطر الطلابية قد انتقل من منافسة لتقديم ما هو أفضل إلى تناحر وإلى محاولة لإنهاء الإطار الآخر (أبو عفيفة، ٢٠٠٤م: ٥٢).

إن ما يدفعنا للمقارنة بين ماضي الحركة الطلابية وحاضرها هو تراجع دور هذه الحركة في قيادة الشارع وضعفها في التأثير فيه، ويرجع ذلك لأسباب عدة، نذكر منها: (أبو عفيفة، ٢٠٠٤م: ٥٢).

١. فقدان الثقة بمرجعيات الكتل الطلابية بسبب الانقسام الذي أثر سلباً في جميع مناحي الحياة، علماً أن الجميع ينادي بإنهائه، ولكن كل يريد أن ينهيه على طريقته الخاصة وبالنتائج التي يريدها.

٢. غياب العملية الديمقراطية في انتخابات الأطر الطلابية وبعض مجالس اتحاد الطلبة، واستبدال تعيينات بها، وتوزيعها جغرافياً وعشائرياً ومحاور.

٣. تحول مرجعيات الكتل الطلابية من حركات تحرر ومقاومة إلى أحزاب حاكمة، كل فيها يبحث عن وجوده ورتبته وراتبه.

٤. وجود خلل في التعبئة الفكرية لدى أبناء الحركة الطلابية، وقلة المعلومات عن طبيعة العمل النقابي المنوط بهم، وذلك بسبب اختيارهم بطريقة التعيين أو زجهم ضمن قائمة انتخابية لا تشترط نشاطهم، إنما وفق الموقع الجغرافي أو العشائري أو المحوري.

خلال الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م شكلت الحركة الطلابية شرائح المجتمع الفلسطيني في المقاومة، حيث كان لهم دور واضح في تلك الفترة، وتعرض الكثير منهم للاعتقال والتعذيب في السجون، كما شهدت هذه الفترة تنافساً كبيراً بين الكتل الطلابية وصل إلى حد التصادم، إلا أن مشاركة الطلبة في الانتخابات داخل الجامعات أبقتهم على قوتهم في مواجهة الاحتلال (إسعيد، ٢٠٠٣م: ١٥١).

ومنذ التسعينات شهدت الحركة الطلابية تراجعاً ملحوظاً من حيث قوتها وتأثيرها في الواقع الفلسطيني لأسباب أهمها: طغيان العمل الحزبي على العمل النقابي حيث أصبحت القيادات الطلابية ضمن إطار حزبي ضيق وما عليها إلا تنفيذ تعليمات وقرارات المسؤولين فقط (يوسف، د.ت: ٣٦٢). كما أن الطريقة التي تعمل بها الكتل الطلابية كانت سبباً في تراجع دور الحركة الطلابية، حيث أنها نشطت داخل وخارج إطار مجلس الطلبة وكأنه غير موجود على الرغم أنه الجسم الشرعي للحركة الطلابية (إسعيد، ٢٠٠٣م :١٤٨).

أسهمت الحركة الطلابية في انتاج قيادات فصائلية وحزبية ومجتمعية، حيث لم يكن دور الكتل الطلابية منصب على إيجاد وإبراز قيادات طلابية فحسب، بل تعدى الأمر إلى صقل وتمتين قدرات هذه الكفاءات والقيادات الذين تم تأهيلهم خلال فترة دراستهم في الجامعات. وقد نشطت هذه القيادات الطلابية بعد تخرجها من الجامعات في قيادة العمل المجتمعي العام، وفي إطار الفصائل والأحزاب الفلسطينية، وفي منظمات المجتمع المدني، كما شارك بعض هذه القيادات في إدارة مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والأجهزة المدنية والأمنية (غياضة، ٢٠٠٠م :٤٨).

إن تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية، سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو في الشتات والمنافي، لم يختلف كثيراً ولم يتمايز عن تاريخ فصائل العمل الوطني الفلسطيني بكل أطيافه وألوانه السياسية والحزبية؛ حتى أن البعض يستطيع الادعاء في هذا السياق أن بعض القيادات الطلابية الفاعلة والنافذة ضمن القاعد الجماهيرية قد استطاعت من استغلال قدراتها وطاقاتها القيادية والتعبوية لبناء وتأسيس فصائل وأحزاب فلسطينية، لا سيما في خمسينيات القرن العشرين. إن الحديث عن الحركة الطلابية في الفلسطينية في المضامين وظروف النشأة والتأسيس يعني ملاحظتين جوهريتين: الأولى أن الحركة الطلابية نفسها كانت مساهمة محورية في التأسيس والتنظير للأحزاب الفلسطينية خاصة في بداياتها الأولى، وهذا ينطبق على حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية وحركة فتح وغيرها من الفصائل، إضافة إلى الأحزاب والحركات الإسلامية خاصة الإخوان المسلمين. أما الملاحظة الثانية فمتعلقة بالحركات الطلابية التي أنتجتها الأحزاب والفصائل السياسية، وهي تشكل كافة الأطر الطلابية في داخل الأراضي الفلسطينية، وقد تزامنت نشأة هذه الروابط الطلابية مع قيام العديد من الجامعات الفلسطينية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

لقد اهتمت الحركة الطلابية الفلسطينية بالنشاطات السياسية والحزبية، حيث عمدت الفصائل والأحزاب المختلفة إلى زيادة حجم التأطير والتعبئة في صفوف الطلبة، لأنهم يمثلون الشرائح المتعلمة، إضافة إلى الدور الريادي للحركة الطلابية في زيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج بالكوادر والقيادات الوطنية المؤهلة فكرياً وسياسياً للعمل في صفوف المنظمات الفلسطينية. لقد شكلت الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة المنابر والمحطات الهامة للمناكفات السياسية والحزبية والنقاشات الطويلة وللدعايات الانتخابية لفصيل أو تنظيم سياسي ما، حيث إن حالة الجدل السياسي استغلت لمهاجمة الخصوم من أتباع الفصائل الأخرى ولزيادة وعي جموع الطلبة بالبرامج السياسية والانتخابية للفصائل والأحزاب السياسية. وبما أن الحركة الطلابية الفلسطينية انطلقت في أوج المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد عملت جاهدة لاستنفاذ كل خيارات مقاومة الاحتلال عبر منبر الجامعات، ومن خلال العمل الجاد والدؤوب لتجنيد الطلبة وتأطيرهم وتثقيفهم سياسيا حتى يقوموا بمهمة مقاومة الاحتلال بطريقة واعية وثمرة وعقلانية.

في ذات السياق يجب ألا ننسى أو نتناسى الأدوار الاجتماعية والتوعوية المهمة التي تقوم بها الحركة الطلابية بالتحديد على صعيد العلاقات الاجتماعية بين الطلبة أنفسهم، وتنظيم النشاطات الثقافية والاجتماعية لتمتين هذه العلاقات، إضافة إلى التركيز على الشرائح الضعيفة والفقيرة في أوساط الطلبة من اجل ضمان حصولهم على التعليم ومواصلة مشوارهم العلمي، وحق الجميع في التعليم أولاً وفي

المشاركة في كل الأنشطة الطلابية ثانياً. لقد اقترن العمل والنشاط الاجتماعي والثقافي في أجندة العمل الطلابي مع نشاطات نقابية ومطلبيه لا يستهان بها وجلها متعلقة بمستوى وطبيعة الخدمات المقدمة للطلبة، والتخفيف عنهم فيما يتصل بالأقساط الجامعية، والعمل على توفير المنح والمساعدات المادية للطلبة الفقراء وأبناء الأسرى والجرحى والشهداء، إضافة إلى جهد بذل لتنسيق النشطات الطلابية من خلال النوادي واللجان والعمادات المختلفة، وبمشاركة أساتذة ونقابيين وإدارة الجامعات (يوسف، د.ت: ٣٨٩).

٢،١٠ الوعي السياسي:

الوعي السياسي من المفاهيم التي لها أهمية كبيرة في ميدان علم السياسة، فهو يهدف دائماً إلى تحقيق طموحات وأهداف الأفراد في المجتمع ورفع مستوى المجتمع من حيث الصحة والتعليم والخدمات بشتى أنواعها، وكذلك تطوير النظم الاجتماعية السائدة وتطوير الإطار الثقافي للمجتمع، أو على الأقل تعمل على تطويرها بما يلغي دورها في عرقلة التقدم (الحورش، ٢٠١٢م :٤٥).

يمكن القول أن الوعي السياسي الفلسطيني يختلف عن المستوى الوعي العربي من حيث الشكل والمضمون، بسبب الخصوصية السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال والحصار وخصوصية القضية الفلسطينية. حيث إن الفكر السياسي الفلسطيني يسير ضمن اتجاهات محددة أهمها الكفاح المسلح والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فالوعي السياسي الفلسطيني يرتبط بتأمل الإنسان الفلسطيني في واقعه وإعادة تشكيل البناء التصوري للفرد والجماعة على نحو يمكنه من معرفة الذات الخاصة والعامة (الضاني، ٢٠١٠م: ٨٨).

والوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية. والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيم واتجاهات سياسية مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليا وعالمياً، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها (الحورش، ٢٠١٢م: ٣١).

وتتسع قاعدة الوعي السياسي للفرد من خلال المشاركة السياسية في المجتمع، كالانتخابات والاحتجاجات والتظاهرات والتصويت والاستفتاء وغيرها، وتلك الممارسات تمد الفرد بخبرات سياسية، وفكرية تساهم في تنشئته السياسية، وتقويم رؤيته وأفكاره السياسية، وتخلق مناخات سياسية إيجابية وقيم اجتماعية ذات تأثير فعال على تنمية العمل الديمقراطي (عبد الحق، ٢٠١١م: ٢٠)، ولأهمية الوعي

السياسي في المجتمعات النامية ديمقراطياً يعزز من رؤية الفرد لقضايا وطنه وأمته والظروف التي تأثر في المجتمع بصورة تحليلية واعية. فالعالم العربي حاليا هو بحاجة الى وعي ثقافي وسياسي واسع، لينظم من خلاله صفاته وأهدافه ويحرك مفاهيمه للديمقراطية الوليدة نحو الممارسة والسلوك في المجتمع، وتعبئة المجتمع ثقافياً وسياسياً، وأهمية الوعي السياسي في المجتمع يعد مطلباً لتحقيق الديمقراطية وتجذيرها في عمق المجتمع لتحقيق العدالة والمساواة، وكذلك يعمق معاني الانتماء والولاء للوطن (الحورش، ٢٠١٢م: ٣١).

تشكل الاتحادات الطلابية ميداناً هاماً لزيادة الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، فمن خلال الاتحادات والانتخابات لمجالس الطلبة ينمي الطلبة اتجاهات وقيماً وعادات وسلوكيات سليمة نحو المشاركة والديمقراطية، كما يزيد من وعي الطلبة للأحداث الدائرة حولهم، ويزداد اهتمامهم بقضايا المجتمع الذي يعيشون فيه، بالإضافة إلى النشاطات المتمثلة بالندوات والبرامج والرحلات التي تزيد من الوعي، كذلك الأنشطة الرياضية والصحية والاجتماعية والثقافية والمعسكرات الصيفية فجميعها تزيد من الوعي عند الطلبة (غباري، ١٩٨٩م: ٤٠).

إن الوعي السياسي هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الاقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة مشكلات العصر المختلفة، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنياً وعالمياً. والوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الانظمة الديمقراطية أو الشمولية. والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي بحاجة الى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيم واتجاهات سياسية مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليا وعالمياً، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها. ولذلك يحتاج الفرد الى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والازمات التي تعتري المجتمع، ليكون مدركاً لمسؤوليته وناقداً للسلوكيات الخاطئة التي تمارس من قبل السلطات الحكومية.

٢،١٠،١ مصادر الوعي السياسي:

تعتبر عملية الوعي السياسي بمثابة تلقين لقيم سياسية ولقيم اجتماعية ذات دلالة سياسية، والوعي السياسي بهذا المعنى جزء من التنشئة الاجتماعية، وهي عملية يتعرض لها المرء طيلة حياته للقيم التي تؤثر على سلوك واتجاهات الفرد (النجار، ٢٠٠٢م: ١٣٥)، وهناك العديد من المصادر التي تؤثر في تكوين الوعي السياسي لدى الأفراد منها:

١- الأسرة: تعتبر الأسرة هي المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد أسس التنشئة الاجتماعية والسياسية (علم الدين، ١٩٩٣م: ١٩)، وتعود أهمية الأسرة في عملية الوعي السياسي إلى أنها اللبنة الأولى التي من خلالها يكتسب الفرد القيم وبناء الشخصية، فالأسرة تبدأ في توجيه سلوك الفرد بما يتفق مع قيمهم ومبادئهم واتجاهاتهم إلى أفضل مستوى، ويعمل الفرد على تعديل سلوكه بما يتفق مع يعتنقه الكبار (النجار، ٢٠٠٢م: ١٣٦)، فالفرد يكتشف في هذه المرحلة السلطة في البيت، التي تؤثر على قيمه واتجاهاته، كما يظهر دور الأسرة في عملية تنمية الوعي السياسي من خلال العلاقات السائدة بين أفرادها من حيث الممارسة السياسية والوعي السياسي (بدر، د.ت: ١٧٠)، بالإضافة إلى ما تسمح به الأسرة من حريات، فكلما كانت الأسرة مصدر إشباع حاجات الفرد ومسؤولة عن تشكيله وتكوينه طبقاً للثقافة السائدة في الأسرة فإنها تعد الإطار المرجعي الأول للفرد (علم الدين، ١٩٩٣م: ١٩).

٢- المدرسة: يعتبر التعليم في أي مجتمع على جانب كبير من الأهمية في أي مرحلة من مراحل تاريخه، حيث أن التعليم بمثابة الوسيلة المستخدمة من أجل تدعيم الأفكار والمبادئ، فالتعليم يعمل على خدمة السياسة وإكساب الفرد للمبادئ والقيم والاتجاهات التي توافق الفكر السائد في المجتمع، العلوي، ٢٠٠٥م: ٤٦)، وتشغل المدرسة جزءاً كبيراً من حياة الفرد، حيث تؤثر على حياته في منعطفات عديدة (بدر، د.ت: ١٨٠)، حيث يقوم بلعب دوراً في عملية الوعي السياسي بعد الأسرة فيكتسب عن طريقها القيم والأسس لبناء ذاته، مثل التعاون والإخاء والشجاعة والبطولة والتفوق وحب الآخرين والأمانة، ومنها ينطلق إلى القيم الوطنية مثل حب الوطن والانتماء والولاء والتضحية، لهذا المدرسة التي تلجأ إليها الحكومات لبث القيم من خلال المقررات الدراسية (النجار، ٢٠٠٢م: ١٣٦).

٣- المؤسسات الدينية: تلعب المؤسسة الدينية دوراً كبيراً في عملية الوعي السياسي، لما تتصف به من تقديس، بحيث لا يقف الدين عند حدود العبادة، بل إن الدور الذي تقوم به في إعداد الفرد يكاد يعكس آثاره على المؤسسات الأخرى العاملة في المجتمع (النجار، ٢٠٠٢م: ١٣٦-١٣٧).

أما في العصر الحالي هناك العديد من القنوات المختلفة لبث التعاليم الدينية، فضلاً عن خطبة الجمعة التي يستمع إليها المصلون في المسجد، كما تنظم الإذاعات المسموعة والمرئية الكثير من الندوات الدينية، فضلاً عن المجلات والكتب والنشرات التي تصدرها الحكومات أو الجمعيات، وفي الأديان الأخرى هناك العبادات التي تقام أيام السبت أو الأحد، كما تعقد المؤتمرات خلال السنة في مناسبات عدة (بدر، د.ت: ١٧٢).

والمهم في هذا هو تأثير المذاهب المختلفة على اتجاهات الذين يدينون بها، لأن هذه المعتقدات تكون معالم بارزة في السلوك السياسي، وذلك لما تقوم به المؤسسات الدينية من تعليم الأفراد القيم

والمعايير التي تحكم سلوك الفرد، وتنمية الضمير عنده، وتوحيد السلوك بين مختلف الطبقات (عليوة، ٢٠٠٠م: ٦٥).

يتباين تأثير المؤسسات الدينية على عملية الوعي السياسي بتباين علاقة تلك المؤسسات بالسلطة السياسية، وبمدى تنوع النشاط الذي تقوم به تلك المؤسسات داخل النظام السياسي، فالمؤسسة الدينية تدعو إلى ترسيخ القيم والاتجاهات السياسية التي يدعو إليها النظام السياسي والتمسك بها، بينما تسعى المؤسسات الدينية غير الرسمية إلى خلق قيم جديدة تناقض القيم الرسمية للنظام السياسي، وبذلك تشكل خطورة على استمرار هذا النظام (التقرير الاستراتيجي، ١٩٨٦م: ٣٩٠-٤٠٣).

هكذا تعد المؤسسات الدينية عنصراً أساسياً في تشكيل الوعي السياسي للأفراد، إذ لا يقتصر دورها على وظائف العبادة، وإنما تخطت إلى دائرة السياسة وخاصة ما يتعلق بعلاقة المواطن بالسلطة السياسية وعلاقة السلطة بالخالق (المشاط، ١٩٩٢م: ١١٥).

٤- الأصدقاء: يؤدي الأصدقاء وزملاء المدرسة دوراً كبيراً في التأثير على الفرد سياسياً واجتماعياً، فعندما يخرج الفرد من نطاق الأسرة ويتحرر من قيود المدرسة، ويندرج في عالم الشارع، فيتعرف على نماذج عدة من البشر وأنماط السلوكيات، ويدخل في نقاش متحررة مع الرفاق والزملاء حول الكثير من مواضيع السياسة، مما يدفعه لتبني أفكارهم السياسية (أبراش، ١٩٩٨م: ٢٢٧).

ويعتبر الأصدقاء عنصر مهم في فترة الانتقال بين المراهقة والكبر، وهي فترة مهمة في تحديد أدوار سياسية في حياته، وهي توفر المؤشرات للتغييرات اليومية في المحيط السياسي والتكيف معها، فهي تعمل على تعزيز أو إضعاف التوجهات السياسية الأساسية التي تم تنميتها في مرحلة مبكرة من حياته، وخلال سنوات الدراسة الجامعية فانه يمكنه من استرجاعها إلى الأصدقاء المقربين الجدد (داوسن، ١٩٩٠م: ٢٣٨).

فكلما تقدم سن الفرد قلت أهمية الأسرة والمدرسة وزاد دور الأصدقاء والرأي العام وزادت الساعات التي يقضيها خارج البيت، وبالتالي يزيد تأثير المحيط الخارجي ويتقلص دور الأسرة (أبراش، ١٩٩٨م: ٢٢٢).

٥- وسائل الإعلام: يؤدي وسائل الإعلام دوراً هاماً في عملية الوعي السياسي، فهي تزود الفرد بالمعلومات العامة والسياسية، وتساعد في ترسيخ القيم الاجتماعية والسياسية، وتسهم في توعية المواطن بالقضايا القومية والعالمية، وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها (أبراش، ١٩٩٨م: ٢٢٢).

وتتمثل أهمية الإعلام في ذلك كونه يعيد إنتاج البنى الاجتماعية والثقافية للتكوين المجتمعي وأفراده من خلال الدور المعرفي المناط به، الظاهري، والنعيمي، ٢٠٠٥م: ٣١٥)،كما تبرز أهمية وسائل الإعلام في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم وكل نمط حياتهم، بل أنها أصبحت تقوم بعملية غسل دماغ وخصوصاً للإنسان العادي (أبراش، ١٩٩٨م: ٢٢٢-٢٢٣)، فوسائل الإعلام تستطيع تشكيل التوجهات السياسية من خلال توفير معلومات جديدة وخلق صور جديدة عن القادة السياسيين (داوسن، ١٩٩٠م: ٢٤٩).

وتعتبر وسائل الإعلام من العوامل المؤثرة في تنمية الوعي السياسي لدى الطلاب، لأن لديها من الإمكانات ما يسمح لها في تكوين القيم، بل المساهمة في إمداد الطلاب بالثقافة السياسية، باعتبارها مصدراً رئيساً في الثقافة والأفكار السياسية (علم الدين، ١٩٩٣م: ٢٠).

وهناك ارتباط وثيق بين وسائل الإعلام وعملية الوعي السياسي لأن الحركة الطلابية تسهم في تسخير الوسائل، فإن وضوح الأيديولوجيا السياسية يعني إمكانية التخطيط الناجح للإعلام، وبعبارة أخرى يستطيع النظام أن يستعين بقادة الرأي في نشر الوعي والقيم والاتجاهات بين الطلاب وتقديم الدفاع عن هذه النظم.

٦- الجامعات: الجامعة هي المؤسسة الوطنية المؤهلة للقيام بدور وطني وسياسي، لأنها تجمع أكبر عدد ممكن من الطلاب والأساتذة، وفي نفس الوقت تحمل هموم الوطن، وتقوم بدور حيوي في المجتمع، وتعتبر أهم مؤسسة لتخريج الكوادر وتوليد الأفكار، ولها دور في صنع القرار السياسي في المجتمع، وفهم مشاكله، والعمل على تثقيف المواطنين، وتوفر مراكز الأبحاث لنشر الوعي بين الطلبة والمجتمع.

وتعد الجامعة من أهم المؤسسات التربوية في نقل وتبادل المعلومات، وتؤثر على اتجاهات الفرد والمجتمع وعلى القادة السياسيين، كما تؤثر في عملية صنع القرار السياسي، ويمتد دورها ليشمل عملية التنمية السياسية، فهي مصدر للخبرة السياسية ونشر الثقافة وتكوين الوعي السياسي لدى الشباب (إسماعيل، ١٩٩٧م: ١٠-١١).

وباعتبار طلاب الجامعة هم الفئة المتعلمة والتي لها خصوصية تميزها عن غيرها من فئات المجتمع، فهي بحاجة إلى التربية السياسية بهدف تنمية الوعي السياسي، لأن ضعف الوعي هو مؤشر خطير لإيجاد جيل واع لا يؤمن بالنضال والحرية وتكون المحصلة غيابه عن التيارات الفكرية الهادفة (علم الدين، ١٩٩٣م: ١١).

إن المتتبع لتاريخ الجامعات الفلسطينية يستنتج أن هذه الجامعات قد مارست النشاط السياسي بشكل فعال، مما أتاح لمجموعة كبيرة من الطلبة في زيادة وعيهم السياسي والفكري، لممارسة نضالهم ضد الاحتلال والتصدي له بكافة الوسائل من خلال المظاهرات والانتماء إلى العديد من التنظيمات السياسية، لهذا برز العديد من الطلبة كشخصيات سياسية وقيادية.

دلالات الوعي السياسي الفلسطيني:

انطلاقاً من خصوصية البناء الاجتماعي الفلسطيني والسياق التاريخي والثقافي الذي يميز التكوين السياسي أدى الى وجود عدد من الدلالات المؤكدة لتغيير مكونات الوعي السياسي، ومن أبرز هذه الدلالات: (حلس، ٢٠٠٤: ٢٦٠).

أ- إن الجماعة الفلسطينية قد انتقلت بوعيها الفلسطيني من التطور الجزئي الذي تحكمه المؤثرات المحلية والإقليمية إلى وجود تصور كلي للواقع الفلسطيني العالمي.

ب- إن الوعي السياسي الفلسطيني أصبح رهناً بالعلاقة القائمة بين عناصر الإيدلوجيا السياسية والأحزاب الاقتصادية التي تحكم الوجود الاجتماعي بمختلف الفئات الفلسطينية.

ج- معرفة تاريخ المجتمع الفلسطيني ومكانته من العالم المعاصر من خلال التجارب السياسية التي مرت بها الفئات المختلفة كالثورات وحركات التمرد المتوالية الى جانب تطور الوسائل التي يتم اتخاذها لتنفيذ بعض القرارات الاقتصادية والثقافية.

د- إن الوعي السياسي للفئات الفلسطينية يتفاعل عقلانيا مع كافة القضايا رغم ظروفه المتمايزة.

هـ- إن الجماعة الفلسطينية أصبحت تمتلك حرية الحصول على المعلومات الخاصة بالقرارات السياسية والاقتصادية والثقافية لفهم ابعادها ويساعد على ذلك التفاعل اليومي مع الاحداث وما تبثه وسائل الاعلام من معلومات تخص المجتمع الفلسطيني وسلطته السياسية بالإضافة الى ما تنقله الفئة التي تتلقى تعليمها من الخارج.

٢،١٠،٢ دور الجامعة في تشكيل الوعي السياسي:

الجامعة لها دور هام وحيوي في تغيير شكل المجتمع الذي توجد فيه بصفة عامة، ومن أهم أدوارها تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب المنتمين إليها والذين هم عماد الأمة وقادة المستقبل في أي مجتمع من المجتمعات، وتقوم الجامعة بهذا الدور الهام من خلال ما تقدمه للطلبة من معارف ومعلومات

في مختلف التخصصات بالإضافة إلى ما يمارسونه من أنشطة متنوعة يمكن أن تسهم بدور فعال في تنمية وعيهم بصفة عامة والسياسي بصفة خاصة. وتعد الجامعة على رأس قائمة المؤسسات التعليمية باعتبارها الحلقة الأخيرة من العملية التعليمية حيث تعتبر أهم تلك الحلقات وآخرها في سلسلة التعليم التي تعمل على إكمال دور المدرسة في تشكيل وبناء الوعي السياسي للأفراد. ويولي المجتمع أهمية قصوى للجامعة كمؤسسة تعليمية في القيام بهذا الدور، وهي إذ تقوم بهذا الدور كأحد أهدافها في التربية الشاملة إنما تعمل على إعداد المواطن للخروج للحياة العملية في المجتمع والقيام بدوره على أكمل وجه، ولا يقتصر دور الجامعة على تلقين فروع العلم والمعرفة المختلفة لطلابها بل يتخطى هذا الدور إلى المشاركة في الحياة السياسية وبدايات العمل فيها، وعادة ما يبدأ الانشغال بالسياسة في هذه المرحلة العمرية خاصة لما تتسم به هذه المرحلة من الحرية في الحركة قياساً بالتعليم قبل الجامعي (علي، ١٩٩٩: ٤٩).

وتأكيداً لما سبق فإن البعض يرى أن الجامعة في سبيل تحقيق أهدافها المختلفة تستخدم الأنشطة التربوية التي تساعد الطلبة على الممارسة السليمة للنشاط السياسي من خلال المبادئ السياسية السائدة، وتختلف هذه الأنشطة في طبيعتها وأنواعها ودرجة الحرية المسموحة للطلاب في ممارستها من مجتمع لآخر، فالمجتمعات الديمقراطية غالباً ما تتجه نحو توسيع نطاق المشاركة الطلابية وتكثيف أوجه النشاط الطلابي لدرجة تسمح بوجود جماعات سياسية (الخميسي، ٢٠٠٥: ٨١).

وترجع أهمية دور التعليم العالي إلى أنه يتناول شريحة خطيرة من شرائح التكوين الاجتماعي هي الشباب، وهو ما يضاعف مسئولية الجامعة، ويحتم عليها تحديد أهدافها وفلسفتها في تشكيل وتقويم هؤلاء الشباب حتى يمكنهم مواجهة المتغيرات المتلاحقة بكفاءة واقتدار، ففي هذه المرحلة الخطيرة تبدأ أساليب التقييم والإدراك السياسي تكشف عن نفسها بوضوح في شخصية الشباب، مما يجعل الجامعة تعمل على تشجيع الطلبة في مزاولة أنشطة سياسية وثقافية ورياضية وفنية تساعد على التعبير عن الطاقات الإبداعية لديهم، وتنمي مهارات المشاركة، وتعمل على تغذية قيم الانتماء الجماعية، واكتساب السلوك الديمقراطي للطلبة من خلال حرية إبداء الرأي اعتماداً على أساليب المناقشة والحوار.

مجالس الطلبة:

إذا كان الطالب الجامعي هو المحور الذي تقوم حوله خطط وأهداف وبرامج التعليم الجامعي بهدف إعداده كمواطن صالح قادر على القيام بدوره في المجتمع فإن وظيفة المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعة قد تغيرت ولم تعد قاصرة على البحث والمعرفة وتحصيل العلم فقط، بل أصبحت مركزاً لخدمة

المجتمع ورعاية الطلاب رعاية متكاملة من جميع الجوانب، وبذلك تعد الاتحادات الطلابية (مجالس الطلبة) الوسيلة الأساسية للقيام بهذا الدور وتمكين الطلاب من ممارسة الديمقراطية السليمة بشكل عملي.

فمجالس الطلبة هي التنظيمات الجماهيرية الشرعية الوحيدة لطلبة الجامعة التي يمارسون من خلالها كافة الأنشطة الطلابية الاجتماعية، الثقافية، الرياضية، الفنية، السياسية وهي التي تقود الطلبة بالجامعات وتقوم على تنظيم وكفالة ممارسة النشاط الطلابي وترعى مصالحهم، وهي ممثلهم الوحيد أمام الجهات المعنية.

فيعرفها (العراقي، ١٩٩٤: ١١٣)، بأنها: "لقنوات الشرعية التي يمارس من خلالها الطلبة أنشطتهم المختلفة، كما تمثل أحد الميادين الرئيسة لتربية الطلبة ديمقراطياً وتهيئتهم دخول عملية الوعي السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار داخل مؤسساتهم التعليمية وخارجها، كما تساعد الإجراءات المصاحبة لتكوين مجالس الطلبة من ترشيح، ودعاية، وتصويت، وانتخاب وما يعقب ذلك من مسئوليات على تأكيد دعائم الديمقراطية داخل الجامعة، وبناء الشخصية المسئولة الواعية.

أهداف مجالس الطلبة:

تتمثل أهداف مجلس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، فيما يلي:

١) العمل على حل مشكلات الطلبة والدفاع عن قضاياهم.

٢) ممارسة العمل النقابي والسياسي، والتعبير عن حرية الرأي، من خلال الحوار الديمقراطي، والحفاظ على سير الحياة الأكاديمية وانتظامها.

٣) المساهمة في رفع مستوى الوعي لدى الطلبة في شتى المجالات العلمية والدينية والوطنية والاجتماعية.

٤) التعاون مع مختلف الهيئات والأفراد في الجامعة، وتعميق روح الانتماء الوطني.

٥) المساهمة في تطوير المرافق العامة في الجامعة وتحديثها وإنجاز كل ما من شأنه تحقيق مصلحة وقد كان لظهور مجالس الطلبة أهمية كبيرة كوسيلة هامة من وسائل المجتمع لرعاية وتربية الطلاب تربية متكاملة حتى يصبحوا مواطنين صالحين وبخاصة أن مجالس الطلبة تعد من أهم الوسائل العملية لتمكين الطلاب من ممارسة الديمقراطية السليمة وقيامهم بواجباتهم وإدراكهم لحقوقهم، ويتم ذلك من خلال الجامعة التي تعتبر " قاطرة التقدم ومنارة التنوير والقوة العقلية والدعامة الفكرية التي تستشرف المستقبل بل هي معمل إعداد الأجيال المتعاقبة وتكوينهم وتأهيلهم، وهي الجهة المنوط بها لحل

مشاكل المجتمع من خلال المعايشة الحقيقية لها. وعند البحث في الأصول التاريخية لنشأة الاتحادات الطلابية نجد أن أول اتحاد طلابي قد تكون في جامعة كامبردج في إنجلترا عام ١٨١٥م، وفي عام ١٩٢٣م نظم طلاب جامعة أكسفورد اتحاداً، وقد تبع تكوين هذين الاتحادين الكثير من الاتحادات الطلابية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تكون أول اتحاد للطلاب في جامعة هارفارد عام ١٨٣٢م وذلك لإقامة المناظرات كما هو الحال في الجامعات البريطانية (كامل، ١٩٩٧ :١٣٨).

الأدوار المتعددة لمجالس الطلبة:

لمجالس الطلبة مجموعة من الأدوار المتكاملة والمترابطة التي تسهم في تحقيق صالح الطلاب ومن أهم هذه الأدوار يمكن إيجازها في التالي:

١- الدور الإنمائي: تعمل مجالس الطلبة على نمو شخصية الطلاب من جميع جوانبها، فمن خلال ممارسة الطلاب للأنشطة المختلفة يتفاعل الطلاب بعضهم مع بعض ويكونون علاقات اجتماعية سليمة قائمة على مبدأ احترام الآخرين ومساعدتهم وتقبل الفروق الفردية بينهم مما يساعد على صقل شخصيتهم من الناحية الاجتماعية، كما أن من خلال البرامج والأنشطة التي يشترك فيها الطلبة تتاح لهم الفرص لاكتساب الخبرات والمهارات والاتجاهات التي تزود حياتهم بالمكونات اللازمة لصحتهم النفسية وتنمية ثقتهم بأنفسهم (Hood، ١٩٩٤: ١٨).

٢- الدور الوقائي: والمقصود بالدور الوقائي هو وقاية الطلبة من الوقوع مستقبلاً في المشكلات التي يمرون بها عادة بحكم مرحلة النمو ولا يتحقق ذلك إلا بتبصير الطلاب بذواتهم وبالظروف المحيطة بهم حتى يتمكنوا من مواجهة هذه المشكلات بأنفسهم، وبخاصة في ضوء ما يقال من أن غياب الأيديولوجية عن الشباب الجامعي إنما يؤدي إلى تفسخ العقيدة الاجتماعية التي تؤدي بدورها إلى غياب قيم المشاركة وافتقاد القدوة بين الشباب، كذلك فإن استشراء جو الثقافة المغايرة للمجتمع أفضى إلى تفشي حالات الرشوة والاختلاس وكل هذه العيوب والأمراض لا شك كان لها انعكاساتها على عقل ووجدان الشباب، فأصابت البعض منهم بحالات متفاوتة من الاغتراب (مرسي، ١٩٩٧: ٦٥).

٣- الدور العلاجي:يمكن تحديد الأهمية العلاجية لمجالس الطلبة من خلال مساعدة الطلاب على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية كحالات التخلف الاقتصادي أو الصحي أو الاجتماعي أو التخلف الدراسي بسبب ضعف المستوى الاقتصادي أو لوجود اضطرابات أسرية مختلفة، كما يعمل الدور العلاجي لمجالس الطلبة على مواجهة وعلاج كثير من حالات الانحراف الخلقي والسلوكي والتي تظهر

عادة في مرحلة الشباب، وتستطيع المجالس القيام بهذا الدور من خلال الأنشطة المختلفة (سليمان، ١٩٩٥: ٢٢٤).

وبالإضافة إلى ما سبق يمكن للأنشطة الطلابية المتنوعة والمنبثقة عن مجالس الطلبة علاج بعض المشكلات المادية للطلاب؛ وذلك بإتاحة فرص عمل مفيدة ومثمرة ولا تحطم كبرياء الطالب ولا تقلل من قيمته على الإطلاق وذلك من خلال أوقات الفراغ وبذلك يستطيع الطالب مواجهة نفقاته، وقد بدأت فعلاً بعض الجامعات في محاولة مساعدة الطلبة في نفقاتهم ولكن بطريقة مشروعة ومحترمة، وذلك مثل العمل في الخدمة المكتبية أو المطاعم الجامعية وبذلك يستطيع الطالب مواجهة نفقاته من خلال الربح الذي يحصل عليه خلال وقت فراغه، إلى جانب أنها ترفع مستوى معيشة الطالب وتساعده على مواجهة احتياجاته ومطالبه وتعوده الادخار وتحمل المسئولية، وكذلك توفير بعض الكتب والمستلزمات الجامعية بأسعار في متناول الطلبة.

ومما سبق يتضح أن الأدوار المتعددة والمتنوعة لمجالس الطلبة هي أدوار متشابكة ومتداخلة ومتكاملة يصعب الفصل بينها، وهي تهدف في مجملها إلى الوصول بالطالب إلى أقصى مدى لقدراته واستعداداته ومواهبه في مختلف الجوانب.

٢،١٠،٣ الإعلام الحزبي والأزمة السياسية الفلسطينية:

يقال" أعطني صحيفة أعطيك حزباً" وهو مفهوم لينيني يعبر عن مدى أهمية الإعلام ووسائله لأي مؤسسة حزبية، ولأهمية الإعلام في العمل الحزبي والسياسي دأبت الأحزاب والتنظيمات السياسية لتمتلك صوتاً إعلامياً خاص بها، تعبر من خلاله عن أيديولوجياتها الخاصة وتوجهاتها السياسية، في محاولة منها لتشكيل الرأي العام بالبوتقة التي ترتئيها، ولذلك عملت الأحزاب على إنشاء قنوات إعلامية خاصة بها، أنشأت الصحف والمجلات والإذاعات، والقنوات التلفزيونية والفضائيات واستطاعت من خلالها نشر فكرها، وتصحيح وضعها في الدولة، وإعادة رسم صورتها في أذهان الجماهير (عكاشة، ٢٠٠٧: ٤٦).

يشكل الإعلام الحزبي في أي دولة الرقيب والكاشف على تصرفات الحكومة وأفعالها، إضافة إلى تأثير الإعلام ودوره في وقف الفساد داخل الأنظمة الحاكمة، وتقويم أداء الحكومات، فالإعلام الحزبي هو كل معنى لتعميق الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، من خلال دفاعها عن الحق بشكل موضوعي بعيداً عن الانتقاد لمجرد الانتقاد، وإلى جانب هذه الأدوار، يهتم الإعلام الحزبي بأخبار وفعاليات حزبه،

وتغطيتها لكسب ثقة الجمهور واستقطابهم للحزب بإقناعهم بأطروحته، حيث يمثل الإعلام الحزبي تعزيز وصقل لقدرات حزبه واستدامتها (الجعل، ١٩٩٩م: ١٨).

كما أن وسائل الإعلام الحزبية بشكل عام ربما يكون تأثيرها أكثر من الأحزاب التي تصدر عنها، إذا قامت بمخاطبة الجمهور بصيغة موحدة وفاعلة ومنظمة انطلاقاً من وضوح الرؤية والبرنامج، فكلما ازدادت قوة الحزب انعكس ذلك إيجاباً على صحافته (الغدرة: ٩).

وقد أشار (خليل، ١٩٩٩م: ١٢٣)، إلى تعدد وسائل الإعلام منها: ما هو حر ليبرالي منفتح على أوسع الشرائح الاجتماعية – السياسية، ومنها ما هو حر لكنه ملتزم بمصالح شريحة اجتماعية محدودة منتظمة سياسياً في حزب، يطلق عليه الإعلام الحزبي.

ويقال أعطني صحيفة أعطيك حزباً وهو مفهوم لينيني يعبر عن مدى أهمية وسائل الإعلام لأي مؤسسة حزبية، لذلك دأبت المعارضة والجمعيات والأحزاب السياسية على إنشاء قنوات إعلامية خاصة بها، كالصحف والمجلات، والقنوات التليفزيونية والفضائيات لتعبر عن فكرها ولإبراز هويتها السياسية، ولتكون صوتها للجمهور من خلالها تبث آرائها وأهدافها وتطلعاتها، في محاولة منها لتشكيل الرأي العام المساند لها، لذلك كانت دائماً وسائل إعلام الأحزاب لسان حالها تنشر عبرها قرارتها ومناقشاتها وأمانيها (عكاشة، ٢٠٠٧م: ٤٦)، وبمثابة ساعدها الأيمن الذي تخوض بموجبه الدعاية ضد الأحزاب والحركات الأخرى، وبموازاة ذلك تروج لنفسها وفكرها عبر المقالات والتقارير والتحليلات والتحقيقات الصحافية والأخبار التي تبثها آلتها الإعلامية بشكل مستمر، متضمنة إياها رسائلها ومواقفها لمواكبة جميع ما يجري على الأرض من وقائع وأحداث وتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها (القلاب، ٢٠٠٨/٤/١١م).

ويستخدم السياسيون الإعلام في توجيه الرأي العام لكسب الجمهور بصفة عامة، وبصفة خاصة بين النخب السياسية، نظراً لأن لوسائل الإعلام دور مباشر في التأثير على الرأي العام (Cunningham, 2008, P77).

فمنذ القدم والإعلام مرتبط بشكل كلي بالسياسة والأحزاب السياسية، حيث أن التمركز في الإعلام في البلاد ذات النظام التحرري أدى إلى اختفاء العناصر التابعة للأحزاب السياسية، فإعلام الرأي والفكر اختفى تدريجياً، أما في البلاد ذات النظام الاشتراكي أو الديكتاتوري فالإعلام فيها بطبيعة الحال مذهبي، (بير، ١٩٨٧م: ٨٦)، وأصبح الصراع على السلطة في المجتمع إلى حد كبير هو صراع على اهتمام وسائل الإعلام (Ekstrom, 2008, P45)، وتتسم وسائل الإعلام بقوة تأثيرها بالسمات

التالية: تأثير وسائل الإعلام الحزبية على أفكار الناس ومعالم الواقع السياسي. وتشكل وسائل الإعلام ساحة للاستخدام من جانب الأحزاب في المجتمع للسيطرة على السلطة من خلال نشر المعلومات والتلاعب بالآراء وتطويرها وتكثيفها في مجال الأعمال والسياسة. وسيطرة وسائل الإعلام بدرجة عالية على السلطة السياسية بما يبعدها عن المنطق والمهنية ويبعدها عن الإعلام المستقل القوي (Ekstrom, 2008, P45).

إن مضمون الإعلام الحزبي بشكل عام، فيكون على اتساق بنيوي مع أفكار وأيديولوجيات الأشخاص القائمين عليه، والذين يسعون جاهدين لبلورة آراء المواطنين وفق توجهاتهم وتطلعاتهم، كمحاولة لتشكيل وعي الجمهور بطريقة توافق إرادة أحزابهم، ولعل هذه المحاولة تستهدف الوعي البشري لتعديل سلوكه واتجاهه، وبخاصة أن من أهداف الإعلام الرئيسية هو التثقيف الذي عادة ما يكون في الإعلام الحزبي مبرمجاً ومنظماً، ويحمل في طياته أدوات ورغبات سياسية خفية، لذا فإن الأشخاص المستهدفين لا يستطيعون الإفلات من مجال التأثير الذي يسفر عن مجموعة من القناعات والتوجهات الجديدة التي تتشكل لديهم (خلف، ٢٠٠٨م: ٦٥).

عند اقتراب موعد الانتخابات التشريعية الثانية نهاية عام ٢٠٠٥ م، حيث أعلنت حركة حماس قرارها بدخول الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٥/٣/٢م على لسان محمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، الأمر الذي جعل قادة حركة فتح يعيدون التفكير والنظر كلياً في عقد الانتخابات التشريعية، وتوصلوا إلى أن دخول حركة حماس في الانتخابات هو بمثابة تهديد للحركة، في ظل ما كانت تعانيه الحركة من أزمة داخل صفوفها.

فمارس قادة حركة فتح ضغوطاً على الرئيس محمود عباس من أجل إرجاء الانتخابات التشريعية تحسباً لفوز حركة حماس، ودعا مسئولون فلسطينيون القيادة المصرية إلى التدخل لدى عباس وحركة حماس من أجل الموافقة على التأجيل، لكن حركة حماس رفضت تأجيل الانتخابات لأنه ليس في مصلحة الشعب الفلسطيني إذ سيعمق الأزمة الداخلية الفلسطينية، وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥م صدر مرسوم رئاسي فلسطيني حدد أن الانتخابات التشريعية ستجري في موعدها، وحدد فترة الترشيح للانتخابات (النشرة الاخبارية الفصلية، ٢٠٠٥م).

ومع انطلاق الحملة الانتخابية، اتخذت حركة حماس شعار الإصلاح والتغيير شعاراً لكتلها الانتخابية، وبدأت الآلة الإعلامية لحركة حماس عملها، مركزة على مظاهر الفساد التي سادت السلطة، وركزت مكاتبها ووسائلها الإعلامية المنتشرة في المحافظات الفلسطينية الرسمية والغير رسمية على هذا الاتجاه، ورفعت الرايات واللافتات المنادية بمحاربة الفساد، والدعوة لانتخاب قائمتها كتلة الإصلاح

والتغيير، وابتعدت كل البعد عن الجانب الديني طارحة نفسها كحركة تحرر من جانب، وتعمل على الإصلاح الداخلي من جانب آخر (السمان، ٢٠٠٧/٤/١١م).

وفي المقابل استخدمت حركة فتح وسائل إعلامها للترويج للحركة في الانتخابات، مركزة على نضالها التاريخي، وأن مستقبل الشعب مرهون ببرنامجها وليس بأي برنامج آخر، محذرة الشعب من أن حركة حماس لا تؤتمن على قيادة الشعب الفلسطيني، وأنها ستحول الدين لمصالح شخصية وحزبية ضيقة، وأن حركة حماس ستكمم الأفواه، وأنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل (وكالة معاً، ٢٠٠٦/١/١٥م).

كما قامت وسائلها الإعلامية بطرح تحليلات سياسية في مواقعها الإخبارية على الشبكة الإلكترونية، من النتائج التي سيلقاها الشعب الفلسطيني في حال فوز حركة حماس بالتشريعي، وشكك الناطقون باسم حركة فتح ورموزها حول هدف حركة حماس من المشاركة في الانتخابات في ظل تحريمهم لها في عام ١٩٩٦م (صحيفة إيلاف، ٢٠٠٦/١/١٥م)، وحاولوا التقليل من تجربة حركة حماس وقدرتها على تحقيق برنامجها، وأصدرت حركة فتح وثيقة داخلية أوصت فيها كوادرها بالتركيز على سلبيات حركة حماس وأخطائها (صالح، ٢٠٠٨م: ١٢)، كانت الحملات الانتخابية المتبادلة من كلا الطرفين هي بداية للاحتدام الإعلامي الذي تفجر بعد إعلان فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، مما عكس غضباً شديداً داخل صفوف حركة فتح والمناصرين لها (خلف، ٢٠٠٧م).

استمرت المناكفات السياسية الإعلامية حتى بعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية، وواصلت حركة فتح حملتها الإعلامية المضادة، وزادت تصريحات قادة الحركة نقداً لحركة حماس، فقد وصف صائب عريقات في تصريح له برنامج حركة حماس بأنه بمثابة انقلاب مفسراً أنه عندما يكلف الرئيس شخصية لتشكيل الحكومة المقبلة سيكلفه وفق برنامجه السياسي، وإذا رفض المجلس التشريعي الحكومة، فهذا سيعني انقلاب أحمر وبداية للأزمة (جريدة الأيام، ٢٠١٦/٢/١٩م: ٧).

أما إعلام حركة حماس فقد حاول الإشارة إلى أن حركة فتح هي حركة علمانية ترتبط أجندتها بالأجندة الأمريكية والإسرائيلية، من خلال تركيزها على الجانب الديني للقضية الفلسطينية، وعلى فشل العملية السلمية الممثلة في اتفاقية أوسلو، طارحة نفسها على أنها المنقذ للشعب الفلسطيني وللقضية الفلسطينية من وحل هذه العملية مشيرة إلى أن فوزها بالانتخابات انتصاراً للمقاومة (صحيفة إيلاف، ٢٠٠٦/١/٣١م).

لقد تميزت الخطابات السياسية لقادة وزعماء الحركتين على مدى عدة شهور بالتحريض العنيف ضد الآخر، وبدأت قيادات حركة حماس باتهام زعماء حركة فتح بأنهم وراء فرض الحصار على الشعب

الفلسطيني، وبدأ تراشق وكيل الاتهامات لحركة حماس من قبل حركة فتح بدعوى أن الحكومة الحالية لا تستطيع أن تقود سفينة الوطن إلى الاستقلال، وليس لديها أدنى خبرة في التعامل مع السلطة وممارستها. وكانت الحرب الإعلامية تتضخم مع مرور الوقت بتزايد الخلاف السياسي، ومع احتدام الخلاف السياسي انتقلت الأزمة وبشكل دراماتيكي سريع من معركة إعلامية إلى حرب بنادق، واقتتال بين أبناء الشعب الواحد المنتمين إلى حركات مختلفة، وأصبح يومياً يسقط القتلى والجرحى، ومما زاد الوضع سوءاً أن القادة من كلا الحركتين أصبحوا يتصارعون ويتسابقون على إدانة كل منهما الآخر في الصحف، وفي الإذاعات، وعلى شاشات التلفزة، وأصبحت المواقع الالكترونية التابعة للحركتين، ترسم صورة الآخر على أنه الأسوأ، ومع مرور الأيام أصبح المواطن الفلسطيني يشاهد أو يسمع كل متحدث باسم إحدى الحركتين يشير بأصابع الاتهام إلى قائد ومتحدث من الحركة الأخرى. وهذا العمل غير محتوى وجه الخطاب السياسي الإعلامي من خطاب كان يدعو إلى الوحدة، إلى خطاب محرض على الفتنة والانقسام والاقتتال (الهوارين، ٢٠٠٧م: ١١٩).

العمل الإعلامي الحزبي شأنه شأن أي عمل إبداعي أخر ناتج عن تفاعل الفكر مع الأهداف التي يتحرك في إطارها ومرتبط بمبادئ الحزب التابع له، فلا يسمح بأي نشاط إبداعي خارج إطار فكره أو مناقض لذلك الفكر، من هنا تزول الفوارق الأساسية، التي كانت موجودة بين الصحفي الذي تنحصر مهامه في نقل الأخبار والحقائق إلى الجمهور بكلّ مصداقية وأمانة، وبين الكادر السياسي الحزبي الذي تتركز مهامه في السيطرة على عقول الناس وكسبها في جميع القضايا المطروحة (سيروان، ٢٠٠٨).

فالإعلام الحزبي على الأغلب يتناول الوقائع من زاوية واحدة، وذلك يجعل الصورة الكاملة مبتورة، وهذه المعادلة طردية لها انعكاسات سلبية، ليس فقط على الجمهور العام، بل على أنصار الحزب لكونه يرسخ لديهم قناعات مشوهة، ورؤية مختلة (خلف، ٢٠٠٨: ٦٦)، ومع مرور الوقت يشعر الإعلامي الحزبي بالملل من طبيعة عمله، الذي يضطره لاستخدام عبارات إيديولوجية وسياسية معينة تلقى صدى لدى جمهور الحزب فقط، لكنها تبقى بعيدة كل البعد عن باقي افراد المجتمع، ويصبح وكأنه مجرد بوق دعائي، مجبر على قبول ما تمليه عليه قيادته السياسية من مواقف، مرة بحجة التوجه، وأخرى بحجة الإسهام في تحسين العمل (تريان).

٢،١٠،٤ المتغيرات السياسية وعلاقتها بأزمة الوعي السياسي الطلابي:

بعد مرور خمسة عشر عاماً على توقيع اتفاقية القاهرة وما رافقها من تغيرات عميقة في النظام السياسي والحياة السياسية الفلسطينية، لا زال الجدل والاختلاف قائماً حول معنى ومفهوم هذه التغيرات والتطورات وطبيعة علاقتها بآفاق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وإمكانياتها.

ولعل أبرز هذه المتغيرات التي شهدها الواقع الفلسطيني هو نشوء سلطة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية وتوقيع منظمة التحرير وإسرائيل ثماني اتفاقيات سلام، وكذلك اندلاع الانتفاضة في أيلول عام ٢٠٠٠م، والعودة إلى الكفاح المسلح، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة واجتياح الضفة الغربية في عملية السور الواقي عام ٢٠٠٢م، واقتحام حركة حماس وقوى المعارضة الفلسطينية للنظام السياسي، مما ينتج عنه إعادة تشكيل للنخبة السياسية الحاكمة.

ولعل المتغير الأخطر الذي شهده ويشهده الواقع الفلسطيني هو حالة الانقسام والتشتت والاختلاف الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل تعدد مصادر السلطة والقرار خلال الانتفاضة الثانية، وقد بلغ هذا الخلاف ذروته بعد الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، وتحديداً بعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية. إضافة إلى متغيرات أخرى مثل الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية، ومحاولة تهويد القدس، وفشل عملية التسوية.

في ظل هذا الواقع المؤلم عانى الشعب الفلسطيني أشد المعاناة، فهناك فجوة كبيرة بين السيطرة الإسرائيلية وبين آمال الفلسطينيين وطموحهم، كما ضاق هذا الشعب من سلوك سلطته الوطنية، ومن مظاهر الفساد، وغياب سلطة القانون، مما أدى إلى ازدياد حالتي التردي في مستوى المعيشة واستبعاد الأمل في تحقيق الأهداف الوطنية.

وقد فشلت الحركة السياسية بجميع مكوناتها في مواجهة هذا الواقع المعقد، كما عجزت عن تحقيق أي من الأهداف أو الشعارات التي طرحتها لحل قضيتها الوطنية، كما فشلت أيضاً في الاستمرار بالانتفاضة وتحويلها إلى مدخل للتحرير الشامل وتجسيد المشروع الوطني.

ويمكن أن ننظر إلى هذا الفشل على أنه دليل قائم بذاته تبرز خلاله الإشكاليات البنيوية والتنظيمية والبرامجية التي أثرت بالسلب على حجم الانتشار والتأييد الجماهيري للقوى السياسية الفاعلة، وقدرتها على قيادة هذه الجماهير، حيث تفتقر هذه التنظيمات إلى الرؤية المستقبلية والاستراتيجية الواضحة والمتكاملة.

وأمام هذا الواقع لا بد من وقفة تقييم للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، ومن الملاحظات التي تتكرر في شأن الحركة السياسية الفلسطينية بمكوناتها الرئيسة، أحجامها عن المراجعة النقدية لسياساتها واستراتيجياتها وبنيتها وأشكال نضالها عند كل منعطف ومرحلة جديدة، وعدم اهتمامها بالتعلم من تجاربها (هلال، ٢٠٠٣م: ١٥).

إن التنظيمات الفلسطينية تحتاج إلى دراسة لاستنباط العبر من التطورات الحاصلة على الساحة الفلسطينية، وبحاجة لمراجعة الفكر والبرامج لديها، ومراجعة مواقفها من مجمل التغييرات والتطورات الحاصلة في حقل الصراع العربي–الإسرائيلي، وتحديداً فيما يتعلق بأشكال النضال الممكنة، فجميع القوى السياسية تعيش حالة أزمة وصلت إلى حد العداء مع شرائح كبيرة من الجمهور المعارض خصوصاً في ظل الانقسام، يتطلب تجاوزها جهوداً عظيمة وقدرة على الإبداع واستعداداً للقيام بتغيرات عميقة على مستوى البرنامج، وعلى مستوى التكتيك السياسي، وكذلك على المستوى التنظيمي وآليات اتخاذ القرار (العاروري، ١٩٩٥م: ٤٥).

إن مقولة الأزمة ليست جديدة على الحالة النضالية الفلسطينية، فخلال مرحلة النضال الوطني لازمت هذه المقولة كل أدبيات التنظيمات الفلسطينية، وأجهدت التنظيمات نفسها في تحليل مضمون هذه الأزمات ومسبباتها، إلا أنهم فشلوا في تحديد أساليب الخروج منها وتخطيها، ليزيد عمقها. علماً بأن البحث والتحليل العلمي النقدي لهذه الأزمات هو عمل سياسي بحد ذاته، وهو وسيلة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي، وخطوة نحو إيجاد برامج سياسية وفكرية ملموسة تلامس وعي الجماهير وتفكيرهم.

إن أزمة التنظيمات الفلسطينية لم تكن أزمة في جانب واحد، بل كانت أزمات معقدة ومركبة بحيث لا يجدي معها إلا الوقوف الدائم أمامها عند كل محطة بجدية وإخلاص، ولكن ما جرى عند معالجة هذه الأزمات المركبة إنما هو الهروب من الحقائق الكبرى نحو معالجات ساذجة لمظاهر هي نتائج لهذه الأزمات وليست أسباباً لها، والاكتفاء بالحديث عن المظاهر في الأدبيات دون الخوض في أعماق المشكلة ووضع السبل العملية لتجاوزها (جرادات، ١٩٩٩م: ١٢–١٣).

مما يزيد من صعوبة الأزمة القاتلة، هو الميل السياسي الخطير لدى هذه الأحزاب في المرحلة الراهنة الذي يتلخص في النزعة للانقسام إلى قطبين: أولهما، قطب يرى أن هذه الأحزاب شاخت وأصبحت من الماضي ولا يمكن تغييرها أو إصلاحها، ويؤدي هذا إلى ترك صفوف الحزب، بل يقود إلى العداء للحزبية. وثانيهما، يزداد تعنتاً وتمسكاً بما هو قائم إلى درجة التعصب العقائدي وتحميل الانفتاح والديمقراطية مسؤولية الانهيارات الحاصلة، وكلا القطبين عدو لأي تطوير في أوضاع الخارطة السياسية الفلسطينية.

٢،١٠،٥ التوظيف الإعلامي للكتل الطلابية (حركة الشبيبة، الكتلة الإسلامية):

إن الحديث عن الطلبة بوصفهم حركة، يعني أن هذه الحركة تضم طلاباً ينتمون إلى أصول طبقية متباينة، وبفعل اختلاف هذه الأصول بالإضافة إلى العوامل الأخرى وعلى رأسها الانتماء الثقافي بمعنى الانتماء إلى جو ثقافي منسجم من خلال المحاضرات الدراسية والأنشطة الطلابية والنقاشات في الساحات والكفتيريات وفي كل مكان داخل المؤسسات التعليمية، يجعلهم يلعبون أدواراً شبابية وطلابية واجتماعية، بالإضافة الى سعيهم لتحقيق مطالب نقابية خاصة بهم (سالم، ١٩٨٣م، ص١٨-١٩).

ويرى (الموساوي، ٢٠١٠م)، أن الحركة الطلابية "تمثل حركة اجتماعية تحررية رافضة بطبيعتها. إنها حركة وليدة التناقضات التي يعيشها المجتمع، مما يخول لها، وبحكم التماسك والتكتل الممكن تحقيقه كذلك داخل الكيان الطلابي، وحدة الفعل وشمولية الموقف".

استخدم طلبة الجامعات الفلسطينية وعلى رأسهم النشطاء في الكتل الطلابية الأشكال الإعلامية المختلفة بقصد التواصل مع جمهور الطلبة، وإيصال مواقفهم وأطروحاتهم للجميع، مع مواكبتهم للتطورات الحديثة في مجال الاتصال والتواصل.

ومن أهم الوسائل الإعلامية التي استخدمتها حركة الشبيبة والكتلة الإسلامية في ممارسة أنشطتها داخل الجامعتين: الاحتفالات، والتي تنظم على مدار العام الدراسي، وفي مناسبات تحمل صفة الوطنية والدينية، واستخدمت كذلك الندوات التي تعالج قضايا اقتصادية أو اجتماعية، أو سياسية أو ثقافية، حيث تفسح المجال للنقاش وإبداء وجهات النظر المتباينة.

واستخدمت أيضاً المجلات التي تصدر في فترات زمنية مختلفة، والبيانات الصادرة عن جهة معينة لإيضاح موقف معين أو للتعبير عن حدث ما، كذلك استخدمت الملصقات، وهي عبارة عن تعميمات تعلق على الجدران، وتعد من وسائل الإعلام المقروءة، لأنها تعطي للطالب تعبيرات موجهة. وهناك أيضاً اللقاءات والمقابلات الشخصية أثناء دخول الطلبة إلى الجامعة في بداية العام الدراسي، والتي تعد وسيلة ناجحة للكتل الطلابية للاستقطاب والترويج لأفكارها.

تجدر الإشارة أولاً إلى التفريق بين منظمة الشبيبة الفتحاوية وحركة الشبيبة الطلابية، إذ تعرف منظمة الشبيبة الفتحاوية بالإطار الشبابي المنبثق عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح – والملتزم ببرنامجها العام، في كافة أماكن تواجد الشبيبة في الوطن والشتات (منظمة الشبيبة الفتحاوية، الباب الأول، مادة (١)).

وتنقسم العضوية في منظمة الشبيبة الفتحاوية إلى: عضوية عاملة، أن ينتمي العضو للفئة العمرية من (١٦-٣٥)، عاماً (منظمة الشبيبة الفتحاوية، الباب الأول، مادة (٤))، وعضوية مراقبة، أن ينتمي العضو للفئة العمرية من (١٢-١٦)، عاماً (منظمة الشبيبة الفتحاوية، الباب الأول، مادة (٥))، وعضوية شرف، الأعضاء السابقون في الأطر القيادية لمنظمة الشبيبة الفتحاوية وذات دور بارز فيها (منظمة الشبيبة الفتحاوية، الباب الأول، مادة (٦)).

بينما يؤكد النظام الداخلي لحركة الشبيبة الطلابية على أنها "الإطار الطلابي الفتحاوي في الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية (حركة الشبيبة الطلابية، الفصل الأول، مادة (١)).

وتشترط العضوية في حركة الشبيبة الطلابية على أن يكون الطالب المسجل رسميا في أحد المراكز التعليمية والملتزم بشروط عضوية الشبيبة، والمسدد اشتراك العضوية، أو المسجل في أحد فروع لجنة الشبيبة الثانوية، والملتزم بهذا النظام (حركة الشبيبة الطلابية، الفصل الأول، مادة (٣)).

إذ تركز حركة الشبيبة الطلابية في رسالتها والغاية من وجودها على ترسيخ الانتماء الحركي والوطني، وبناء وصقل الذات، وتعزيز القدرات، وتنمية المواهب، والحفاظ على قيم تربوية أصيلة مستمدة من عمق حضارتنا العربية والإسلامية، وترسيخ روح العمل التطوعي لدى أبناء الشبيبة، وتعزيز دورها ومكانتها في الحركة الطلابية والشبابية فلسطينياً وعربياً وعالمياً، للحفاظ على الهوية الفلسطينية نحو التحرر والاستقلال الوطني (حركة الشبيبة الطلابية، الفصل الأول، مادة (٤)).

وتعد مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، المرجعية التنظيمية الحركية العليا لكافة أطر وهياكل وفعاليات وتشكيلات الشبيبة الطلابية، وبذلك هي المسئولة عن توفير الاحتياجات المادية والإدارية لإنجاح برامج وأنشطة الشبيبة في مختلف تشكيلاتها (حركة الشبيبة الطلابية، الفصل الأول، مادة (٣٩)).

كما تعد حركة الشبيبة الطلابية النظام الداخلي والبرنامج السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الموجه الأساسي لها في وضع الخطط والبرامج والمشاريع والأنشطة والفعاليات الطلابية (حركة الشبيبة الطلابية، الفصل الأول، مادة (٩)).

تسعى حركة الشبيبة الطلابية لتحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي: (حركة الشبيبة الطلابية، الفصل الأول، مادة (٥))، تأطير حركة الشبيبة الطلابية، وحشد طاقات أبنائها في معركة التحرير، وبناء الدولة. وتعزيز حضور حركة الشبيبة لتأخذ دورها الطليعي في قيادة الحركة الطلابية والشبابية الفلسطينية. وترسيخ قيم ومبادئ الانتماء الحركي والوطني والقومي والإنساني لدى أبناء الشبيبة. والحفاظ على رسالة

الشبيبة، وتعزيز آليات التواصل بين أجيال الشبيبة. ومأسسة الشبيبة وتأطير وتنظيم أبنائها بما يخدم المصلحة التنظيمية والوطنية. وتعزيز فرص المشاركة السياسية لأبناء الشبيبة في المؤسسات الحركية والوطنية والرسمية. وترسيخ الثقة بالانتماء للوطن والهوية، وتعزيز قيم التسامح، والحوار البناء، والثقة بالنفس، والاحترام المتبادل بين أبناء الشبيبة والمجتمع. وتعزيز أواصر علاقات الشبيبة مع الكتل الطلابية الأخر ى بما يساهم في تعزيز الحوار الداخلي، واحترام وقبول الرأي الآخر. وترسيخ العلاقة الأخوية مع الاتحادات الطلابية والشبابية العربية بما يعزز الشراكة والتواصل في الإطار الأخوي العربي. وبناء علاقات الشراكة والتشبيك مع الاتحادات الطلابية والشبابية الدولية بما يعزز التضامن والتعاون الطلابي والشبابي الدولي.

تعتمد حركة الشبيبة الطلابية في عملية الاستقطاب والتجنيد السياسي بين صفوف الطلبة على العديد من الوسائل والأدوات، وجميعها تصب في خانة إقناع الطلبة بالانخراط في صفوفها والمشاركة معهم في الأنشطة الطلابية، ومن أهم هذه الوسائل والأدوات:

١- البيانات والمنشورات: تعد البيانات والمنشورات بمثابة الخطاب الرسمي للحركة الطلابية الفلسطينية والأكثر شيوعا في عملها، فهي موجهة بالدرجة الأولى إلى طلبة المؤسسات التعليم العالي أكثر ما هي موجهه للمجتمع الفلسطيني (إسعيد، ٢٠٠٣م: ٧٤).

٢- المهرجانات والاحتفالات: تنظم حركة الشبيبة الطلابية خلال كل عام دراسي، سلسلة من المهرجانات والاحتفالات بالمناسبات الوطنية والسياسية والنقابية؛ فمثلا مهرجان يوم الأسير، أو يوم الأرض، أو احياء ذكرى النكبة الفلسطينية، أو ذكرى انطلاقة حركة فتح أو ذكرى رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أو ذكرى استشهاد رمز من رموز حركة فتح؛ مثل سعد صايل وصبري صيدم وخليل الوزير، بالإضافة إلى مهرجانات إحياء التراث الفلسطيني، وتكريم الطلبة الخرجين والأوائل من الطلبة، وتكريم الهيئة التدريسية وغيرها من المناسبات الأخرى (بيان حركة الشبيبة، النجاح، ٢٠١٢م). وتهدف هذه المهرجانات والاحتفالات الى جذب الطلبة ومشاركتهم فيها، وفي إعدادها والإشراف عليها (مقابلة مع رياض حسان، ٢٠١٨م).

٣- المواد الإعلامية والشعارات: تمتاز المواد الإعلامية والدعائية (الملصقات والصور والشعارات)، التي تستخدمها حركة الشبيبة الطلابية في عملية الاستقطاب والتجنيد السياسي بأنها مختصرة وتحمل مضامين نقابية وسياسية، حيث تأخذ الملصقات والصور أشكالاً متعددة ومتنوعة منها ما هو ورقي أو جلدي أو ملصقات أو معلقات أو رسومات أو مجسمات، ومنها ما هو مؤقت خاص بقضية سياسية معينة؛ مثل

الملصقات الخاصة بدعم توجه القيادة الفلسطينية في الأمم المتحدة لطلب عضوية الدولة (بيان حركة الشبيبة، النجاح، ٢٠١٢م)، أو قضية نقابية معينة؛ مثل قضية تعديل نظام المعدلات في جامعة النجاح (بيان حركة الشبيبة، النجاح، ٢٠١١م)، ومنها ما هو دائم لمعظم مراحل العمل الطلابي لحركة الشبيبة الطلابية مثل نشر صور الشهداء والأسرى والتعبير عن مدى اعتزازهم بهم (بيان حركة الشبيبة، النجاح، ٢٠٠٥/٢٠٠٦/٢٠٠٨/٢٠٠٩م)، بالإضافة إلى مواد إعلامية ذات طابع اجتماعي طلابي تحمل عبارات تهنئة أو تعزية.

أما الشعارات التي رفعتها حركة الشبيبة الطلابية فقد حملت مدلولاً سياسياً تارة، ومدلولاً نقابياً تارة ثانية، ومدلولاً جمع ما بين السياسي والنقابي تارة أخرى، وجرت العادة أن يتم تدوين بعض شعاراتها في بياناتها ومنشوراتها، فمثلا رفعت حركة الشبيبة الطلابية شعار "من بحر دماء الشهداء نصنع الدولة" أو شعار "باقون هنا...صامدون هنا... لنا هدف واحد"، أو شعار "رهان المستقبل وعهد الشهداء"، أو شعار "نحن الشبيبة فخر الأمم...علم وساعد وقلم"، والأمثلة على الشعارات التي حملتها حركة الشبيبة الطلابية كثيرة ومتنوعة (بيان حركة الشبيبة، النجاح، ٢٠٠٥/٢٠٠٨م).

كما اعتمدت حركة الشبيبة الطلابية تسمية مهرجاناتها أو معارضها القرطاسية بمسميات للدلالة على مواقفها السياسية والنقابية، مثلا مهرجان نصرة الأقصى أو مهرجان الحرية لأسرى الحرية أو معرض بيت الطالب، أو تسمية مهرجانات تخريج الطلبة أو استقبال الطلبة الجدد فوج منظمة التحرير الفلسطينية أو فوج فرسان الوحدة الوطنية وغيرها من المسميات (بيان حركة الشبيبة، النجاح، ٢٠١٢م).

ترى حركة الشبيبة الطلابية أن استخدام المواد الإعلامية والشعارات ذات أثر كبير في عملية الاستقطاب والتجنيد السياسي، حيث تعمل على جذب الطلبة نحو رؤيتها للعمل الطلابي ودفعهم نحو المشاركة في نشاطاتها اليومية، والاطلاع على إنجازاتها في القضايا النقابية وتاريخها النضالي ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقراءة حقيقية لرأيها في القضايا السياسية المثارة على الساحة الفلسطينية (مقابلة مع رائد موقدي، ٢٠١٨م).

٤- الصحف والمجلات: تصدر حركة الشبيبة الطلابية العديد من الصحف والمجالات والنشرات بشكل دوري أو غير دوري، وتوزع مجانا لتكون بمتناول جموع الطلبة، وتعرض من خلالها إنجازاتها النقابية وأنشطتها خلال الأعوام السابقة، ومطالبها ومطالب الحركة الطلابية الفلسطينية بشكل عام، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وتقديم إجابات حول تساؤلات الطلبة، وتتناول الصحف والمجالات أيضا مضامين

وموضوعات سياسية ضمن التوجه السياسي العام لحركة الشبيبة، ولا تخلو بعضها من وجود مسابقات ثقافية بين الطلبة، ووجود زوايا لتعبير الطلبة عن آرائهم ومواهبهم وإبداعاتهم سواء كانت على شكل مقالات أو رسومات أو قصائد شعرية (مقابلة مع رسلان اشتية، ٢٠١٨م).

٥- الدورات والندوات: تنظم حركة الشبيبة الطلابية العديد من الدورات والندوات ذات المواضيع المختلفة والمتعددة الجوانب، منها الدورات التعليمية؛ مثل دورات تقوية محادثة اللغة الانجليزية، أو دورات كيفية التعلم على البرامج الالكترونية، أو دورات بعلم المحاسبة والهندسة، كما تعقد دورات غير منهجية؛ مثل دورات إعداد كادر طلابي، ودورات تثقيف وتحليل سياسي، كما تعمل حركة الشبيبة الطلابية على عقد العديد من الندوات وتستضيف خلالها شخصيات أكاديمية وإعلامية وسياسية واجتماعية واقتصادية وغالبا هذه الشخصيات من لون واحد مؤيد للسلطة الفلسطينية ولحركة الشبيبة، للحديث عن الأوضاع الفلسطينية والمشاكل السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكيفية التعامل معها والية الحلول لها (مقابلة مع رائد موقدي، ٢٠١٨م).

تهدف حركة الشبيبة من وراء عقد الندوات والدورات للاستقطاب السياسي ورفع مستوى الوعي السياسي والتثقيف الوطني، وحث الطلبة المستفيدين من هذه الدورات على المشاركة السياسية والانخراط في العمل الطلابي وتقديم المساعدة لهم فيما تخص حياتهم العملية والتعليمية ورفع مستواهم الأكاديمي (مقابلة مع كريم خروب، ٢٠١٨م).

يرى الباحث أن هذا التوظيف الإعلامي لحركة الشبيبة الطلابية المتمثل في الاستقطاب السياسي، تستخدمه الكتلة الإسلامية أيضاً في استقطاب الطلبة، لخطها السياسي.

٢،١١ التنظيمات السياسية الفلسطينية (الواقع والمهام):

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تقسيم الوطن العربي في أعقاب مخططات التقسيم والتجزئة (سايكس-بيكو، سان-ريمو، صك الانتداب)، وأصبحت هناك كيانات سياسية جديدة خلقتها القوى الاستعمارية الأوروبية، ومع مرور الزمن بدأت هذه الكيانات السياسية تطالب السكان بالولاء المطلق والطاعة التامة لمؤسساتها ورموز السلطة فيها، وقد شجعت هذه الكيانات الاستعمارية الجديدة تطور حركات تحرر وطنية كان هدفها تأكيد الاستقلال عن طريق الاستعمار، وإقامة سيادة عربية فوق الأرض العربية (مناويل ماساسيان، الصراع السياسي، ١٩٨٥: ٥٦).

وبصدور وعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢م، واحتلال القوات البريطانية فلسطين في ١٩١٧/١٢/٩م وابتداء مرحلة جديدة من النشاط الصهيوني على أساس وعد بلفور، كان من الطبيعي أن يتركز نشاط الفلسطينيين الذين أسهموا في الحركة العربية القومية أنفسهم متروكين وحدهم تقريباً، ولم يكن في فلسطين قبل ذلك تنظيمات سياسية وطنية قد التحقت بالتنظيمات العربية والهيئات التمثيلية الموحدة (حوراني، فيصل. الحركة الوطنية، ١٩٨٥: ٤).

ومع نمو مخاطر الوجود الصهيوني وترسخ مظاهر الكيان اليهودي في فلسطين، انتهت الحركة الصهيونية الفلسطينية إلى القناعة بأن عليها أن تخوض المجابهة مستقلة عن مؤسسات الحركة العربية القومية التي تشتت أو تبددت بالفعل (حوراني، الحركة الوطنية، ١٩٨٥: ٤)، وبالفعل أفرز الواقع الجديد في فلسطين وعياً بالذات الفلسطينية أدى إلى تشكيل تنظيمات وتشكيلات سياسية مختلفة، فقد ظهرت التنظيمات والأحزاب والحركات السياسية في فلسطين في العشرينات والثلاثينيات من القرن العشرين، أي مع نشوء وطنية فلسطينية في مواجهة الدولة الاستعمارية (ممثلة بالانتداب البريطاني)، وحركة الاستيطان الصهيوني.

وعلى الرغم من تباين هذه الأحزاب في بعض جوانب برامجها، وتحالفاتها وقاعدتها الاجتماعية وأساليب نضالها، إلا أنها اشتركت في دعوتها إلى الاستقلال الوطني (هلال، جميل، التنظيمات والأحزاب، ٢٠٠٦: ٣٧).

٢،١١،١ التشكيلات السياسية الفلسطينية (١٩٤٨م–١٩٦٤م):

نجحت الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨م في سلب الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية، وأقامت فوقها دولتها، وقد شهد هذا العام أكبر عملية إبعاد (ترانسفير)، للشعب العربي الفلسطيني عن طريق الارهاب والتدمير والقتل، وكان من نتائج حرب عام ١٩٤٨م تحول المجتمع الفلسطيني الموحد إلى تجمعات جغرافية متفرقة ومتمزقة، وأدى هذا التبعثر والتشرذم إلى تبعثر قوى الحركة الوطنية وتفرقها ولم يعد من الحركة الوطنية إلا فتات لم يعتد به، وكان من نتائج الحرب أيضاً خضوع الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية حتى اصبحت جزءاً منها، وقطاع غزة لإدارة مصرية، وبهذا لم يبق للفلسطينيين ما ينشئون عليه كيانهم أو يقيمون عليه سلطة خاصة بهم، وفي هذا الوضع تحققت السيطرة العربية على الشأن الفلسطيني، وشكلت الشعارات القومية بتنوعها الغطاء لهذه السيطرة، وانعكست هذه الأحداث على

تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وتشكيلاتها السياسية والذي بدوره انعكس على تشكل الوعي السياسي لديها، ويمكن القول أن هذه التشكيلات السياسية مرت في مرحلتين:

المرحلة الأولى: التشكيلات السياسية (١٩٤٨م-١٩٥٩م):

شهدت هذه المرحلة بروز عدة تشكيلات سياسية ما بين الوطنية والقومية، ومن ابرزها:

١- التيار القومي:

ساهم احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م في إعادة إحياء التيار القومي العربي، وسيطر على غيره من التيارات الفكرية الأخرى في الساحتين العربية والفلسطينية، ومن أبرز هذه التيارات: حزب البعث، حركة القوميين العرب، والتيار الناصري.

ظهرت مساهمات العقيدة القومية خلال هذه الفترة الزمنية على أفضل وجه في مجال القضية الفلسطينية في تطوير محتوى هذه العقيدة، بحيث تحتل القضية الفلسطينية الحيز الرئيس في سلم اولوياتها، فالفكر القومي اعتبر مسألة تحرير الأراضي المحتلة الهدف الاساسي للحركة القومية، وكذلك خلقت المنظمات القومية مشاعر مشتركة بوحدة الانتماء والمصلحة والمصير، وعملت على ربط المواطنين العرب بقضية فلسطين وحفزتهم على المشاركة فيها والتضحية من أجلها، فكانت قضية فلسطين تكتسب المزيد من الحيوية والفاعلية كلما ازدادت هذه المشاركات والتضحيات (فارس، هاني، القومية العربية، ١٩٨٩: ١٥٩-١٦٠)، وأفرد حزب البعث بسبب طبيعته وتوجهاته القومية حيزاً كبيراً من اهتماماته ونشاطه للقضية الفلسطينية، وساهم في إنتاج فكر سياسي فلسطيني، أو فكر متجه نحو فلسطين خاصة بعد أن نجح في استقطاب عدد من المناضلين الفلسطينيين الذين صار لهم حضوراً فاعلاً في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وبعد ذلك في قطاع غزة (الشريف، ماهر، البحث عن كيان، ١٩٩٥: ٤٩). وكذلك احتلت المأساة الفلسطينية ودروسها جزءاً كبيراً من اهتمامات حركة القوميين العرب التي تأسست في بداية الخمسينات من قبل مفكرين مسلمين ومسيحيين في بيروت، واعتبرت الحركة أن إخفاق الجيوش العربية سنة ١٩٤٨م كان النتيجة المباشرة للشرذمة السياسية في العالم العربي، وأن توحيد البلاد العربية سيولد القوة اللازمة لمسح العار (كوهين، امنون، الأحزاب السياسية، ١٩٨٨: ١٧٤)، وانطلاقاً من هذا الفكر استطاعت حركة القوميين العرب إعطاء الأولوية لقضية الوحدة العربية على ما عندها من قضايا، رابطة بذلك بين الوحدة والثأر من اليهود على أساس شعار: لا حدود ولا يهود، ففي نظرها كانت الوحدة هي الوضع الطبيعي للأمة العربية، وأن كل خطوة في سبيل الوحدة هي خطوة في سبيل النصر، وكل خطوة بعيدة عن الوحدة هي سير أكيد نحو الهزيمة (الشريف، ماهر: ٦٩).

وكان التيار الناصري الذي امتد منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م حتى وفاة عبد الناصر، وقد شهد تصاعداً مستمراً في النزاع العربي الإسرائيلي. هذه الثورة التي كانت ثورة مصرية خالصة ولم تتعرض للقضية الفلسطينية من قريب أو من بعيد، فقد تمحورت أهداف وطموحات الثورة المصرية حول قضيتين أساسيتين هما: قضية الاستقلال الوطني، وبناء الدولة المصرية الحديثة على أساس من الكفاءة والعدل. ولم تفرض القضية الفلسطينية نفسها على الواقع المصري إلا من خلال تأثيرها على هاتين القضيتين المحورتين (نافعة، حسن، مصر والصراع، ١٩٨٦: ٢٢-٢٣)، اللتين تركتا أثراً على وعي الفلسطينيين بحقوقهم السياسية والوطنية وزيادة تمسكهم بحق الاستقلال الوطني وبناء الدولة المستقلة.

وقد رأى التيار الناصري أن مصر طرف أساسي ومباشر في الصراع العربي –الإسرائيلي، ليس فقط بسبب الجوار بينها وبين إسرائيل مما يجعلها إحدى دول المواجهة معها، وإنما أيضاً استناداً إلى حقيقة أن مصر عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، والدولة المضيفة لمقرها، وطرف موقع على اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة عام ١٩٥٠م، بالإضافة إلى أن قطاع غزة وهو أرض فلسطينية كان واقعاً تحت الإدارة المصرية المباشرة وتلك التزامات ومسؤوليات ورثتها الحقبة الناصرية عن الفترة السابقة (نافعة، ١٩٨٦: ٢٣)، وهذه المعطيات فرضت على مصر أن تتعامل مع الصراع العربي –الإسرائيلي على أنه صراع قومي وليس صراعاً محلياً، ومن الواضح أن التيار القومي العربي، حركة وعقيدة، لم يتمكن في تجربته خلال هذه الفترة، على الرغم من انتشاره من تحقيق أي من أهدافه، وفشل هذا التيار في تطوير البنى والمؤسسات التي تصلح لتعبئة الجماهير، مع أن الجماهير كانت تعبر باستمرار عن تأييدها للفكرة القومية، وبقى العمل القومي مقتصراً على النخبة، مما ساهم في انهيار هذا التيار حركة وعقيدة، مما ترك أثراً سلبياً على الآمال المتعلقة بالفكرة القومية وبالتيار القومي.

٢- التيار اليساري:

كان من نتائج حرب عام ١٩٤٨م انقسام الحركة الشيوعية الفلسطينية المتمثلة في عصبة التحرر الوطني في فلسطين والتي تشكلت في بدايات عام ١٩٤٣م كتنظيم وطني تقدمي عريض، كان على رأسه حركة الشيوعيين العرب (الشريف، ١٩٨١: ١٠٩)، حيث انقسمت إلى ثلاثة اقسام: القسم الأول، كان في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، توحد فرع العصبة هناك مع الحزب الشيوعي الفلسطيني في أيلول ١٩٤٨م وشكلوا الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفي العام نفسه ١٩٤٨م تجمعت العناصر القيادية، عصبة التحر الوطني في الضفة الغربية وواصلت العصبة نشاطها، وقامت بتوحيد نفسها مع الحلقات الماركسية التي كانت قائمة في الأردن، وتشكل الحزب الشيوعي الأردني عام ١٩٥١م، الذي حدد في برنامجه المهام

المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في استعادة ارضه ووحدتها وتقرير مصيره والعودة إلى وطنه (عوض الله، ٢٠٠٠: ٩٩).

وفي قطاع غزة شكل أعضاء العصبة عام ١٩٤٩م قيادة خاصة بهم تتبع قيادة العصبة المركزية في الضفة الغربية (أبو عمرو، أصول الحركات، ١٩٨٧: ٣٧)، وعانت العصبة من ضعف شديد في النشاط بسبب الاعتقالات المتكررة لقياداتها، وبسبب انقطاع الاتصال بالضفة الغربية إثر إعلان الحزب الشيوعي الأردني والتخلي عن أسم العصبة، وصاحبه انضمام الشيوعيين في غزة إلى تنظيم سري جديد لمواجهة سياسات السلطة العسكرية المصرية القمعية المعادية للأحزاب والديمقراطية، فقد قررت قيادة العصبة في غزة ٢٣ آب ١٩٥٣م تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في غزة والذي مثّل استمراراً تاريخياً ونضالياً لعصبة التحرر الوطني (عوض الله، ٢٠٠٠: ١١٠-١١١).

ظل الشيوعيون الفلسطينيون ينظرون إلى قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية تحرر واستقلال، وعودة مشرديه إلى ديارهم، يدعون إلى إقامة دولة الشعب العربي الفلسطيني المستقلة استناداً إلى قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وطوال هذه المرحلة قرر الشيوعيون الفلسطينيون أن التحدي الأكبر هو العمل على ابقاء القضية الفلسطينية قضية حية عبر إفشال مؤتمرات الإمبريالية والصهيونية الرامية إلى إسكان اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم، وتصفية قضية فلسطين على أساس الأمر الواقع لصالح الاستعمار والصهيونية (الشريف، ١٩٨١: ٤١-٤٢).

٣- التيار الإسلامي:

أ- حركة الإخوان المسلمين:

لم يكن التيار الإسلامي في الضفة الغربية وغزة في هذه المرحلة متعدداً، بل كان مقتصراً على جماعتين هما: جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، ونتيجة ضم الضفة الغربية للأردن وغزة لمصر، أصبح لا يمكن الحديث عن حركة إسلامية مستقلة موحدة، ففي الضفة الغربية ألحقت حركة الإخوان المسلمين بالحركة في الأردن، أما في غزة بقيت الحركة مستقلة محافظة على طابعها الإسلامي وتاريخها، وقد ظهر التيار الإسلامي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨م، حيث أقامت جماعة الإخوان المسلمين شُعَباً لها في فلسطين عام ١٩٤٣م (المحامي، ٢٠٠٤: ١)، وجاء تشكيل الشُعب نتيجة لنشاط الدعاة المصريين، الذين أرسلتهم جماعة الإخوان في مصر إلى فلسطين بحكم مجاورتها لمصر، ولأهميتها

الدينية، وكذلك للأحداث السياسية التي شهدتها فلسطين والتي كانت موضع اهتمام عند جميع الحركات السياسية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين.

وقد بقي نشاط الدعاة المصريين فردياً دون أن يحدث صدى جماهيرياً كبيراً، إلى أن تدخل الإخوان المسلمون لمساعدة الفلسطينيين قبيل وأثناء حرب ١٩٤٨م (البرغوثي، ١٩٩٠: ١١).

كما بقي تنظيم الإخوان المسلمين في فلسطين هلامياً في الفترة التي سبقت سقوط غالبية الأراضي الفلسطينية في حرب ١٩٤٨م، وذلك على الرغم من أن كثيراً من فروع الحركة كانت قد تأسست في مختلف المدن الفلسطينية، وعلى أثر النكبة اعلنت فروع الإخوان في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والشرقية أيضاً، ولم يكن في ذلك الوقت أي تعاون من التنسيق والتعاون بين تلك الفروع، إلا بعد عام ١٩٥٣م، أصبح الإخوان المسلمين في الأردن بضفتيه الغربية والشرقية وحدة تنظيمية واحدة (البرغوثي، ١٩٩٠: ٦٨).

ومع انتشار فكرة جماعة الإخوان المسلمين وازدياد عدد مَنْ التزموا به من فئات الشعب المختلفة، بدأ وجود الإخوان في غزة يأخذ شكلاً محدداً، حيث تشكلت لهم أول شُعبه في غزة. وعندما ضُرب الإخوان في مصر عام ١٩٤٩م، اضطرت شُعبة الإخوان في غزة إغلاق أبوابها، وقامت قيادة التنظيم بتشكيل إطار علني بديل هو "جمعية التوحيد" التي اتخذها الإخوان واجهة لنشاطاتها السرية (أبو عمرو، ١٩٨٧: ٦٨).

إن ما يميز الإخوان المسلمين في غزة والضفة الغربية، أن دعوتهم تتألف من شقين: الأول دعوة دينية ودعوة للالتزام بالإسلام وبالعبادات وكل جوانب الحياة الدينية، والثاني يتعلق بالقضايا السياسية واليومية التي تهم الحكم والناس (البرغوثي، ١٩٩٠: ٧٥)، "ونظر الإخوان المسلمون إلى المعركة مع الصهيونية واليهودية باعتبارها معركة إبادة وإفناء، ورفضوا كل مشاريع التسويات السياسية للصراع القائم على أساس قرارات الأمم المتحدة، والتي كانت ترمي في نظرهم إلى تحويل مشكلة الحق الذي هُضم والوطن الذي سُلب والحرمات التي انتهكت إلى مشكلة بطاقة مؤن وتعويض يدفع ولاجئ يعود إلى دياره في ظل حكم اليهود (الشريف، ١٩٩٥: ٧٥).

ب- حزب التحرير الإسلامي:

برز هذا الحزب كتيار إسلامي في فلسطين سنة ١٩٥٣م، وبين أسباب قيامه بإنهاض الأمة من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه الأمة، والحزب يتبنى التثقيف السياسي والفكري للنهوض بالأمة،

وهذا الموقف النظري للحزب وتركيزه على الجانب الفكري والعقائدي دون ممارسة حرمة التأييد الشعبي والنفور منه (المحامي، ٢٠٠٤: ٢).

تعتبر أيديولوجية حزب التحرير أيديولوجية انقلابية راديكالية، لا يمكن للنظام أن يغض الطرف عنها، وعلى الرغم من عدم إتباع الحزب للعنف إلا أنه أعلن بصراحة أنه حزب سياسي لا يمكنه التهاون في خروج الحكام عن تعاليم الإسلام، لذلك اعتقد قادة الحزب منذ البداية أن عليهم الإطاحة بالنظام الأردني وأنهم قادرون على ذلك بسرعة (البرغوثي، ١٩٩٠: ٣٠).

وأعرب تقي الدين النبهاني مؤسس الحزب عن اعتقاده بأن نكبة فلسطين بتسليطها الأضواء على النواقص والسلبيات، قد أكدت أن الوضع العربي يحتاج إلى تبديل أساسي وانقلاب شامل في التفكير والاعتقاد والعمل، وأن انقاذ فلسطين لن يتحقق بالتالي إلا بعد أن يتكون المجتمع العربي تكويناً جديداً (الشريف، ١٩٩٥: ٧٧).

يرى الباحث بأن التيار الإسلامي في هذه المرحلة لم يحظى بوجود سياسي هام، ولم يشكل طرفاً رئيساً من أطراف القوى السياسية المتواجدة في الضفة الغربية وغزة، وبهذا لم تتمكن الحركات الإسلامية من تحقيق الهدف الأساسي من وجودها وهو ضرورة قيام الدولة الإسلامية وتطبيق المبادئ الإسلامية، واعتبار القران والسنة أساساً لكل جوانب الحياة، إلا أن هذه الحركات خلقت تجارب في نطاق العمل تمهد السبل لهذه الحركات للاستمرار والتطور، وتركت كذلك أثراً في توعية الجماهير دينياً وسياسياً.

المرحلة الثانية: إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني ١٩٥٩م-١٩٦٤م

ظلت القضية الفلسطينية طوال عقد كامل، بعد إعلان قيام إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب عام ١٩٤٨م، محصورة في نطاق البحوث المتعلقة باللاجئين، سواء في الجامعة العربية أو في هيئة الأمم المتحدة، واذا ما تجاوزنا الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، وحكومة عموم فلسطين برئاسة احمد حلمي عبد الباقي، فإننا لا نجد في تلك الحقبة مؤسسة سياسية فلسطينية، أو عربية، أو دولية تضطلع بالمهمات المتصلة بالقضية الفلسطينية (حسين، ١٩٨٩: ٤).

وفي نهاية العقد الأول للنكبة الفلسطينية، بدأت تتبلور بين صفوف الشعب الفلسطيني النوى الأولى لحركات ومنظمات سياسية، اخذت تدعو إلى إنشاء كيان للشعب الفلسطيني، وحكم وطني في الأجزاء التي لم تحتلها إسرائيل من فلسطين، ومن أولى هذه الحركات والمنظمات حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح (حسين، ١٩٨٩: ٤).

وفي نفس الوقت بدأ اهتمام جامعة الدول العربية بموضوع إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وبناء على توصية من وفد الجمهورية العربية أصدر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه في دورة آذار ١٩٥٩م التوصية التالية: "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً يسمع للعالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي وبواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني (جامعة الدول العربية، ١٩٥٩).

بقيت مسألة إحياء الكيان الفلسطيني تراوح مكانها رغم استمرار طرحها على جدول أعمال مجلس الجامعة بسبب التباين الكبير في مواقف الدول العربية، فالمملكة الأردنية عارضت إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وبهذا لم يتمكن مجلس الجامعة العربية من التوصل إلى أي نتيجة، وفي خريف عام ١٩٥٩م صارت الحكومة العراقية تدعو صراحة إلى إقامة جمهورية فلسطين يكون لها حكومة تمثل الفلسطينيين وجيش يتحمل مسؤولية العمل على إنجاز مهمة التحرير. وكخطوة عملية على هذا الطريق أعلنت الحكومة العراقية في شهر آب ١٩٦٠م تشكيل كتيبة لجيش التحرير الفلسطيني، وأودعت في أحد بنوك بغداد رصيداً مالياً لحساب حكومة الجمهورية الفلسطينية (الشريف، ١٩٩٥: ٨٣)، إلا أن الجمهورية العربية المتحدة رفضت هذه الفكرة في الوقت الذي سمحت الحكومة المصرية بإنشاء الاتحاد القومي العربي الفلسطيني، وهو تنظيم سياسي لفلسطيني غزة ومصر وسوريا على غرار الاتحاد القومي العربي الذي كان قائماً في الجمهورية العربية المتحدة إثر حل الأحزاب السياسية فيها. وتأسس في القاهرة في أواخر ١٩٥٩م الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي كان ذا طابع سياسي أيضاً، إضافة إلى طابعه المهني وباستثناء اتحاد الطلبة فإن هذه التشكيلات لم تتطور ولم تقدم شيئاً ذا قيمة إلى القضية الفلسطينية، لأنها لم تنبع من الإرادة الشعبية الفلسطينية، كما أن دوافع رعايتها من جانب الحكومتين العربيتين لم تكن محض عقائدية، وإنما كان وراءها أيضاً اعتبارات سياسية تتعلق ببحث الحكومتين عن النفوذ السياسي في أوساط الرأي العام العربي (حسين، ١٩٨٩: ٥).

لتلك الأسباب دخلت مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني مرحلة الاهمال في أروقة الجامعة العربية، إلا أن رحيل الممثل الرمزي لفلسطين أحمد حلمي عبد الباقي أدى إلى إعادة طرح هذه المسألة على جدول الأعمال العربي، حيث استغل العراق مدعوماً من سوريا هذه المرة فرصة غياب الممثل الفلسطيني ليعيد طرح اقتراحه بإحياء الكيان الفلسطيني عبر قيام الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان والعراق بانتخاب ممثلين عنهم يجتمعون في مجلس وطني لانتخاب حكومة في فلسطين تقوم بدورها بتشكيل جيش تحرير فلسطيني، وتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني في كل المحافل والمؤتمرات الدولية (الشريف، ١٩٩٥: ٤٨).

في هذه المرحلة حدث نشاطاً متصاعداً في النقاش السياسي عن خصوصية القضية الفلسطينية، وعن الدور الخاص لشعب فلسطين ضمن النضال الوحدوي العربي، وقد كان ذلك النشاط علاقة واضحة عن أن الفلسطينيين كانوا يبحثون عن ذاتهم وعن شخصيتهم المستقلة، وعن إبراز كيان وطني فاعل ومؤثر في الأحداث، ونتج عن هذا المناخ ظهور عدد من التنظيمات الفلسطينية كانت كلها تعكس إحساساً جماهيرياً عاماً بضرورة قيام عمل فلسطيني خاص (قاسمية، ١٩٩٠: ١٢٧)، وكان من أوائل هذه التنظيمات حركة فتح التي حاول قادتها المؤسسون تقديم حركتهم للشعب الفلسطيني كإطار فيه متسع لكافة الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم طالما آمنوا بحق الشعب الفلسطيني في الكفاح من أجل استرجاع وطنه، كما رغب هؤلاء القادة التأكيد على أن الحركة ليست مقصورة على اتجاه أيديولوجي أو سياسي معين (أبو عمرو، ١٩٨٧: ٨٦)، إلى جانب حركة فتح ظهرت جبهة التحرير الفلسطينية التي أسسها عدد من صغار الضباط الفلسطينيين في الجيش السوري بقيادة أحمد جبريل سنة ١٩٥٩م، كذلك وجدت جبهة التحرير الفلسطينية –طريق العودة التي تكونت نتيجة اندماج مجموعتين في بيروت عام ١٩٦١م، وكان من أبرز مؤسسي هذه الجبهة المناضل شفيق الحوت (صايغ، ٢٠٠٢: ٢١٥)، ومن الملاحظ أن تلك التنظيمات اتفقت في أهدافها بشأن الموقف من الصهيونية وإسرائيل، وضرورة استعادة الحقوق الفلسطينية، ولكنها اختلفت من حيث اولويات أسلوب النضال، ومعظم قيادات تلك التنظيمات نشأت خارج المخيمات الفلسطينية، إلا أنها كانت على تماس وثيق بمشاعر جماهير المخيمات (قاسمية، ١٩٩٠: ١٢٧).

أما على صعيد التيار القومي في هذه المرحلة، فقد اهتم بإنشاء فروع له في الساحة الفلسطينية، حيث قامت حركة القوميين العرب في مطلع الستينات بتكوين جهاز فلسطيني خاص عن طريق تشكيل إقليم فلسطين أسوة بأقاليم الحركة، وقد أفرزت الحركة لهذا الجهاز الذي أسمته قيادة العمل الفلسطيني معظم الكوادر الفلسطينية إلى الحركة في مختلف المناطق التي عاشوا فيها (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ١٧٣).

يرى الباحث نتيجة لما سبق تكوّن لدى الفلسطينيين وعياً جماهيرياً عاماً وسياسياً، تجسد في اهتمامهم بالبحث عن ذاتهم وعن شخصيتهم الفلسطينية المستقلة وعن إبراز كيانهم الوطني الفاعل والمؤثر في مجريات الأحداث المحيطة بهم.

٢،١١،٢ التشكيلات السياسية الفلسطينية (١٩٦٤م-١٩٩٤م):

يلاحظ من خلال دراسة المرحلة التي سبقت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م، أن الشعب الفلسطيني أصطف خلف أكثر من إطار تنظيمي وحزبي وبرنامج سياسي وفكري، وهذا الاصطفاف يعتبر مظهراً من مظاهر الحياة السياسية الفلسطينية، ودليلاً عملياً على الوعي السياسي والوعي بالذات الفلسطينية. وفي هذه الفترة من عام ١٩٦٤م-١٩٩٤م، تعرض العمل السياسي والوطني الفلسطيني خلال هذه المرحلة لتطورات سياسية محلية وعربية ودولية أثرت بشكل مباشر على مسار العمل السياسي الفلسطيني، والتي انعكست بدورها على تشكيل الوعي الجماهيري، ومرّ هذا العمل بمراحل ثلاث:

الأولى: مرحلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤م-١٩٦٨م).

الثانية: مرحلة سيطرة الفصائل المسلحة على المنظمة (١٩٦٨م-١٩٨٧م).

الثالثة: مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٤م).

أولاً: مرحلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤م-١٩٦٨م):

استمرت المحاولات العربية لإنشاء الكيان الفلسطيني، وصدرت قرارات عبر مجلس جامعة الدول العربية كان أهمها القرار الصادر عن الدورة الأربعين للمجلس التي انعقدت في أيلول عام ١٩٦٣م، وينص القرار على: "تأكيد حق شعب فلسطين في بلاده، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه وممارسة حقوقه الوطنية كاملة، وأن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، ومن واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرص لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطرق الديمقراطية (جامعة الدول العربية، ١٩٦٣)، وتدارس مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤م مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره، وبذلك عادت مسألة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني لتطرح من جديد مستندة هذه المرة إلى إجماع عربي، تسلح به مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية أحمد الشقيري ليمضي قدما على طريق تنفيذ المهمة التي اوكلت وتمثلت في الإعداد لعقد مؤتمر وطني ينبثق عن الكيان الفلسطيني المنشود (الشريف، ١٩٩٥: ٩٧)، وبعد اتصالات عديدة قام بها الشقيري في الدول العربية وفي التجمعات الفلسطينية تم عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في ٢٥ أيار ١٩٦٤م الذي أعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية

وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي (سخنيني، ١٩٧٢: ١٩)، وبعد هذا المؤتمر، استمر الشقيري في استكمال بناء هياكل منظمة التحرير الفلسطينية، فقام بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني في غزة، وعمل على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني ومركز الأبحاث في بيروت، كما فتح في آذار ١٩٦٥م إذاعة صوت فلسطين في القاهرة (الجندي، ٢٠٠٥: ١٨).

أثار تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ردود فعل عربية وفلسطينية مختلفة، فقد اتخذت الدول العربية مواقف متباينة، ففي الأردن انصبت التحفظات على ضرورة ألا يؤدي الكيان الفلسطيني المنشود إلى فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، وهو الأمر التي أصرت عليه السلطات الأردنية قبل أن تعطي تلك السلطات دعمها للكيان الموعود، وأعطى الشقيري الموافقة على الطلب الأردني وأذاع بصوته بياناً بهذا الخصوص. وأما سوريا فقد بقيت مصرة على أن ينطلق الكيان الفلسطيني من خلال ممارسة السيادة على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وضرورة إقامة الكيان الفلسطيني عن طريق الانتخاب (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ١٧٩).

أما فلسطينياً فالهيئة العربية العليا، هاجمت مؤتمر القدس وما نتج عنه، وربما يعود ذلك إلى خشيتها من أن تحل المنظمة الوليدة محل الهيئة العربية العليا، سواء في قيادة الشعب الفلسطيني أو في المحافل العربية والدولية، بينما ايدته التنظيمات النقابية الفلسطينية القائمة في ذلك الوقت كاتحاد الطلبة والعمال والمرأة والكتاب الفلسطينيين (الجندي، ٢٠٠٥: ١٦)، ومن جهة أخرى أيدت حركة القوميين العرب وأطرها الفلسطينية الكيان الفلسطيني رغم أنها اشترطت إجراء انتخابات حرة وطالبت بضرورة إقامة الكيان الفلسطيني كتنظيم ثوري للشعب الفلسطيني يهدف إلى تحرير فلسطين وإعادتها بأكملها عربية خالصة. وأما حركة فتح فقد اتخذت موقف الحذر والترقب، وقد ذكرت حركة فتح في مجلة فلسطيننا أن هناك محاذير للانتخابات لأنها قد تكسب الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسي وينفذون قرارات يرضها الشعب الفلسطيني قطعاً ويحتمون بالشرعية، ولهذا طالبت فتح بأن يكون الكيان الفلسطيني مرتكزاً للثورة المسلحة لا بديل عنها (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ١٨٠)، ومهما يكن من أمر، فقد كرس التأييد العربي والفلسطيني منظمة التحرير ومنحها الشرعية العربية والفلسطينية، ورحب مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في الإسكندرية في أيلول ١٩٦٤م بقيادة المنظمة، على الرغم من أن المنظمة عقدت أربع دورات للمجلس الوطني الفلسطيني بصفته البرلمان الفلسطيني، وأعلى سلطة في المنظمة، واعتمد في تكوينه على اختيار الشقيري بوصفه رئيس المنظمة لأعضاء المجلس ما عدا الدورة الرابعة حيث خضع اختيار الأعضاء الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية المشبعة بروح العصر المبغضة لأساليب الولاء الشخصي أو العشائري أو البلدي المحلي التقليدي، وبقيت هذه القوى خارج إطارها، معارضة لسياستها ولقيادتها

التي مالت للتستر على الفروقات بين القوى السياسية بشعارات عامة ومالت لاستدراج الولاءات على أسس شخصية (الازعر، ٢٠٠٠: ٣٩١).

لم يتضح في هذه المرحلة الخلاف بين الوطني الفلسطيني والقومي العربي، فالميثاق القومي الفلسطيني، اعتبر الأمة العربية بأسرها مسؤولة عن تحرير فلسطين، علماً بأن هذا الأمر يناقض نسبياً فكرة إنشاء المنظمة كتعبير عن إبراز البعد الفلسطيني في الصراع ومعركة التحرير، وهو ما أدى لاحقاً لتبلور هدف الاستقلال الفلسطيني بشكل ظاهر عن المجموع العربي الذي ترجمه شعار استقلال القرار الفلسطيني (الازعر، ٢٠٠٠: ٣٩٦).

ثانياً: سيطرة الفصائل المسلحة على المنظمة (١٩٦٨م–١٩٨٧م):

سادت حالة من الإحباط في الشارع العربي إثر هزيمة عام ١٩٦٧م، حيث حمّل الشارع السبب في الهزيمة للأنظمة العربية، وأصبح الخلاص عندهم في العمل الفدائي الذي شهد انتشاراً علنياً واسعاً بعد هزيمة ١٩٦٧م، وكان من نتائج تلك الهزيمة أن شهدت منظمة التحرير الفلسطينية صراعاً حاداً على إدارة شؤونها بين رئيسها أحمد الشقيري والمتعاونين معه، حيث أعُتبر الشقيري امتداداً لواقع تلك الأنظمة، وانتهى الصراع داخل المنظمة باستقالة الشقيري من منصبه مع نهاية عام ١٩٦٧م، وتكليف يحيى حمودة برئاسة المنظمة بالوكالة، وقد بدأ الرئيس الجديد مفاوضات استمرت طيلة عام ١٩٦٨م مع منظمات المقاومة المسلحة لإشراك ممثليها في قيادة منظمة التحرير (شاهين، ١٩٨٥: ٥٩)، واعتبرت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني مرحلة انتقالية حيث حضرها ممثلون عن معظم القوى والتنظيمات الفلسطينية على اختلاف منطلقاتها الفكرية واتجاهاتها السياسية، وبضغط منها أجريت بعض التعديلات على الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير (الجندي، ٢٠٠٥: ١٩).

يسجل في هذه الدورة أول تغير في مسيرة منظمة التحرير، وبداية التحول بما يتناسب والتطورات الجديدة التي طرأت على الساحة الفلسطينية والعربية، ويمكن ايجاز الملامح العامة للفترة التي بدأت عام ١٩٦٨م وانتهت أواخر عام ١٩٦٩م على النحو التالي: تسلم منظمات العمل الفدائي زمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها المختلفة. وظهور تنظيمات فلسطينية فدائية جديدة نتيجة لانشقاقات داخل التنظيمات الفلسطينية القائمة، أو بسبب تحالف، أو اندماج بينها، أو نتيجة مبادرات جديدة. وتقلص المعارضة الفلسطينية لمنظمة التحرير في ظل الأوضاع الجديدة، أو نتيجة تسلم المنظمات الفدائية زمام القيادة. وبروز صيغ وأشكال من التنسيق العسكري والسياسي، وغالباً ما كانت هذه الصيغ تظهر وقت المعارك والأزمات (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ١٨٨).

ومن ملامح هذه المرحلة بروز اتجاهات فكرية، وسياسية، وتنظيمية في الساحة الفلسطينية على النحو التالي:

١- الاتجاه الوطني، وتمثله حركة فتح، ظهرت حركة فتح إلى العلن في ١ كانون الثاني ١٩٦٥م، حيث أصدرت بياناً يحمل توقيع قوات العاصفة، ويكشف تنفيذ عملية تفجير مضخة مياه إسرائيلية، ويرجع تاريخ نواة الحركة الأولى إلى الفترة الممتدة بين ١٩٥٦م، ١٩٥٩م، حين التقت مجموعة من الأفراد والخلايا واتفقت على إنشاء تنظيم عسكري فلسطيني مستقل، وقد أمضت الحركة الفتية ست سنوات في التمهيد سراً لإطلاق الكفاح المسلح (الصايغ، ١٩٩٠: ٣٨٦).

يبدو أن التطور النظري لحركة فتح، أو بالأحرى لنواتها الأولى، ارتكز في البدء على مبدأ رئيسي هو مبدأ العنف الثوري، وارتكزت على بعض مبادئ صاغتها في عام ١٩٥٨م، ويمكن إيجازها فيما يلي: العنف الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير الوطن. وهذا العنف يجب أن تمارسه الجماهير الشعبية. وهدف هذا العنف هو تصفية الهوية الصهيونية بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية. ويجب أن يبقى هذا العمل الثوري الفلسطيني غير مرتبط برقابة أحزاب أو دول. والثورة ستكون فلسطينية في الأصل، عربية في تطورها (الشريف، ١٩٩٥: ١١٣).

٢- الاتجاه اليساري، وتمثله الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أ- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: تأسست هذه الجبهة في ١١ كانون الاول ١٩٦٧م، وقد تألفت الجبهة من ثلاث مجموعات رئيسية، وهي: منظمة أبطال العودة، وشباب الثأر، وجبهة تحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل، وانتهت المجموعتان الأوليان إلى الفرع الفلسطيني في حركة القوميين العرب (الصايغ، ١٩٩٠: ٣٩٥)، وانطلقت الجبهة من أن هزيمة حزيران جعلت اعتماد شعب فلسطين على نفسه ضرورة أكيدة أكثر من أي وقت مضى، وفرضت تغيير في أساليب العمل الوطني الفلسطيني واستراتيجية هذا العمل، مشيرة إلى أن مرحلة التحرر الوطني التي يمر بها الشعب الفلسطيني تفرض قيام تحالف وطني تضع فيه كل فئات شعبنا طاقاتها وتصب في دروب الثورة مجهوداتها، على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي إطار هذا التحالف (الشريف، ١٩٩٥: ١٥٢).

بدأت الجبهة الشعبية في ٢٣ تموز سلسلة عملياتها الخارجية الهادفة إلى ضرب المصالح الإمبريالية والصهيونية، وذلك بقيام مجموعة مسلحة تابعة لها باختطاف طائرة لشركة العال الإسرائيلية، واجبارها على الهبوط في مطار العاصمة الجزائرية (الشريف، ١٩٩٥: ١٥٣).

ب- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: تشكلت هذه الجبهة في ٢٢ شباط ١٩٦٩م، بانفصال مجموعة من الكوادر والأعضاء عن الجبهة الشعبية، وكانت تعرف حتى عام ١٩٧٤م باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (الصايغ، ١٩٩٠: ٤١٠)، وجاء تشكيل الجبهة عشية انعقاد مؤتمر شباط للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث أعلن فريق من داخلها أطلق على نفسه اسم الجناح التقدمي الانشقاق عن الجبهة، وقطع كل علاقة تربطه بحركة القوميين العرب، والعمل مستقلاً تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية، معللاً خطوته هذه باستحالة تحول مؤسسة طبقية برجوازية صغيرة بكاملها إلى موقع اليسار، وانتهى إلى إعلان انحيازه بأغلبية ساحقة إلى البرنامج الفكري البروليتاري (الشريف، ١٩٩٥: ١٦١).

٣- الاتجاه القومي، ويتكون من عدة فصائل:

جبهة التحرير العربية، تشكلت الجبهة رسمياً في ٣١ آب ١٩٦٩م من الفرع الفلسطيني لحزب البعث الاشتراكي في العراق، فاستعانت بأعضائها ومعارفها بالأقطار العربية الأخرى، كما استمدت الجبهة بعض مقاتليها وضباطها من البعثيين الذين كانوا قد انضموا إلى المنظمات الأخرى، وخصوصاً حركة فتح وجيش التحرير الفلسطيني (الصايغ، ١٩٩٠: ٤١٠).

اعتبرت الجبهة أن طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني طبيعة مصيرية وحضارية، وأنه لن تكون صراعاً على حدود أو على مساحة من الأرض، وأكدت حتمية المواجهة معه، وأن النضال الشعبي المسلح هو السبيل الناجح للإعداد لهذه المواجهة المصيرية، وأن هذا الإعداد لهذه المواجهة لا بد أن تتسع لمساحة الوطن العربي وتغطي ملايين العرب (إسماعيل، ٢٠٠٠: ٥٨٤).

ومن بين الفصائل ذات التوجه القومي منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية-قوات الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية.

وقد مثّل عام ١٩٦٩م إحدى النقاط الفاصلة في التاريخ الفلسطيني، إذ تحولت خلاله منظمة التحرير إلى كيان ثوري موحد للمنظمات الفدائية، ففي الدورة الخاصة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في ١-٤ شباط ١٩٦٩م، انبثقت لجنة تنفيذية منتخبة للمنظمة برئاسة ياسر عرفات، ضمت ممثلين عن المنظمات الفدائية المشاركة في الثورة (حسين، ١٩٨٩: ١٥)، وشهد هذا العام عدة أزمات ما بين المنظمة والدول العربية، وكان من أبرزها ما جرى في لبنان، حيث وقعت عدة اشتباكات وصدامات مسلحة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وكان أشد هذه الصدامات المسلحة تلك التي وقعت في أواخر تشرين الثاني ١٩٦٩م، ولم تنته إلا بتوسط الرئيس المصري عبد الناصر الذي توصل مع الطرفين إلى

توقيع اتفاق عرف باسم اتفاق القاهرة، ينظم وجود ونشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان (شاهين، ١٩٨٥: ٦٠).

إلا أن المكان الأبرز لفترة الصراعات تلك مع المقاومة الفلسطينية كانت في الأردن، فقد شهد العامين ١٩٦٩م-١٩٧٠م سلسلة من الصراعات المسلحة بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية الفلسطينية، بلغت ذروتها في أيلول ١٩٧٠م، حيث وقع ما عرف باسم مجازر أيلول، واستبسل الجيش الأردني في قصف المخيمات الفلسطينية في عمان، ولم تنته تلك الأحداث إلا بتدخل عربي بقيادة الرئيس عبد الناصر، حيث تم عقد مؤتمر قمة عربية في القاهرة في ٢١ أيلول ١٩٧١م، حضره كل من الملك حسين وياسر عرفات، وفي نهاية المؤتمر وقّع الملك حسين وياسر عرفات اتفاقاً عرف أيضاً باسم اتفاقية القاهرة التي حملت أيضاً تواقيع الملوك والرؤساء الحاضرين كشهود وضامنين (شاهين، ١٩٨٥: ٦٠-٦١)، إلا أن هذا الاتفاق لم يوقف الصدامات التي ما لبثت أن تجددت في عام ١٩٧١م، عندما هاجم الجيش الأردني قواعد المنظمات الفدائية في أحراش جرش وعجلون، وقد ساهمت هذه الصدامات والصراعات في إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن نهائياً. وبهذا الخروج وجدت المنظمة نفسها في أوضاع سياسية وعسكرية جديدة أثرت بشكل كبير على توجهات المنظمة المستقبلية وإعادة صياغة فكرها السياسي، فنجد أن المنظمة في عام ١٩٧١م وفي أثناء انعقاد المجلس الوطني في دورته ٢٨ شباط-٥ آذار ١٩٧١م تبنت برنامجا مرحلياً جديداً تخلت من خلاله عن شعار تحرير كامل التراب الفلسطيني، وحددت الهدف الاستراتيجي للثورة وهو بناء الدولة الديمقراطية العلمانية، وتمكنت المنظمة في أوساط عام ١٩٧٤م من التوصل إلى برنامج سياسي اشتهر باسم برنامج النقاط العشر أو البرنامج المرحلي، وأقر المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة هذا البرنامج، الذي تضمن هدف إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقبلية المقاتلة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ١٩٩)، وقد أوجد هذا البرنامج شرخاً كبيراً في الساحة الفلسطينية التي أبدت تحفظها على الخط السياسي للمنظمة (الجندي، ٢٠٠٥: ٢٢)، وقد ضمت جبهة الرفض في البداية الجبهات الفلسطينية التالية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، جبهة التحرير العربية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة، وجبهة التحرير الفلسطينية التي انسحبت فيما بعد من جبهة الرفض بسبب انشقاق في داخلها (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ١١٩).

تظهر هذه التطورات السياسية بأن هدف المنظمة قد تمثل في تلك المرحلة في تبني برنامج مرحلي يؤهل منظمة التحرير كي تكون طرفاً فاعلاً في التسوية السياسية ويمكنها من تحمل مسؤولياتها عن مصير

الأراضي الفلسطينية المحتلة في حال انسحاب إسرائيل منها (الشريف، ١٩٩٥: ٢٤٦)، وبعد إقرار المنظمة لبرنامج النقاط العشر، تكدس نشاطها السياسي على انتزاع الاعتراف بها عربياً ودولياً، فعربياً أصدرت القمة العربية السابقة المنعقدة في الرباط ١٩٧٤م قرارها الشهير، وهو القرار الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره وحقه في إقامة سلطته الوطنية الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير، وجدد تأكيد صفة المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ومسؤوليتها عن صياغة مستقبلية. وأما دولياً فتمثلت أهم انجازات المنظمة في ذهاب وفد منظمة التحرير في تشرين الثاني ١٩٧٤م ليشترك في مناقشات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تطبيقاً لقرار اتخذته الجمعية سُمح بمقتضاه للمنظمة بأن تشترك في مناقشاتها لقضية فلسطين. وفي الأمم المتحدة خاطب ياسر عرفات ممثلي دول العالم في الجمعية العامة، وبعد المناقشة أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢٣٦ الذي تضمن في حيثياته الإقرار بأن منظمة التحرير هي ممثلة الشعب الفلسطيني (حوراني، ١٩٨٠: ٦٣-٦٤).

بعد ذلك كان على منظمة التحرير أن تعمل على إبقاء القضية الفلسطينية خارج إطار المساومات والحل السلمي الذي دارت عجلته بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣م، والذي تم من خلاله توقيع اتفاقيات فك الارتباط بين كل من مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب أخر، وما تلا ذلك من انفراد مصر باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك تأثرت المنظمة بشكل مباشر بما جرى على الساحتين العربية والدولية، ومن أبرز الأحداث التي تأثرت بها المنظمة وساهمت في تغيير مسار تطورها هو الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وكان يهدف لتحجيم قوات المقاومة الفلسطينية عام ١٩٨٢م، وأدى هذا الاجتياح إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها المقاتلة من لبنان، وبذلك خسرت المنظمة قاعدة أساسية هامة على الحدود الفلسطينية طالما شكلت الجبهة العربية الملتهبة الوحيدة ضد إسرائيل لسنوات طويلة (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ٢٤٥).

واجهت منظمة التحرير بعد الخروج من لبنان تطورات سياسية خلال السنوات الخمس اللاحقة (١٩٨٢م-١٩٨٧م)، ومن أبرزها الانشقاق داخل حركة فتح ١٩٨٣م والاقتتال الفلسطيني-الفلسطيني الذي اندلع في مدينة طرابلس شمال لبنان، والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها، والذي انتهى بخروج ياسر عرفات وأنصاره من طرابلس في ١٩ كانون الأول ١٩٨٣م، ثم اجتماع رئيس منظمة التحرير في الشهر نفسه مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة.

إثر هذين التطورين، وما سبباه من هزة سياسية داخل صفوف المنظمة، برزت ثلاثة تيارات فلسطينية متمايزة فيما بينها: الأول، ضم حركة فتح-الانتفاضة ومنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية-القيادة

العامة وجبهة النضال الشعبي التي انضوت تحت لواء التحالف الوطني. والثاني، التحالف الديمقراطي ضم حركة فتح وجبهة التحرير العربية. في حين ضم الثالث، القوى اليسارية الفلسطينية وهي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب حالياً) – (الشريف، ١٩٩٥: ٣٢٥)، وأدت هذه الخلافات إلى شل مؤسسات منظمة التحرير، وبدأت مرحلة جديدة من التقارب الفلسطيني–الأردني الذي تُوّج باتفاق عمان في ١١ شباط ١٩٨٥م للعمل سوياً من أجل حل سياسي للقضية الفلسطينية، إلا أن هذا التقارب لم يدم طويلاً ففي ١٩ شباط ١٩٨٦م أعلن الملك حسين وقف التنسيق والتحرك المشترك مع منظمة التحرير، وبالتالي تجميد العمل باتفاق عمان، هذا التجميد أوجد المناخ للمصالحة الفلسطينية، وعلى أثر لقاءات فلسطينية عديدة في تونس وطرابلس/ليبيا وبراغ بدأت في مدينة الجزائر في ١٤ نيسان جلسات الحوار الفلسطيني بمشاركة ممثلي جميع الأطراف الفلسطينية ما عدا الصاعقة وحركة فتح الانتفاضة (الشريف، ١٩٩٥: ٣٥٤).

بعد عدة أيام تم افتتاح الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، وكانت هذه الدورة بمثابة دورة الوحدة الوطنية. وبذلك تركت تلك الأحداث المتداخلة أحياناً والمتناقضة أحياناً أخرى أثراً عميقاً على الاتجاهات الفكرية والسياسية والتنظيمية في الساحة الفلسطينية والتي أثرت بدورها على بنية الوعي الفلسطيني عامة.

ثالثاً: مرحلة الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧م–١٩٩٤م):

انفجرت الانتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الأول ١٩٨٧م في غزة، بعد حادث سير، حيث صدم إسرائيلياً شاحنته بسيارتين صغيرتين تنقل عمالاً من غزة، بالقرب من حاجز إيرز، فاستشهد أربعة وجرح تسعة أخرون، وعلى إثر هذه الحادثة تفجرت انتفاضة شعبية عفوية عارمة انطلقت من مخيم جباليا وانتشرت في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية، تمكنت الانتفاضة منذ بدايتها بما حددته من أهداف واضحة، وبما أبدعته من أساليب نضالية لتحقيق هذه الأهداف، من تأكيد قدرتها على الاستمرار والنمو كحقيقة ثورية ميدانية، تستطيع فرض واقع جديد على مسيرة الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل عام، وعلى مسار منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص (الحوت، ١٩٩٠: ٩٧٧).

على الصعيد الفلسطيني، كرست هذه الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني نهائياً من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية موضوعياً أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة من جهة ومن جهة ثانية أعادت الانتفاضة تسليط الاضواء على منظمة التحرير وتفعيل دورها السياسي الذي كان قد تجمد عملياً (الشريف، ١٩٩٥: ٣٥٧).

أما على الصعيد العربي، فقد أعادت الانتفاضة القضية الفلسطينية إلى مركز الصدارة على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان ١٩٨٧م قد تجاهلها، كما ساهمت الانتفاضة مساهمة فعالة في إنهاء حرب المخيمات في لبنان، ورفع الحصار الذي كانت تفرضه حركة أمل على سكانها الفلسطينيين منذ عام ١٩٨٥م (الشريف، ١٩٩٥: ٣٥٨).

بهذه التطورات تحول ثقل المعركة إلى الداخل، حيث أصبح الداخل ساحة رئيسة ولها دور خاص، فرضت الانتفاضة عدة وقائع منها: ازدياد الدور الخاص لجماهير الأرض المحتلة بمجمل النضال الفلسطيني بعد أن أصبحت الأرض المحتلة ساحة النضال الرئيسة للعمل الوطني ولم يعد دور هذه الساحة هامشياً، نضوج وتبلور قيادات وطنية في الأرض المحتلة ساهم في خلق أشكال تنظيمية أكثر مركزية على مستوى العمل الجماهيري في الأرض المحتلة. تنمية الشعور بإمكانية تحمل مسؤولية صراع طويل الأمد مع الاحتلال الصهيوني لرفع كلفة الاحتلال من جهة وإجباره على الانحدار من الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى (كيالي، ١٩٨٩: ٤٥-٤٦).

مع تواصل تدفق الجماهير للشوارع وتصديها لقوات الاحتلال أدركت قواعد مختلف الفصائل والتنظيمات الوطنية الأساسية المنطوية تحت راية منظمة التحرير وقوى التيار الإسلامي من خارجها، ممثلة بالإخوان المسلمين والجهاد الإسلامي، أن ما يجري في الشوارع يختلف عن التوجهات القيادية التي عملوا بموجبها سنين طويلة (نوفل، ٢٠٠٠: ١٠٩)، وفي ظل هذه الأجواء أعلن عن قيادة سياسية جديدة هي: القيادة الوطنية الموحدة، تتألف من مختلف الفصائل الفلسطينية وأبرزها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، ومن مختلف النقابات والمؤسسات والهيئات الوطنية على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ومن الوطنيين المستقلين (الحوت، ١٩٩٠: ١٠٠٢)، وقامت القيادات الوطنية الموحدة بإصدار النداءات الدورية، والقيام بدور الإشراف والتوجيه، حيث استطاعت أن تفرض هذا الدور وأن تعزز مكانتها عبر مسار الانتفاضة باتجاه إمكانية تبلور قيادة مركزية داخل الأراضي المحتلة (كيالي، ١٩٨٩: ٤٠).

بالإضافة إلى القيادة الوطنية الموحدة كإحدى التشكيلات السياسية للانتفاضة، برز التيار الإسلامي أيضاً كإحدى التشكيلات السياسية الفاعلة في الانتفاضة، ففي ١٤ كانون الثاني ١٩٨٩م أصدرت قيادة الإخوان المسلمين في غزة بياناً دعت فيه الشعب الفلسطيني إلى الوقوف في وجه الاحتلال، واعتبر البيان أهم خطوة اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين على طريق اكتساب الشرعية السياسية والنضالية في الساحة الفلسطينية، كما اعتبر بمثابة البيان التأسيسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) – (نوفل، ٢٠٠٠: ١٠٩)، وشاركت الحركة في البدء في مواجهات الشوارع

والإضرابات وحملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب، ثم أخذت تنخرط شيئاً فشيئاً في أعمال ضد أهداف إسرائيلية من خلال جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام (الشريف، ١٩٩٥: ٣٧٤).

ترتكز الهوية الأيديولوجية لحركة حماس وطرحها الفكري السياسي على النقاط التالية: أنها حركة جهادية شعبية إسلامية تستند في فكرها ووسائلها وسياستها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي. وتؤمن بتوسيع دائرة الصراع ضد المشروع الصهيوني ليشمل الإطارين العربي والإسلامي، وأن تحرير فلسطين لن يتم إلا بتضافر جهود المسلمين جميعاً، وأن الإسلام هو المؤهل الوحيد لتفجير طاقات الأمة وتحرير فلسطين. وتؤمن بأن قضية فلسطين قضية إسلامية أساساً وأنها أمانة في عنق كل مسلم، وأن تحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان. وترى أن الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ولكنها ترى أن الجهاد يجب أن يستند إلى منظومة متكاملة: سياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية لتوفير شروط النهضة وحركة التغيير لبناء متكامل لجيل الجهاد والتحرير. وترى أيضاً أن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط أو التنازل عنها أو عن أي جزء منها (صالح، ٢٠٠٣: ٤١١).

تسوِّق حركة حماس مواقفها السياسية كما ورد في ميثاقها على أنها تنظر بتقدير إلى الحركة الوطنية وجهودها والظروف التي أحاطت بها، ولكنها ترفض الفكرة العلمانية، لأنها تؤمن أنها لن تؤدي إلى التحرير، وأما موقفها من التسوية فتؤكد حماس رفضها، وترتكز في ذلك على الأسس الشرعية حسب موقف العلماء الموثوقين، وترى أن التسوية السلمية في كل صيغها الحالية تنطوي على التفريط بمعظم أرض فلسطين، كما أنها ستنطوي في النهاية على التفريط بحق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم المحتلة (صالح، ٢٠٠٣: ٤١٣-٤١٤).

أما حركة الجهاد الإسلامي، فيعتبر عام ١٩٨٠م التاريخ الرسمي لتأسيسها في فلسطين، حيث أسسها شابان من قطاع غزة هما: فتحي الشقاقي، وعبد العزيز عودة (أبو عمرو، ١٩٨٩: ١١٤).

حسب فكر الجهاد الإسلامي الذي تقوم الحركة بالتنظير على أساسه، فإنها جاءت لتعبر عن الإسلام كمنطلق، والجهاد كوسيلة وفلسطين كهدف للتحرير، وأنها عندما قامت كانت قوة تجديد داخل الفكر الإسلامي وداخل الحركة الإسلامية على مستوى الفكرة والمنهج والتنظيم وعلى مستوى الأداء داخل فلسطين، وبشكل عام فإن الحركة ركزت على المعاني الجهادية وتحرير الوطن وتنظيم العناصر للقيام بالعمليات العسكرية، وتأثرت بتجربة الجهاد الإسلامي في مصر والتجربة الإيرانية وتجربة كتائب القسام، وحافظت على علاقات متينة بإيران منذ إنشائها وحتى الآن (صالح، ٢٠٠٣: ٤٢١).

مما لا شك فيه أن الانتفاضة شكلت دافعاً للقيادة الفلسطينية والدول العربية والمجتمع الدولي للبحث عن حل للقضية الفلسطينية خوفاً من توسع الانتفاضة وانتشارها إلى مناطق أخرى في العالم العربي والإسلامي. ومن ناحية أخرى خوفاً من حالة عدم الحسم التي عاشتها الانتفاضة، فالفلسطينيون في المناطق المحتلة مستمرون في نفس الوتيرة في مواجهة الاحتلال، دون تصعيدها إلى حد السيطرة التامة على مناطق معينة أو تحقيق العصيان المدني. والإسرائيليون من جهتهم غير قادرين على قمع الانتفاضة للعودة بالمناطق المحتلة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الانتفاضة. وفي الواقع إن هذه الحالة في الأساس هي التي أفرزت في السنة الأولى من عمر الانتفاضة وقائع سياسية مستجدة، ترتب عليها موضوعياً إعلان قيام الدولة الفلسطينية والإعلان عن بدء هجوم السلام الفلسطيني (شبيب، ١٩٩٠: ١٠).

لقد جاء إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر في ١٥/١١/١٩٨٨م، ولم يقتصر إعلان المجلس الوطني في هذه الدورة على الموافقة غير المباشرة على قرار تقسيم فلسطين، بل تضمن كذلك الموافقة الصريحة على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ عام ١٩٦٧م، ٣٣٨ عام ١٩٧٣م كأساس المشاركة لمشاركة منظمة التحرير في مؤتمر دولي للسلام (الشريف، ١٩٩٥: ١١).

يرى الباحث: كان من نتائج هذه الموافقة ذهاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى جنيف لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٨٨م، وبعد هذا الخطاب تم مباشرة الإعلان عن بدء إجراء الحوار الأمريكي-الفلسطيني، وبدء إجراء اتصالات أمريكية مع شخصيات فلسطينية مقربة من منظمة التحرير.

بعد مرور أكثر من عشرين شهراً على مبادرة السلام الفلسطينية استجدت أمور كثيرة على الساحتين العربية والدولية، من أبرزها اجتياح العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠م، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وفتح الباب أمام هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، إن التحولات الدولية بما حملته من تبدلات كونية ستترتب عليها خارطة العالم السياسية مستقبلاً، وستكون مؤشراً إلى أن مرحلة تاريخية بدأت بالانطواء، وأن مرحلة جديدة أخذت بالتشكل (شبيب، ١٩٩٠: ١١)، ومن ملامح المرحلة الجديدة سعي الولايات المتحدة لإيجاد تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، حيث سارعت في عام ١٩٩١م مستغلة نتائج حرب الخليج وتفكك الاتحاد السوفياتي للدعوة لعقد مؤتمر سلام في مدريد، وبدء عملية المفاوضات الثنائية الإسرائيلية – العربية، الإسرائيلية – الأردنية الفلسطينية، وقادت عملية الضغط على منظمة التحرير للقبول بشروط مقيدة ومجحفة، كان أبرزها استثناءها من عملية التفاوض المباشر واشتراطها التفاوض مع وفد أردني-فلسطيني مشترك، وتجزئة المفاوضات على مرحلتين: مرحلة انتقالية

وأخرى تتناول الوضع النهائي (هلال، ١٩٩٨: ٦٩)، واعتماد قراري الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨ أساس للمفاوضات، وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١م افتتح مؤتمر مدريد للسلام بمشاركة وفد أردني–فلسطيني ووزراء خارجية الدول العربية المعنية بالصراع (الأردن، سوريا، لبنان، مصر).

وقد برز خلاف كبير في انعقاد مؤتمر مدريد والحضور الفلسطيني فيه، بين المؤيدين أصلاً للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام ومعارضيه، وفي هذا السياق قرر محمود عباس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أن مؤتمر مدريد قد يكون أهم حدث يقع في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالصراع العربي–الإسرائيلي، وجاء بعد حروب وثورات استمرت أكثر من ستين عاماً، وكانت الفصائل والقوى الفلسطينية المعارضة لمبدأ المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد والتي أصبحت تتعاون فيما بينها من خلال أشكال وأطر عديدة للتنسيق داخل الأرض المحتلة وخارجها، وقد أكدت قبل أيام من انعقاد المؤتمر المذكور، أن نتائجه لن تكون ملزمة للشعب الفلسطيني، وفي بيان أصدرته عشرة فصائل في ٢٤ تشرين الأول دعت قيادة منظمة إلى التراجع عن قرارها بالمشاركة في مؤتمر مدريد الهادف إلى تصفية قضيتنا وبيت المقدس (الشريف، ١٩٩٥: ٤٠٩–٤١١).

وفي تقييمه للنتائج التي تمخض عنها مؤتمر مدريد، أقر إبراهيم غوشة أحد ممثلي حركة حماس البارزين، أن الجانب الفلسطيني قد حقق اختراقاً إعلامياً كبيراً في جدار الرأي العام العالمي ولكن بعد أن قدم اليهود الاعتراف العملي بشرعية الكيان اليهودي متوقعاً أن يواجه الشعب الفلسطيني والعربي حالة من الاحباط واليأس عندما تأكد أنه ليس أمامه إلا الحكم الذاتي للسكان على المحور الفلسطيني وتطبيع العلاقات وتوقيع اتفاقيات السلام على المحور العربي. ومن جانبه قرر نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى أن الحل المطروح في مدريد والقائم على فرض شروط الأقوى لا يحمل مساومة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، بل حول قاعدة التسوية إلى مبدأ السلام مقابل الاستسلام (الشريف، ١٩٩٥: ٤١١).

وبعد افتتاحية مؤتمر مدريد ابتدأت المفاوضات في المسارات الثنائية في واشنطن، وعلى أي حال لم تنجح جولات التفاوض في واشنطن في تحقيق أي اختراق نتيجة بقاء الهوة الكبيرة بين المواقف الفلسطينية والإسرائيلية. ونتيجة التأزم المتبادل في مفاوضات واشنطن فتحت القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية قناة مفاوضات سرية في أوسلو، فإسرائيل وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع جهة فلسطينية ذات شرعية ومصداقية تستطيع أن تمنحها الاعتراف وتلتزم بشروطها لإغلاق ملف القضية الفلسطينية، وكانت القيادة الفلسطينية منهكة وعلى استعداد لعقد اتفاق يؤمّن استمرارية وجودها، وهكذا خرج اتفاق أوسلو للعلن من سرية المفاوضات، وبموجب هذا الاتفاق انتقلت عملية المفاوضات من مرحلة

التفاوض على الشروط إلى مرحلة التفاوض على تنفيذ الشروط (الحرباوي، ١٩٩٩: ١٦٥)، ويتكون إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي من سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق (مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣: ١٩٠-١٩١).

وكما كان متوقعاً فقد أثار اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي بنصوصه الملتبسة ردود فعل مختلفة ومتناقضة على الساحتين الفلسطينية والعربية، وكانت الفصائل الفلسطينية المعارضة لمشروع الحكم الذاتي وللنهج الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير عند اتخاذ قرار المشاركة في مؤتمر مدريد هي الأسرع في التعبير عن موقفها الرافض لاتفاق إعلان المبادئ واعتبرت الفصائل الفلسطينية العشرة في بيان صادر عنها أن مشروع الاتفاق وملحقاته ما هو إلا انصياع كامل للمقترحات الأمريكية-الإسرائيلية المعبر عنها منذ سنوات بالحل عبر الحكم الإداري الذاتي المتجاوز كلياً للحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كون مضمونه يعني تكريس الاحتلال والسعي لإضفاء الشرعية عليه (الشريف، ١٩٩٥: ٤٢٢).

ومن جهته اعتبر محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وموّقِع الاتفاق رسمياً عنها، أن المنظمة حصلت من الإسرائيليين في إعلان المبادئ على أمور كثيرة كانوا يعتبرونها من المحرمات المستحيلة، وفي هذا السياق إقرارهم بوجود الشعب الفلسطيني وبحق هذا الشعب في أرضه وبمبدأ كل شيء قابل للتفاوض في حينه (الشريف، ١٩٩٥: ٤٢٥).

كان من تداعيات إقامة سلطة فلسطينية انتقال معظم أشكال العمل السياسي إلى العمل العلني أو شبه العلني بعد أن كان السائد حتى قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة العمل السري أو العلني أو العمل عبر المنظمات والأطر الجماهيرية، فقد ولد قيام سلطة فلسطينية حيزاً عاماً للنشاط العلني للأحزاب والحركات السياسية شمل فتح مكاتب علنية لها وممارسة نشاطات علنية مختلفة (هلال، ١٩٩٨: ٥٩)، وكان لها التأثير البالغ في تنمية الوعي الجماهيري الفلسطيني.

٢،١٢ التنظيمات السياسية الفلسطينية (الواقع الراهن):

منذ توقيع اتفاقية القاهرة في ٤ أيار ١٩٩٤م، والبدء بتنفيذ هذا الاتفاق فقد دخل النضال الوطني التحرري الفلسطيني مرحلة جديدة من مراحل نضاله الطويل، فمع هذا الاتفاق نشأ واقع جديد وأصبح لزاماً على جميع القوى السياسية الفلسطينية أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديدها لمهامها

وأهدافها وأساليبها النضالية حقائق الواقع الجديد وانعكاسات هذا الواقع على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مهما كان الموقف من هذا الواقع.

يمكن القول أن السمات الحزبية للتنظيمات السياسية تعززت بعد قيام السلطة الفلسطينية (كسلطة شبه دولانية)، وتواصل هذا حتى دخول الانتفاضة الثانية مرحلة المواجهات العسكرية وانحسار نفوذ السلطة وسيطرتها، فقد باتت التنظيمات السياسية تمارس نشاطات علنية، ولم تعد معظم التنظيمات مثقلة بالتشكيلات العسكرية، كما تعززت السمة الحزبية عبر ترسيخ التعددية واتساعها لتشمل تنظيمات إسلامية سياسية (هلال، ١٩٩٨: ٦١-٦٢)، مما يعزز بدوره انتشار مفاهيم التعددية والديمقراطية، والتسامح السياسي، وتقبل الآخر وغيرها من مفاهيم الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى أعضاء تلك التنظيمات ولدى الجماهير الفلسطينية.

١- المتغيرات السياسية وعلاقتها بأزمة التنظيمات الفلسطينية:

على الرغم من مرور خمسة عشر على توقيع اتفاقية القاهرة وما رافقها من تغيرات عميقة في النظام السياسي والحياة السياسية الفلسطينية، لا زال الجدل والاختلاف قائماً حول معنى ومفهوم هذه التغيرات والتطورات وطبيعة علاقتها بآفاق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وامكانياتها.

ولعل أبرز هذه المتغيرات التي شهدها الواقع الفلسطيني هو نشوء سلطة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية وتوقيع منظمة التحرير وإسرائيل ثماني اتفاقيات سلام، وكذلك اندلاع الانتفاضة في أيلول عام ٢٠٠٠م، والعودة إلى الكفاح المسلح، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة واجتياح الضفة الغربية في عملية السور الواقي عام ٢٠٠٢م، واقتحام حركة حماس وقوى المعارضة الفلسطينية للنظام السياسي، مما ينتج عنه إعادة تشكيل للنخبة السياسية الحاكمة.

ولعل المتغير الأخطر الذي شهده ويشهده الواقع الفلسطيني هو حالة الانقسام والتشتت والاختلاف الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل تعدد مصادر السلطة والقرار خلال الانتفاضة الثانية، وقد بلغ هذا الخلاف ذروته بعد الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، وتحديداً بعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية. إضافة إلى متغيرات أخرى مثل الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية، ومحاولة تهويد القدس، وفشل عملية التسوية.

في ظل هذا الواقع المؤلم عانى الشعب الفلسطيني أشد المعاناة، فهناك فجوة كبيرة بين السيطرة الإسرائيلية وبين آمال الفلسطينيين وطموحهم، كما ضاق هذا الشعب من سلوك سلطته الوطنية، ومن

مظاهر الفساد، وغياب سلطة القانون، مما أدى إلى ازدياد حالتي التردي في مستوى المعيشة واستبعاد الأمل في تحقيق الأهداف الوطنية.

وقد فشلت الحركة السياسية بجميع مكوناتها في مواجهة هذا الواقع المعقد، كما عجزت عن تحقيق أي من الأهداف أو الشعارات التي طرحتها لحل قضيتها الوطنية، كما فشلت أيضاً في الاستمرار بالانتفاضة وتحويلها إلى مدخل للتحرير الشامل وتجسيد المشروع الوطني.

ويمكن أن ننظر إلى هذا الفشل على أنه دليل قائم بذاته تبرز خلاله الإشكاليات البنيوية والتنظيمية والبرامجية التي أثرت بالسلب على حجم الانتشار والتأييد الجماهيري للقوى السياسية الفاعلة، وقدرتها على قيادة هذه الجماهير، حيث تفتقر هذه التنظيمات إلى الرؤية المستقبلية والاستراتيجية الواضحة والمتكاملة.

وأمام هذا الواقع لا بد من وقفة تقييم للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، ومن الملاحظات التي تتكرر في شأن الحركة السياسية الفلسطينية بمكوناتها الرئيسة، احجامها عن المراجعة النقدية لسياساتها واستراتيجياتها وبنيتها وأشكال نضالها عند كل منعطف ومرحلة جديدة، وعدم اهتمامها بالتعلم من تجاربها (هلال، ٢٠٠٣: ١٥).

إن التنظيمات الفلسطينية تحتاج إلى دراسة لاستنباط العبر من التطورات الحاصلة على الساحة الفلسطينية، وبحاجة لمراجعة الفكر والبرامج لديها، ومراجعة مواقفها من مجمل التغييرات والتطورات الحاصلة في حقل الصراع العربي–الإسرائيلي، وتحديداً فيما يتعلق بأشكال النضال الممكنة، فجميع القوى السياسية تعيش حالة أزمة وصلت إلى حد العداء مع شرائح كبيرة من الجمهور المعارض خصوصاً في ظل الانقسام، يتطلب تجاوزها جهوداً عظيمة وقدرة على الابداع واستعداداً للقيام بتغيرات عميقة على مستوى البرنامج، وعلى مستوى التكتيك السياسي، وكذلك على المستوى التنظيمي وآليات اتخاذ القرار (العاروري، ١٩٩٥: ٤٥).

إن مقولة الأزمة ليست جديدة على الحالة النضالية الفلسطينية، فخلال مرحلة النضال الوطني لازمت هذه المقولة كل أدبيات التنظيمات الفلسطينية، وأجهدت التنظيمات نفسها في تحليل مضمون هذه الأزمات ومسبباتها، إلا أنهم فشلوا في تحديد أساليب الخروج منها وتخطيها، ليزيد عمقها. علماً بأن البحث والتحليل العلمي النقدي لهذه الأزمات هو عمل سياسي بحد ذاته، وهو وسيلة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي، وخطوة نحو إيجاد برامج سياسية وفكرية ملموسة تلامس وعي الجماهير وتفكيرهم.

إن أزمة التنظيمات الفلسطينية لم تكن أزمة في جانب واحد، بل كانت أزمات معقدة ومركبة بحيث لا يجدي معها إلا الوقوف الدائم أمامها عند كل محطة بجدية اخلاص، ولكن ما جرى عند معالجة هذه الأزمات المركبة إنما هو الهروب من الحقائق الكبرى نحو معالجات ساذجة لمظاهر هي نتائج لهذه الأزمات وليست أسباباً لها، والاكتفاء بالحديث عن المظاهر في الأدبيات دون الخوض في أعماق المشكلة ووضع السبل العملية لتجاوزها (جرادات، ١٩٩٩: ١٢-١٣).

مما يزيد من صعوبة الأزمة القاتلة، هو الميل السياسي الخطير لدى هذه الأحزاب في المرحلة الراهنة الذي يتلخص في النزعة للانقسام إلى قطبين: أولهما، قطب يرى أن هذه الأحزاب شاخت وأصبحت من الماضي ولا يمكن تغييرها أو إصلاحها، ويؤدي هذا إلى ترك صفوف الحزب، بل يقود إلى العداء للحزبية. وثانيهما، يزداد تعنتاً وتمسكاً بما هو قائم إلى درجة التعصب العقائدي وتحميل الانفتاح والديمقراطية مسؤولية الانهيارات الحاصلة، وكلا القطبين عدو لأي تطوير في أوضاع الخارطة السياسية الفلسطينية.

٢- مظاهر الأزمة التنظيمية:

لا بد لنا من الوقوف عند بعض الملاحظات والمؤشرات والمظاهر لهذه الأزمة، ومن أبرزها: أن مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ومركزها وأهميتها على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي بوصفها مرجعية تمثيلية وسياسية للشعب الفلسطيني، تشهد عملية تراجع متسارعة، وبدلاً من أن تكون مرجعية للسلطة وللمفاوض جرت عملية تهميش وتجاهل متواصلة لدورها ومكانتها السياسية، وفي الوقت نفسه جرى إحلال السلطة الفلسطينية مكانها. وظاهرة عدم وجود رأي عام فلسطيني، وإن وجدت بعض مظاهره فهي في أطوار جنينية، وذلك بسبب غياب العناصر والشروط الضرورية لوجود رأي عام، وغياب رأي عام فتح المجال للتضليل والكذب على الجماهير دون الخوف من العواقب (العاروري، ١٩٩٥: ٤٧-٤٨).

كما أن ظاهرة جماهيرية العمل السياسي وابتعاد الجمهور عن المشاركة في النشاطات السياسية، وفقدان العمل السياسي لجاذبيته، وبالتالي فإن أحد شروط استمرارية البقاء لحزب أو لحركة سياسية قائمة وكذلك لميلاد حزب أو حركة سياسية جديدة، هو أن تقدم للجماهير وبشكل مقنع فسحة أمل، وأن تكون قادرة على حمل رؤية وبرنامج واستراتيجية لمواجهة هذه المرحلة التاريخية العصيبة. والتنبيه لظاهرة تكاد تكون الأكثر ثباتاً في سياسة الحكومة الإسرائيلية، وهي إحكام إغلاق قطاع غزة وفصل الضفة الغربية عنها، وتجزئة الضفة وتهويد القدس مما ساعد في خلق رؤية محلية وانعزالية، وضعف الإحساس

بوحدانية المصير والمصلحة المشتركة، مما نتج عن تجاهل من قبل التنظيمات لما يجري، وبالتالي التخلي عن مسؤولياتها الرئيسة تجاه وطنها وشعبها، والإقصاء الذاتي عن السياسة بمعناها الفاعل والمؤثر، ولعل ما يشهده الواقع الفلسطيني من انقسام بين شطري الوطن (القطاع والضفة)، قد قدم للحكومة الإسرائيلية الفرصة السانحة التي لطالما سعت اليها من أجل تحقيق أهدافها دون معاناة لتحقيقها (العاروري، ١٩٩٥: ٤٩-٥٠).

بالإضافة إلى ظاهرة ولادة أحزاب وحركات سياسية جديدة بعد أن بدأت السلطة الفلسطينية ممارسة الصلاحيات المخولة لها، وكان الهدف من إنشاء هذه الأحزاب هو شرذمة القوى السياسية الفلسطينية وتسخيفها في أعين الجماهير، وخلق أحزاب تعتاش من خيرات السلطة وتسترخي في ظلها (العاروري، ١٩٩٥: ٥١).

استحقاقات المرحلة الجديدة:

إن ما يعمق الأزمة هو عجز هذه التنظيمات عن تحديد طبيعة المرحلة التي يمر بها، فهل هي مرحلة تحرر وطني أم مرحلة بناء وطني وسلطة فلسطينية؟، فتحديد طبيعة المرحلة مهم جداً لما له من انعكاساته على طبيعة الأهداف والبرامج والسياسات وعلى إعاقة ترتيب الأولويات، ففي مرحلة التحرر الوطني طرحت التنظيمات الفلسطينية برنامجاً وطنياً استجاب للحد الأدنى من متطلبات الشعب الفلسطيني ومصالحه، وظلت هذه التنظيمات تحتفظ بهذه البرامج، وأما مرحلة السلطة وإعادة البناء فلها أهدافها وأساليبها ومهامها، إضافة لذلك فإن المرحلة الراهنة تتسم بازدواجية السلطة (سلطة السلطة وسلطة الاحتلال).

وأمام ذلك ستجد التنظيمات الفلسطينية نفسها خلال هذه المرحلة أمام استحقاقات جديدة في مقدمتها: مدى انضباطها والتزامها بسلسلة الأنظمة والقوانين الصادرة عن السلطتين، والتي ستراعي فقط مصالحها لا مصلحة الشعب الفلسطيني، وسيكون مطلوباً من مشاركة الحزب السياسي الفلسطيني الانضباط لها، رغم أنها صيغت بمعزل عن مشاركة القوى السياسية التي تمسها هذه الأنظمة. ومدى ولاء التنظيمات الفلسطينية لكافة الالتزامات السياسية التي قطعتها السلطة على نفسها في الاتفاقيات السياسية دون موافقة هذه التنظيمات (عساف، ١٩٩٦: ١٠١).

إلى جانب ذلك تضمنت الأزمة جانباً تنظيمياً تمثل في الديمقراطية ومركزية القرارات، وضعف المنظمات الديمقراطية في الحياة لهذه القوى، وترافق مع ذلك حدوث أزمة في العلاقة مع الجماهير تمثلت في عدم القدرة على قيادة الجماهير.

دور التنظيمات في زيادة عمق الأزمة:

يمكن القول أن الأزمة التي تعاني منها التنظيمات الفلسطينية قد انعكست في العجز عن التطور، وغياب القدرة على الاستجابة للوقائع المستجدة، واستبدال ذلك بالمحافظة على الخطاب القديم والأساليب القديمة في الادارة والتنظيم (سالم، ١٩٩٦: ١١٥)، وقد انعكس ذلك على جميع الفصائل دون استثناء، ويمكن القول بأن أداء هذه التنظيمات والفصائل كانت سبباً رئيساً فيها وبدرجات مختلفة، وجميع تلك التنظيمات تتحمل المسؤولية في زيادة عمق الأزمة، ويمكن الحديث عن دور تلك التنظيمات على النحو التالي:

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

بعد قيام السلطة الفلسطينية تولت حركة فتح قيادة السلطة، وبهذا انتقلت من تنظيم يقود حركة تحرر وطني إلى سلطة حكم ذاتي تفاوض من أجل التحول إلى دولة مستقلة، ولقد أدى ذلك إلى إحداث توتر في علاقة التنظيم الداخلية بين العلاقات الأخوية والتي تقوم بين أبناء التنظيم الواحد، وبين فصائل منظمة التحرير بشكل عام، وبين العلاقات البيروقراطية والتراتبية التي باتت تجسدها مؤسسات السلطة (هلال،٢٠٠٣: ٦٦).

كما قامت حركة فتح بوصفها الحزب الحاكم المهيمن على السلطة بتهميش دور الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية، بعد أن تغيرت أسباب الحاجة لها إثر قيام سلطة فلسطينية تقود مؤسسات وأجهزة متنوعة، وقد تم استيعاب الجزء الأكبر من قيادات هذه الاتحادات والغالبية الساحقة من حركة فتح في أجهزة السلطة ومؤسساتها (هلال، ٢٠٠٣: ٦٧)، فقد أصبح هناك نوع من التماهي والتداخل بين الحركة والسلطة، وأصبحت معه مواقف وسياسات كل منها واحدة، الأمر الذي حمّل حركة فتح كل أخطاء السلطة وعملية التسوية وسلبياتهما، مما أدى إلى تراجع الحركة وتراجع تمثيلها للجماهير وخسارتها للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م لصالح حركة حماس.

يمكن القول بأن المشكلة الأساسية التي واجهت حركة فتح قد تمثلت في أن رؤية القيادات السياسية النابعة من استحقاقات التسوية أصبحت تتعارض مع التوجهات التاريخية للحركة، وأصبح هناك فجوة بين القيادات السياسية والكوادر الميدانية للحركة، وتحولت أزمة حركة فتح إلى أزمة أكبر وأخطر تتمثل في البرامج والممارسة، وأصبح هناك تيار يرى أن البرنامج هو جزء من الواجهة أو الديكور، لا يتم الاحتكام اليه. ومع غياب الاحتكام لبرنامج محدد واضح للجميع وملزم لهم، أصبح هناك الكثير من

الآراء في داخل الحركة وكذلك التداخل والاختلاط بين ما هو سياسي وما هو نضالي، حيث أصبح هناك حسابات أخرى تحكم سير هذه الحركة (ياسين، ٢٠٠٥: ٥٤).

وبالتالي يمكن القول أن المأزق الحقيقي لحركة فتح يتمثل في فشل الحركة في تحويل سلطة الحكم الذاتي إلى دولة ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وفشلها في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وكذلك فشلها في قيادة منظمة التحرير والتراجع عن مشروعها الوطني.

- حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

بمرور الوقت وتحت وطأة ضغوط عمليات القتل والاغتيال التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لقيادات الحركة وكوادرها، وتضييق الخناق على الحركة في الخارج، بدأ واضحاً أنها تسير على طريق عملية تحول واقعي كي تتفاعل مع التطورات والمتغيرات الجارية، كذلك يبدو أن الحركة باعتبارها تنطلق من اعتبارات أيديولوجية دينية، فأنها ستواصل عملية التحول الواقعي دون أن يرافق ذلك تحول فكري رسمي (جاد، ٢٠٠٥: ٩١-٩٢)، هذا التحول سهّل عملية انخراط حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني تحديداً بعد إجراء تحول فعلي على برنامجها السياسي واقترابه من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، وفوزها بهذه الانتخابات وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، إلا أن مجريات الأحداث منذ الانتخابات أثبتت عجز الحركة عن طرح استراتيجية مقنعه وبرنامج فعّال لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني وللخروج من الأزمة التي رافقت تشكيل الحكومة، على العكس من ذلك ما زالت الحركة وستبقى تحمل مفردات ومفاهيم سياسية وتنظيمية قابلة لأكثر من تأويل حسب مقتضيات ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي ولرؤية مصالح الحركة نفسها (هلال، ٢٠٠٣: ٨٢).

- اليسار الفلسطيني:

لم يرق اليسار يوماً إلى مستوى قيادة البرنامج الوطني أو قدّم يوماً وجهة نظر متكاملة عن بديل ديمقراطي للتحرر الوطني، بل زجّ نفسه في عقد المصالحات مع التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية، وأسهم في وضع كل الصياغات الفضفاضة للبرنامج الوطني التي كانت دائماً مثار تفسيرات عديدة (جرادات، ١٩٩٩: ١١)، وعليه يمكن القول أن اليسار الفلسطيني لم يظهر كقوة فاعلة قادرة على التأثير في مجريات الأحداث، بل كان دائماً على هامش الحياة السياسية الفلسطينية، بل أنه خسر السباق مع القوى الأخرى. إن اليسار الفلسطيني لم يفقد فقط مصداقيته الشعبية، بل هو يفقد كل يوم ليس فقط من دوره الطليعي المدعى، وإنما من دوره الفعلي في المجتمع، الأمر الذي وضعه في تشكيلاته

القائمة أمام طريق مغلق، طريق التفتت والتآكل على طريق التلاشي والاضمحلال، وهو في ذلك يشبه مفهوم اضمحلال الدولة في الماركسية، ففي هذه المرحلة يموت القديم ولكن الجديد لم يولد بعد (سعادة، ١٩٩٩: ١٩٦).

باختصار يمكن القول أن أزمة التنظيمات الفلسطينية هي أزمة قيادة وتنظيم وبرنامج تنعكس في تعثر أدائها الفكري والتنظيمي والسياسي والنضالي والثقافي، وتعود هذه الأزمة إلى عدة أسباب منها: بنية هذه الأحزاب واعتمادها المركزية في كافة مناحي عملها، مما أدى إلى تشجيع القيادة الفردية وتغييب دور القيادة الجماعية، كما ساهمت في تشجيع الولاءات الفردية داخل هذه الأحزاب والتنظيمات، وأصبحت الأطر القيادية لا حول لها ولا قوة، مما كوّن مجموعات عاجزة عن المساهمة في آلية القيادة وفاقدة ثقة الأعضاء، وبالتالي يتم رسم سياسة التنظيم من قبل الفرد المسؤول (الكفارنة، ١٩٩٩: ٢١٣).

كما أن التسلط والفردية في اتخاذ القرار، فالقرار لم يكن في يوم من الأيام نتيجة أو مصلحة لمشاركة حزبية أو هيئات تنظيمية، فآليات اتخاذ القرار في التنظيمات قائمة على دوافع قاصرة تتراوح بين ردود الفعل على مواقف أو على مراكز قوى داخل التنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة. وغياب التربية الوطنية في الأحزاب والتنظيمات واستبدالها بتربية فئوية ساهمت بخلق ظاهرة العشائرية السياسية، وما رافقها من تعقيدات أدت إلى فشل أي عمل وطني مشترك، أو في أحسن الأحوال عدم تحقيق أهداف أي عمل مشترك (الكفارنة، ١٩٩٩: ٢١٣-٢١٤).

وعدم نجاح هذه التنظيمات في تعزيز مفاهيم الديمقراطية في داخلها. بالإضافة إلى الهزائم المتكررة التي منيت بها الحركة الوطنية والتراجعات المتكررة والمتواصلة التي واكبت وتواكب الأحداث الخاصة بالقضية الفلسطينية، حيث كان لتلك الهزائم نتائجها القاسية من الناحية المعنوية والنفسية على أبناء هذه التنظيمات وخلق حالة من الإحباط واليأس، مما دفع بالكثير من أعضاء وكوادر التنظيمات إلى التخلي عنها. والتعرض للتضليل حيث رفعت قيادات الشعب الفلسطيني المتنفذة شعارات كثيرة عبر الزمن، وأعلنت عن تمسكها بمبادئ وقيّم من أجل تحرير فلسطين، ولكن الأيام كشفت للشعب أن الشعارات لم تكن سوى وسائل دعائية لكسب التعاطف والتأييد الشعبي، وأن المبادئ لم تكن إلا للاستهلاك فلا يوجد قائد أو تنظيم أو فصيل أو حزب قد أمسك بزمام الأمور كتمسكه بشعاراته، بل تنازلوا جميعهم عن كل مبادئهم واستبدلوا ما نادوا به من قيّم بقيّم أخرى (قاسم، ١٩٩٥: ٦٧)، مما ساهم في تبلور انطباع سلبي نحو هذه التنظيمات وخلق حالة من عدم الثقة بقياداتها، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى ظهور فجوة كبيرة بين التنظيمات والقاعدة الجماهيرية، أدت بدورها إلى انتشار حالة من تغييب الوعي الجماهيري بل وتزييفه.

٢،١٣ التنظيمات السياسية مهام المستقبل:

إن الواقع الفلسطيني الراهن بتعقيداته، وتداخل المهام السياسية والاجتماعية وعدم وضوح الآفاق المستقبلية للعملية التفاوضية الجارية، ودخول الانتفاضة الفلسطينية عامها العاشر، والانقسام الفلسطيني الحاصل، أدى إلى خلق مهام ومتطلبات جديدة للتخلص من حالة التناقض وغيال الوعي، فاذا كان الماضي يتطلب فقط تبني شعار وطني، وتحديد موقف من قضية وطنية أو سياسية، فإن الحاضر يتطلب تحليلاً عميقاً لهذا الواقع، ويتطلب برامجاً وأفكاراً ومواقف وحلولاً واقعية للمشكلات القائمة، لذلك فإن مستقبل التنظيمات السياسية مرهون بقدرتها على تطوير نفسها والخروج من أزمتها الراهنة، وكذلك مرهون بمستقبل التطور السياسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وتقدم النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

في ضوء ذلك أصبح مطلوباً من التنظيمات السياسية الفلسطينية تقديم رؤية جديدة واضحة تحدد مهمات وواجبات وأدوار هذه التنظيمات من أجل تحقيق أهداف شعبها، وتعيد الدور المفقود لهذه التنظيمات والأحزاب السياسية كحاملة للمشروع الوطني التحرري والديمقراطي، وكذلك يعيد لها دور التوعوي والتعبوي.

يمكن تقسيم المهام المستقبلية لهذه التنظيمات إلى ما يلي:

– على الصعيد الوطني:

١– إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية:

وهذا الأمر يتطلب: التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والعمل على تحويلها إلى جبهة وطنية تمثل كل القوى والفصائل الفلسطينية الهادفة إلى تحقيق الاستقلال الوطني الكامل للشعب الفلسطيني. وتحديد بنية منظمة التحرير وتبني برنامج كفاحي واحد يضمن حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة، ويضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وتشكيل لجنة تناقش عملية تطوير وإعادة بناء منظمة التحرير وفق أسس جديدة يتم التراضي عليها بين كافة القوى، مما سيفضي حتماً إلى منظمة تحرير جديدة وفق إطار جامع يحافظ على خصوصية برنامج كل فصيل وفق آلية تضمن الخصوصية التنظيمية وعدم الاصطدام مع البرنامج المشترك الجامع. وتنشيط عمل مؤسسات المنظمة في الداخل والخارج، وتحديد العلاقة بين هذه المؤسسات ومؤسسات السلطة الفلسطينية من حيث المهام والأداء. وتشكيل مجلس وطني جديد للمنظمة على أسس توافقية (دراغمة، ٢٠٠٨: ١٣٣).

٢- ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني:

لا شك أن قضية إعادة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني وكذلك الوحدة الوطنية، أكثر القضايا الراهنة هيمنة والحاحاً على الساحة الفلسطينية، وذلك للخروج من حالة الانقسام والانشقاق الذي يعاني منه النظام السياسي الفلسطيني.

وأمام كل أزمة داخلية واجهتها الحركة الوطنية الفلسطينية، اعتادت القوى والأحزاب الوطنية أن تلتقي وتدخل في حوارات وطنية شاملة أو مصغرة، وفي هذه المرحلة فإن الساحة الفلسطينية تحتاج إلى إنجاز الحوار الوطني المسؤول الذي يحقق الوحدة الوطنية إيماناً بأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة والحضارية لحل أية خلافات وتباينات على الساحة الفلسطينية، على أن يتضمن الحوار مراجعة سياسية للأوضاع التي مرت بها الساحة الفلسطينية، والتوافق على قضايا النضال الوطني المشترك، وإيجاد موقف مشترك من العمل العسكري والاتفاق على إعادة تشكيل منظمة التحرير وتفعيلها.

إن النضال من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية بما في ذلك القدس، وحق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، هو أساس مشترك لكل التنظيمات والفصائل الفلسطينية ويحتم عليها البحث عن وسائل لإنجاح الحوار بينها من أجل الوصول إلى برنامج يجمعها ويوحدها في إطار نضالي مشترك، هو شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

٣- إعادة تقييم شامل لعملية التسوية:

تأتي عملية إعادة البناء الوطني لتضع للفلسطينيين النقاط على الحروف، لتكشف عن عمق الخلل الذي وقعت به السلطة ونظامها السياسي، وقد أثبتت التجربة أن السلطة ونظامها السياسي، والتنظيمات الفلسطينية لا يمتلكون الرؤية والكفاءة لإعادة بناء الوطن على أسس متينة وعصرية.

إن انتشال حركة التحرر الفلسطينية من واقعها الراهن وإعادة بنائها، هي عملية طويلة وصعبة تدريجية، وترتبط بمستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعب الفلسطيني نتاج نزوة أفراد أو مجموعات. وهذه العملية تحتاج إلى الوعي وإلى إرادة التغيير، كما تحتاج إلى الحراك في سبيل ذلك، الحراك الذي يحتاج إلى الروافع الكبيرة والمحركات الوسيطة، كما يحتاج إلى البراغي الصغيرة لإنجاز عملية البناء الجديدة (كيالي، ١٩٩٩: ٨٤).

إن نقل الحالة الفلسطينية من حالة الانهيار والهدم والفوضى إلى حالة البناء والإنشاء تحتاج إلى توفر الرؤى الواضحة والمفاهيم والاستراتيجيات وخطط العمل الموائمة لها، والآليات القادرة على إحداث

حقائق من شأنها تهيئة الظروف وانضاجها ودفعها نحو تدشين كيانية فلسطين تناسب طموح الشعب الفلسطيني. وتتطلب عملية البناء ضرورة تخلي السلطة عن النزعة الفردية والارتجالية في إدارة شؤون العامة، فالنزعة الفردية وتغييب المؤسسات والاتحادات وتهميش سلطة القانون، وممارسة سياسة الهيمنة والاحتواء والتهميش للآخرين، لا تتلاءم مع التحديات التي تواجه عملية إعادة البناء الوطني، وكذلك تحتاج عملية البناء إلى نظام حكم يعكس رغبات المواطنين ويقوم على احترام الحقوق وحماية الحريات وترسيخ العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والترهل.

لقد آن الأوان لأن تقف التنظيمات السياسية الفلسطينية عند إخفاقات عملية البناء لتقييمها لتتمكن من تجاوز الأخطاء والسلبيات ونقل الحالة الفلسطينية إلى الامام.

- القضايا الديمقراطية والاجتماعية

كان من نتائج عملية التسوية وبناء السلطة الفلسطينية، توجه السلطة لتبني سياسات وبرامج وقوانين تهدف لحماية عملية التسوية ولتعزيز قدرة سيطرة السلطة وفرض أجندتها وكان ذلك يتم في معظم الوقت على حساب وممارسات الديمقراطية.

رغم كل المظاهر التي توحي بوجود الديمقراطية السياسية، من توفر متنفس للتعبير واجراء انتخابات ووجود هياكل بفصل السلطات، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني ما يزال في بنيته وتوجهاته شديد التقليدية والبطركية والتوارثية (الجرباوي، ١٩٩٩: ٢٣).

إن غياب التيار الديمقراطي الفلسطيني عن ساحة الفعل والتأثير في ظل الاستقطاب الحاصل في المجتمع والحياة السياسية بين قطب السلطة وما يمثل من تحالف طبيعي وسياسي، وبين التيار الأصولي بتلاوينة المختلفة، قد غيّب الغالبية العظمى من فئات الشعب التي تنتمي حكماً وتاريخياً إلى التيار العريض العلماني الديمقراطي، الذي ولّد الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة (مجدلاني، ١٩٩٩: ٢٤٧).

في ضوء التجربة السابقة، وفي ضوء المؤشرات الحالية، والتي تميل باتجاه تزايد الدعوات لتبني المهام الديمقراطية والاجتماعية، إلى جانب المهام الوطنية، فالمهام متكاملة ولا تناقض بينها. كما أن مأسسة نظام سياسي ديمقراطي تولد آليات لمنع استفحال الفساد وسوء الإدارة، وإجراءات كافية لكشف ووقف أشكال الفساد في أجهزة الدولة وخارجها. ولذا يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي يهيئ ثقافة ضاغطة على الأحزاب السياسية من أجل دمقرطة حياتها الداخلية، الأمر الذي يشكل ضمانة لتعزيز الديمقراطية في النظام السياسي وضمان استمرارها (هلال، ٢٠٠٣: ٩٤).

يجب توفير المكونات الموضوعية لتحقيق الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وهي: احترام حقوق الانسان وفي مقدمتها الحقوق الاجتماعية، فنظام الحقوق والحريات هو أساس النظام الديمقراطي ككل، وبدونه ينهار النظام الديمقراطي بكامله، لأن نظام الحقوق والحريات يشمل كل الحقوق التي تجعل من أية ممارسة ديمقراطية كحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع والمشاركة السياسية، والحريات الفردية التي تخص الانسان وحده، وحق المساواة أمام القانون. والحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في الصحة والرعاية الاجتماعية، إضافة إلى المساواة الكاملة في الحقوق وأداء الواجبات دون تمييز أو تباين يقوم على أساس الاختلافات السياسية أو الفكرية، وامكانية ممارسة هذه الحقوق تجعل الانسان مشاركاً فعلاً في عملية صنع القرارات التي تمسه (نصار، ٢٠٠٦: ٩٣).

التعددية السياسية وضرورة الإقرار بوجود الآخرين، ولا معنى للديمقراطية دون التسليم بضرورة التعددية السياسية، فالالتقاء حول أهداف وطنية مشتركة لا يلغي وجود الاختلاف، والآراء، والمواقف حول وسائل تحقيقها، ومراحلها، وأساليب النضال من أجل تحقيقها، وكذلك الاختلاف في المراجع العقائدية، فالتعدد موجود في كل المجتمعات ما دام هناك بشر يفكرون، والتعدد يطرح أمام الجماهير خيارات متعددة، وهذا يساعد بدوره على بلورة أفكار جديدة تجذب الجماهير إلى ساحة العمل السياسي والوطني وازدياد اهتمام قاعدة المشتغلين بالسياسة، كما يساهم في دعم الأحزاب وتقوية نفوذها. إن الإقرار بوجود الآخرين في الساحة أمر طبيعي، ويتطلب هذا أن لا يدعي طرف احتكار الحقيقة دون الآخرين احتكاراً مطلقاً.

إمكانية تداول السلطة شرعياً، وهذا مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية، فهو يجعل من الجماهير الحكم بين الاتجاهات السياسية المتعددة من خلال عملية الاقتراع، ولا معنى للتعددية السياسية في ظل وجود حزب قائد أو اتجاه سياسي يحظى بتأييد الأغلبية ويسيطر على المؤسسات ويندمج مع مؤسسات الدولة، وكذلك لا يمكن أن تجري انتخابات حقيقية نزيهة، وإنما تجري لصالح ذلك الاتجاه أو الحزب فاحتكار السلطة ومنع تداولها يدفعان إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملاً طبيعياً في سياق الفهم السياسي العام الذي يؤكد أن السلطة تمثل فئة اجتماعية أو نخبة سياسية محددة على حساب باقي فئات وطبقات المجتمع. والي، ٢٠٠٣: ٢٦٧).

٤- تطوير الحياة الحزبية:

إن الحديث عن متطلبات تطوير الحياة الحزبية أمر ضروري وهام للمساهمة في تحقيق الأهداف والمتطلبات الوطنية، وللتخلص من سلبيات العمل الحزبي، وللخروج من حالة الانهيار والركود التي تعاني منها الحياة الحزبية والحياة النضالية.

تطوير الحياة الحزبية والعمل يتطلب تحقيق تطوير أساليب وأشكال التنظيم، والتخلي عن الأشكال القديمة وأنماطه المعروفة والقائمة على التراتبية الصارمة، ونظام الخلايا التي تصلح للعمل السري، فيجب تطوير أساليب العمل والتنظيم بما يتلاءم مع المهمات المستجدة في العمل النضالي والسياسي وتستوعب طاقات شعبية وإمكانات متعددة وتتمكن من الوصول إلى الغالبية العظمى من الجماهير.

إعادة الاعتبار للديمقراطية والمشاركة في العمل الحزبي، فإن هزيمة الديمقراطية داخلياً أدت إلى تغييب الكثير من الناس والكوادر وانفصالهم عن الأحزاب. ومن الملاحظ حول النظام الحزبي الفلسطيني ثبات القيادات الأولى بغض النظر عن ايديولوجيتها. ولا تعقد المؤتمرات الحزبية وفق ما تحدده اللوائح والأنظمة الداخلية، وعلى الرغم من التعديلات النصية على مبدأ المركزية الديمقراطية عند بعض التنظيمات السياسية، فإن تقاليد العمل السابقة ما زالت تقاوم التغيير (هلال، ٢٠٠٣: ٩٣).

التجربة الحزبية السابقة تدل على أن الديمقراطية شرط لازم وأساسي لنجاح واستمرار أي حركة أو فصيل، وممارسة الديمقراطية تتطلب الإقرار بتعدد الآراء في داخله مع وحدة الآراء الحزبية والالتزام ببرنامج الحزب، وكذلك الإقرار بمبدأ الشرعية الحزبية وفي مقدمتها أن يكون للحزب دستور داخلي أو نظام داخلي يبين بوضوح حقوق الأعضاء وواجباتهم ومسؤوليات كل مستوى قيادي وحدود تلك المسؤوليات، وكذلك تشكيل مؤسسات القيادة عن طريق الانتخابات باقتراع سري بين المرشحين.

عقد المؤتمرات الحزبية بشكل دوري لإعادة تقييم المراحل السابقة سياسياً، وطرح برامج سياسية وفكرية للمراحل القادمة، وكذلك لإعادة انتخاب قيادات الفصائل وإجراء عملية النقد الذاتي. وتربية أعضاء الحزب وتنشئتهم تنشئة تهدف إلى تطوير جوانب شخصيتهم، كي يستطيعوا أن ينمّوا مجموعة من المفاهيم والاتجاهات التي تساعدهم على فهم العالم المحيط بهم وتؤهلهم لأداء أدوارهم بوعي وكفاءه ومسؤولية.

٢،١٤ الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات عالجت موضوع الأحزاب السياسية ودورها في توعية الجماهير سياسياً، ولكن دون التطرق إلى جوهر الموضوع المطروح في هذه الدراسة والمتعلق بجامعة النجاح الوطنية وجامعة فلسطين التقنية (خضوري)، وبالتالي قدمت الرسالة عرضاً لبعض الدراسات السابقة كونها تشكل منطلقاً أساسياً للدراسات التي تليها، وأهم هذه الدراسات:

١- دراسة (دويكات، ٢٠١٦م)، بعنوان دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية. واتضح من خلال الدراسة الأثر السلبي لاتفاق أوسلو وما تلاه من مفاوضات غير مجدية على تدني مستوى المشاركة السياسية للشباب الجامعي، مما أدى إلى نشوء حالة إحباط بين الشباب الجامعي الفلسطيني إزاء المشاركة الجماهيرية والوطنية والشعبية. وتراجع دور الأحزاب والفصائل الفلسطينية خلق حالة من الإحباط لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، مما عكس سلباً على مستوى المشاركة في الفعاليات السياسية والجماهيرية لدى الشباب.

٢- دراسة إيهاب إسماعيل(٢٠١٦م)، بعنوان أزمة الثقة وعلاقتها بالاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي.

كشفت الرسالة معاناة الشباب المصري من أزمة الثقة المرتبطة بالاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي على وجه الخصوص، وانخفاض الثقة في إدارة الانتخابات البرلمانية يؤدي إلى الإحساس بعدم جدوى الأحزاب السياسية ومن ثم إلى العزلة السياسية، نتيجة عدم إيمان الشباب الجامعي بجدوى محاولات التأثير في عملية اتخاذ القرار.

وأشارت الدراسة إلى دور تغييرات ثورة ٢٥ يناير في إعادة الثقة لدى الشباب الجامعي على كل المستويات الشخصية، والتقليدية، والحديثة، وعلى مستوى مؤسسات الدولة، وأن الشباب الجامعي يفتقد الثقة في المستقبل السياسي بوصفه غير مستقر ومتغير بشكل سريع وأن نظرة الشباب الجامعي للمستقبل السياسي تميل للتشاؤم وعدم وضوح الرؤية والاستسلام للواقع، حيث تبين أن الذكور أكثر ثقة من الإناث، والريف أكثر ثقة من الحضر، وأن طلاب الكليات النظرية أكثر ثقة من طلاب الكليات العملية.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بتناولها موضوع المشاركة السياسية والوعي الشبابي في الجامعات، والصعوبات التي تواجه زيادة المشاركة فيها، وكذلك تتفق في أن مفهوم الثقة في ذهن الشباب هو الإيمان بالكفاءة والإخلاص الناتجين عن السمعة والخبرات السابقة، وأن شبكات الثقة التقليدية تؤثر على السلوك السياسي للشباب بداية من المشاركة الانتخابية والمشاركة الحزبية حيث تدعم المشاركة الانتخابية وتضعف المشاركة الحزبية.

أما وجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في مجتمع الدراسة، وحجم العينة المستخدمة فيها، وتختلف أيضا في أنها تتناول موضوع الأحزاب والتنظيمات والوعي الجماهيري لدى طلاب الجامعات، فيما تناولت الدراسة السابقة موضوع المشاركة السياسية، وتختلف من حيث الحدود الجغرافية حيث ستجري هذه الدراسة على طلبة الجامعات في الضفة الغربية.

٣- دراسة (الفرا ٢٠١٥م)، بعنوان دور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المناخ السياسي السائد بمحافظات غزة في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني. وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لدور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني بلغت ٦٦,٠٧٪.

٤- دراسة (الزبون، أيوب، ٢٠١٥م)، بعنوان دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة نظر طلبتها.

هدفت الدراسة إلى وضع دور مقترح للجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها. وقد توصلت الدراسة أن التقدير الكلي لواقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة جاء بدرجة متوسطة.

٥- دراسة شدان يعقوب خليل (٢٠١٥م)، بعنوان أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى شريحة طلبة جامعة النجاح الوطنية كونها من أكبر جامعات الضفة،

إذ تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في حياة الطالب الجامعي سواء في حياته العامة أو حياته السياسية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي وتدعيم القيم السياسية والمشاركة السياسية وتوعية الناس بما يدور حولهم من أحداث ومواقف سواء على المستوى الخارجي أو المستوى الداخلي الفلسطيني والمتعلق بالقضية الفلسطينية، وحملت الهم الفلسطيني وعالجت الكثير من القضايا على رأسها قضية اللاجئين والأسرى والقدس والاستيطان والانقسام.

وخرجت الباحثة بمجموعة من التوصيات أهمها:

١. العمل على فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، ونشر القيم الثقافية التي تخدم المشروع الوطني، وإبراز الهوية الفلسطينية، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
٢. معاقبة أصحاب الحسابات التي تروّج للأفكار الهدامة وتبث الإشاعات التي من شأنها خلق الفتنة سواء كانت هذه الحسابات لأفراد أو مؤسسات.
٣. استثمار مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الثقافة الوطنية وتعزيز روح الانتماء لدى الأفراد بعيداً عن الطائفية.

٦- دراسة (شويحات والخوالدة ٢٠١٣)، بعنوان "اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن".

هدفت الدراسة غلى التعرّف اتجاهات طلبة ثماني جامعات أردنية نحو المشاركة السياسية من خلال أداة الاستبانة. وتكونت العينة من (٥١٥) طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وأكدت النتائج أن اتجاهات الطلبة نحو المشاركة السياسية جاءت بدرجة متوسطة لأسباب عدة أهمها تدني الوعي بأهمية المشاركة. أما عن توقعاتهم للمشاركة السياسية مستقبلا، فكانت بأنه سيكون هناك مشاركة سياسية مستقبلا، وآخر توقعاتهم هو انتسابهم للأحزاب السياسية.

٧- دراسة باسل احمد عامر، بعنوان أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (١٩٩٣م-٢٠١٣م).

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أزمة المشاركة السياسية في السلطة الفلسطينية، لما لها من دور مؤثر وفاعل في صناعة القرار الفلسطيني، لأن دراسة أزمة المشاركة السياسية الفلسطينية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي تعد مدخلاً لفهم الأزمة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية مع سمات أزمة المشاركة السياسية في فلسطين، بالإضافة إلى أثر أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، كما تشابهت إلى حد ما بدور الأحزاب السياسية والقوى والفصائل الفلسطينية في تعميق أزمة المشاركة السياسية والتي تعد من معوقات الوعي الجماهيري.

لكنها اختلفت مع الدراسة الحالية في حدود الدراسة حيث اعتمدت الدراسة السابقة على فحص المتغيرات منذ اتفاقية أوسلو وحتى عام ٢٠١٣م، كما اختلفت في الحدود المكانية فقد غطت هذه الدراسة مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

٨- دراسة (العزيزي ٢٠١٢)، بعنوان دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني.

تحددت مشكلة الدراسة في قياس مستوى الوعي السياسي لطلبة الجامعات ودور وسائل الإعلام في تشكيل هذا الوعي. وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب الجامعي من خلال رصد اعتمادية طلبة الجامعات على وسائل الإعلام في استقاء معلوماتهم السياسية والكشف عن العلاقات الارتباطية بين مستوى اعتماد طلبة الجامعات على وسائل الإعلام وبين حجم المشاركة السياسية ومستوى المعرفة السياسية.

وتبين من خلال الدراسة أن دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي كان ضعيفاً جداً، على الرغم من ارتفاع معدل حجم اعتماد الشباب على وسائل الإعلام.

٩- دراسة أبو زيد (٢٠١٢م)، بعنوان دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تناقش موضوعاً حيوياً انعكست آثاره في الوقت الراهن على العديد من المجتمعات الإقليمية وعلى الأنظمة السياسية في هذه المجتمعات.

تبين هذه الدراسة أهمية هذه المواقع في التأثير على المجتمع، خاصة على فئة الشباب والتي يمكن أن تستغل من خلال القوى الفاعلة في المجتمع. وقد اعتمدت في إثبات فرضيتها على المقاربة المنهجية

الوصفية التحليلية معتمدة على أداة الاستبيان والمقابلة كإحدى أدوات المسح الاجتماعي، إلى جانب المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المواقع الاجتماعية التفاعلية تساهم في التأثير على توجهات الرأي العام في المجتمع الفلسطيني، كما تؤثر في زيادة الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع وتعزز المسؤولية الاجتماعية لديهم مما انعكس ايجابياً على مستوى المشاركة السياسية.

وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام صناع القرار بالمواقع الاجتماعية التفاعلية، بوصفها وسيلة اتصال مهمة وفعالة في تناول القضايا السياسية، وحلقة وصل مباشرة بين أفراد المجتمع وصناع القرار، وكذلك الاستفادة من المشاركة في المواقع الاجتماعية التفاعلية للتأثير في الرأي العام العربي والدولي ودعم القضية الفلسطينية، وتعزيز وجود فلسطين في العالم الافتراضي، ودعت إلى توحيد الجهود الشبابية على صفحات المواقع الاجتماعية التفاعلية، وعدم اهدار هذه الطاقات من خلال تشتيت الصفحات والقضايا التي تتبناها، والعمل على تبني قضايا ذات إجماع وطني تخدم المصلحة الفلسطينية.

١٠- دراسة (الشامي، ٢٠١١م)، بعنوان مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، حيث توصلت الدراسة إلى أن النسبة الكلية لمستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني ٦٦,٩٪، فيما بلغت نسبة مجال النشاط السياسي ٧٣,٥٪، يليه مجال المعرفة السياسية الذي بلغت ٦٣,٧٪، ثم مجال الاهتمام السياسي الذي بلغت نسبته ٦٣,٦٪.

كانت أسباب العزوف عن المشاركة السياسية التي حددها الشباب هي أن الأحزاب تسعى لتحقيق مصالحها ولا تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية ولا يوجد حرية وتسامح في المجتمع الفلسطيني.

١١- دراسة سجيفر وباسوني (Schaefer and Bassiony، ٢٠١١)، بعنوان "المشاركة السياسية في القاهرة بعد أحداث ٢٥ يناير".

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ على الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأبناء القاهرة بعد هذه الأحداث. وتكونت عينة الدراسة من أبناء القاهرة ممن تقع أعمارهم بين ١٨-٣٠ سنة. واستخدمت الدراسة أداتي الاستبيان والمقابلة. وأشارت النتائج أن الأحداث كان لها

تأثير إيجابي على أفراد عينة الدراسة فقد زادت من وعيهم ومشاركتهم السياسية، حيث كانت استجابة (١٢٠) فرد من عينة الدراسة ايجابية، مما يشير إلى أن أحداث ٢٥ يناير كان لها تأثير إيجابي على الوعي السياسي لأبناء القاهرة.

١٢- دراسة (رائد فريد مقبل، ٢٠١٠)، بعنوان أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

تناول الباحث في دراسته المكونة من ستة فصول، مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها وأهميتها، وواقع المشاركة السياسية في فلسطين وعلاقة الديمقراطية بالمشاركة السياسية، والتنشئة السياسية والمواطنة والثقافة السياسية، والديمقراطية الفلسطينية من الناحية السياسية ومن الناحية الإدارية، والانتخابات المحلية بمراحلها الخمسة، ومبررات السلطة الوطنية لإجرائها ومشاركة المرأة في عملية الانتخابات، وانعكاس الانتخابات على المشاركة السياسية.

وقد توصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، كان منها أن قانون الانتخاب الخاص بالهيئات المحلية خضع مرات عديدة للتعديل والاستبدال، وخلال المراحل الانتخابية المتعددة، وفي زمن متقارب، الأمر الذي وضع المنتخبين والمرشحين في ضبابية الفهم لهذه التغييرات، بما أن القانون الانتخابي لم يشترط حد أدنى من التعليم للمرشحين لعضوية مجالس الهيئات المحلية، إضافة إلى أن العملية الانتخابية لم تكن ديمقراطية بالشكل السليم، لأنها تمت على مراحل ولم تكتمل، ولم تشمل المواطنين الفلسطينيين كافة وغاب عنها عدد كبير منهم، وعلى الرغم من ذلك فتحت مجالاً للمشاركة السياسية.

١٣- تقرير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (٢٠٠٨)، بعنوان الحوار بين فتح وحماس وأفاق المصالحة الوطنية.

استعرض هذا التقرير أن حركتي فتح وحماس تفتقر إلى وجود مرجعية أيدولوجية أو مؤسسية مشتركة، وفضلاً عن أزمة الثقة بينهما، فإن الضغوط الخارجية (الإسرائيلية والأمريكية)، ما تزال تمثل عنصراً مؤثراً في صناعة القرار الفلسطيني، وأن استمرار حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية يلحق ضرراً بالقضية الفلسطينية.

كما قدم هذا التقرير بعض المقترحات لمعالجة حالة الانقسام الذي تشهده الساحة الفلسطينية بين الفيصلين الأكبر فيها، ومن هذه المقترحات:

أولاً: إجراء مراجعات داخلية لدى كل من فتح وحماس، وإقرار كل طرف بالأخطاء التي أقدم عليها، كخطوة تسهم في إعادة الثقة بينهما.

ثانياً: إعادة توحيد مؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية.

ثالثاً: تشكيل حكومة وحدة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

رابعاً: تشكيل هيئة مصالحة وطنية تضم مختلف القوى السياسية وعدداً من الشخصيات الاعتبارية، للعمل بشكل مخلص وجاد على ترتيب البيت الفلسطيني وفق عقد وطني ملزم مبني على استقلالية القرار الفلسطيني.

١٤- دراسة مجدي نجم عيسى (٢٠٠٧)، بعنوان المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الأيدولوجي والبراغماتية.

بحثت الدراسة في موضوع المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، تلك المشاركة التي أعلنت عنها الحركة عام ٢٠٠٤م، وقد تمثلت تلك المشاركة في استعداد الحركة المشروط للانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وموافقتها على خوض الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦م، ودخولها في الحكومة الفلسطينية بعد إجراء الانتخابات.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على جملة المتغيرات السياسية الهامة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، التي تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني، إثر فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ٢٠٠٠م، وقد شكلت انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول ٢٠٠٠م أحد أهم المتغيرات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، حيث تمكنت من إعادة صياغة العلاقة بين السلطة وإسرائيل من جهة، كذلك إعادة صياغة العلاقة بين السلطة وحركة حماس من جهة أخرى.

وتوصل الباحث أن أزمة العلاقة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني، تحولت إلى أزمة ثقة بين القوتين المركزيتين في الساحة الفلسطينية فتح وحماس، بحيث ينظر كل طرف إلى الأخر بعين الشك والريبة، وقد انعكست تلك الأزمة على فهم كل طرف لطبيعة دوره الحقيقي في السلطة، فحركة حماس على الرغم من فوزها بالانتخابات وتشكيلها للحكومة إلا أنها بقيت تتعامل وكأنها تمثل المعارضة وليس السلطة، وعلى الرغم من خسارة حركة فتح للانتخابات، إلا أنها بقيت تتعامل على أنها تمثل السلطة وليس المعارضة.

١٥- دراسة (هيرو رودني وكامبل آن ١٩٩٦م)، بعنوان فهم المشاركة السياسية لدى سكان أمريكيا اللاتينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اشتراك أمريكيا اللاتينية في الأنشطة السياسية غير الانتخابية كحضور الاجتماعات الحاشدة، أو التطوع لصالح حزب، أو مرشح، والتبرع أو المشاركة بالأموال، وكتابة رسائل عن قضية ما، والتوقيع على عريضة، وحضور اجتماعات جماهيرية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب المسح القياسي لدول أمريكيا اللاتينية وتحليل هذه المعلومات المنتقاة من هذا المسح.

وخلصت الدراسة إلى أن أنماط المشاركة في الدول اللاتينية تتصل بالتعليم والدخل، حيث توجد علاقة طردية بين المشاركة السياسية والتعليم والدخل، فكلما زاد التعليم ارتفع الدخل وازدادت المشاركة السياسية، وأن عملية المشاركة تختلف في الدول اللاتينية قليلاً عن تلك الدول الموجودة بالدول غير اللاتينية المشابهة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

١٦- دراسة (ليلى عبد الستار علم الدين، ١٩٩٣م)، بعنوان تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر.

تسعى الدراسة إلى الوقوف على كيفية تحليل الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر حتى يمكن تنميته، وأتبعت الدراسة المنهج الفلسفي بهدف تعريف أو توضيح أو تفسير كل ما يتعلق بتنمية الوعي السياسي في إطار السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج التي تدفع إلى التوصية ببعض المنطلقات لتنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر، والتي من شأنها إعطاء الفرصة لإحساس الطلاب بأنهم يستطيعون العمل وإنجاز بعض المشروعات التي تقوي ثقتهم بأنفسهم وارتباطهم ببيئاتهم وانتمائهم لوطنهم، مما يرفع من مستوى إحساسهم بالولاء والانتماء، ويشجعهم على الممارسة السياسية بجوانبها المتكاملة المطلوبة والمرغوبة.

١٧- دراسة (دافيدسون وكوهر، ١٩٨٩م، Davidson &Coher)، بعنوان العلاقة بين المشاركة السياسية والإحساس بالوطن في ولايتي ألباما، وبرمنجهام.

سعت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المشاركة السياسية ومدى الإحساس بالوطن في كل من ولاية ألباما، وبرمنجهام.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الإحساس بالوطن، والسلوك الانتخابي، والمشاركة في المهام السياسية، والعمل بالقضايا العامة، وأنه لا توجد علاقة موجبه بين الإحساس بالوطن، والمعسكرات أو الحديث عن السياسة.

١٨- دراسة عبد الناصر قاسم الفرا، ٢٠١٧، بعنوان دور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة).

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المناخ السياسي السائد بمحافظات غزة في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني. وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لدور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني بلغت ٦٦,٠٧٪.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية على أنه لا بد من التركيز على جانب الوعي السياسي للوصول بأفراد المجتمع لدرجة القدرة على التفكير من جهة، وترسيخ المساواة والتعامل بروح الديمقراطية من جهة أخرى، بالاعتماد على الثقة والحوار بين النظام السياسي والمواطن. كما انها اتفقت معها بأهمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني كظاهرة سياسية واجتماعية في ضوء العديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بوجه عام.

واختلفت مع الدراسة الحالية بحدود الدراسة من حيث الفئة المكونة من ٣٤٥ شاباً وشابة من طلبة جامعة الأزهر والأقصى في غزة.

١٩- دراسة وديع العزيزي، ٢٠١٦، بعنوان دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني.

تحددت مشكلة الدراسة في قياس مستوى الوعي السياسي لطلبة الجامعات ودور وسائل الإعلام في تشكيل هذا الوعي. وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب الجامعي من خلال رصد اعتمادية طلبة الجامعات على وسائل الإعلام في استقاء معلوماتهم السياسية والكشف عن العلاقات الارتباطية بين مستوى اعتماد طلبة الجامعات على وسائل الإعلام وبين حجم المشاركة السياسية ومستوى المعرفة السياسية.

وتبين من خلال الدراسة أن دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي كان ضعيفاً جداً، على الرغم من ارتفاع معدل حجم اعتماد الشباب على وسائل الإعلام.

أوجه التشابه والاختلاف:

يمكن الوقوف على موقع الدراسة من الدراسات السابقة والتي اتفقت معها في استخدام المنهجية الوصفية والتحليل التاريخي للمضمون، واستخدامها استمارة تحليل الخطاب كأداة لجمع المعلومات، وعينة المصادر والمراجع، وهذا ما اتبعته الدراسة الحالية.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث العينة الزمنية، وموضوع الدراسة الذي لم يسبق لباحث أن تناوله. وفيما يتعلق بأدوات جمع المعلومات. كما أنها تناولت موضوع لم تتناوله أي دراسة منها، وهو موضوع المنهج الإعلامي نحو القضية الفلسطينية، رغم أهميتها على الساحة المحلية والعربية والدولية.

أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من الناحية النظرية والعلمية، والمناهج المستخدمة فيها، وفئات التحليل وطريقة معالجتها للقضايا المختلفة واسلوبها في التحليل. والتعمق في فهم المشكلة مما سهل على الباحث تحديد أهداف الدراسة وأسئلتها. كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد أدوات جمع البيانات لدراسة تحليل المضمون.

٢٠- دراسة سامر صبحي رشيد بني عوده، ٢٠١٧م، بعنوان تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية.

ناقشت الدراسة التطورات والتغيرات المفاجئة التي حدثت عقب الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ والتي فازت فيها حركة حماس مما أدى إلى تنازع الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة والتي يرأسها محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح من جهة والمجلس التشريعي والذي يمثل الغالبية فيه حركة حماس، ما أدى بعد ذلك إلى صدامات مسلحة بين حركتي حماس وفتح، انتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة والتي أدت إلى حالة مما أثر تأثيراً بالغاً الانقسام السياسي بين الفلسطينيين في (الضفة وغزة)، على القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية بشكل خاص.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ألحق ضررا بالقضية الفلسطينية وبالمجتمع الفلسطيني، وأوصل القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود وزادت من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال والحصار.

٢،١٥ الخلاصة:

ساهمت المواقع الالكترونية الاعلامية التابعة لحركة فتح (الشبيبة)، و حركة حماس (الكتلة)، بشكل سلبي في تأجيج الانقسام الفلسطيني، ووسائلها الالكترونية تفتقر في موادها الاعلامية الى اليات وبرامج لتعزيز المصلحة الوطنية، وتبني خطاب وحدوي قائم على التعددية والتسامح وتقبل الآخر، وضرورة اقرار ميثاق شرف لوسائل الاعلام يكون ملزما بعدم المساس بالمصلحة الوطنية العليا، بعيدا عن العداء والتعصب، واحترام خصوصية وعقلية المواطن الفلسطيني.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA